

العمل

AL AMAL

السنة الأربعون - العدد ٤٧٢

سبتمبر ٢٠٠٢

• ١٠ آلاف وظيفة بالنشرة
القومية للتوظيف

• التخصصات المصرية المطلوبة
لسوق العمل في الدول العربية



في العيد الخمسين للفلاح المصري؛

كشف حساب للإنجازات التي تحققت
.. وكيفية مواجهة السببيات؟

لماذا أثارت التعديلات المقترحة لقانون التأمين الاجتماعي مشاعر العمال؟

■ رسالة خطيرة يحملها تقرير
الأمم المتحدة حول التنمية
البشرية في الوطن العربي
حوار ساخن بين الدول الغنية
والفقيرة في مؤتمر قمة الأرض
حول التنمية المتواصلة

مع العدد .. كتاب العمل
توقعات الخبث
على القوى العاملة
في عام ٢٠٠٧



كايرو قطن سنتر CAIRO COTTON CENTER

شركة متخصصة في تصدير المنسوجات القطنية لدول غرب أوروبا وأمريكا

سويت
شيرت

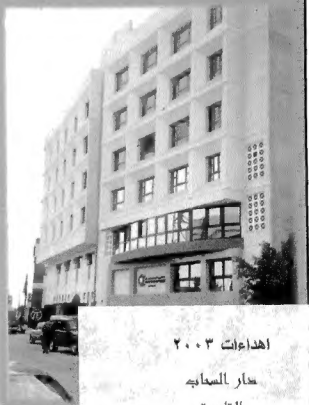
تي
شيرت

شيرت

بولي
شيرت

مطيفع ومطرز

رجالي - سيدات - أطفال



اهداءات ٢٠٠٣

مدار السحاب
القائمة

٦٧ طريق مصر اسكندرية الزراعي
قليوب المحطة تليضون : ٢١٥٧٠٧٩ (٠٢)



فتحى نعمة الله



الرئيس محمد حسنى مبارك

الاتحاد المحلى لنقابات عمال محافظة القليوبية

تتقدم اللجنة بأسمى آيات التهنية
والى السيد المستشار

عدلى حسين

محافظ القليوبية

والى جميع القيادات الشعبية
والتنفيذية والسياسية والى
شعب القليوبية
بمناسبة

العيد القومى للقليوبية

كما يسعدنا أن نتقدم بالتهنئة للسادة

أحمد أحمد العمادى وزير القوى العاملة والهجرة

السيد راشد رئيس اتحاد عمال مصر

الأمين العام

طلعت التلاوى

أمين الصندوق

نبيل العياط

رئيس الاتحاد العام

فتحى نعمة الله

نائب الرئيس

محمد عفيفى



أحمد مرسى



محمد نجيب مهنى

اللجنة النقابية للعاملين بشركة النيل للزيوت والمنظفات

تتقدم اللجنة بأسمى آيات التهنية إلى السيد المستشار

عدلى حسين

محافظ القليوبية

والهندس محمود محمد صالح

رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب

والى جميع القيادات الشعبية
والتنفيذية والسياسية وشعب القليوبية
بمناسبة

العيد القومى للقليوبية

كما يسعدنا أن نتقدم بالتهنئة للسادة

أحمد أحمد العمادى وزير القوى العاملة والهجرة

السيد راشد رئيس اتحاد عمال مصر

محمد نجيب مهنى رئيس النقابة العامة

نائب الرئيس

عاطف أمين أحمد

رئيس اللجنة

أحمد محمد مرسى

أمين الصندوق

محمد عبد الفتاح السيد

أمين عام

ناجح محمد النجلى

أمين صندوق مساعد

محمد إبراهيم اسماعيل

أمين عام مساعد

محمد محمد المهدي

أعضاء:

جلال فيصل أحمد- عبد الناصر عبد الشافي- سعيد عبد الرحمن
سمير السيد صقر- عبد الشافي محمد إبراهيم

العمل

مجلة متخصصة في قضايا
العمل والإنتاج والتنمية

رئيس مجلس الإدارة
أحمد العماوي

نائب رئيس مجلس الإدارة
ورئيس التحرير

السيد الطاهري

سكرتير التحرير
فيكتور سلامة

رئيس قسم التحقيقات الصحفية
عبد القادر حميدة

مجلس الإدارة

السيد راشد خالد طاهر
محمود دبور وحيد حماد
أحمد خلف الله د. عماد حسن
لؤلؤ الحريري د. محمد علي عمران

•
قيمة الاشتراك السنوي
اثنا عشر جنهيا
شاملة مصاريف البريد
ترسل بشيك أو بحوالة
بريدية عسادية باسم
السيد رئيس مجلس
إدارة مجلة العمل

•
تلفون ٣٩١٩٠٠٣ - ٣٩٦٠٦٥
فاكس ٣٩١٩٩٢١
تصدر عن

جمعية نشر الثقافة لوزارة القوى العاملة
١١٦ شارع محمد فريد
٤٢ شارع الجمهورية
القاهرة

ص.ب: ١٨٦٢٢
الرمز البريدي: ١١٥١١

في هذا العدد :

• لائتا في الأساس .. بلد زراعي .. فإن الزراعة كانت في بؤرة الاهتمام ، من ثورة يوليو ٥٢ حورتها من قبضة المحتكرين والإقطاع .. وأغدقت بالأرض على زارعها ، وقفزت بها من حدود الوسائل التقليدية ، إلى آفاق التقنية الحديثة ، وجمعت ملايين الأقدسة من أخطار الفيضان والوباء والجفاف ، بإقامة العلاق للمهيب :السيد العالي

في هذا العدد- وفي مناسبة عيد الفلاح المصري نتصفح معا الأوراق الخضراء ، في سجل مصر الزراعية ، عبر نصف قرن مضى ، منذ أن وضعت الثورة عينها على منبع الخير . في بلادنا : الأرض ..



والفلاح.. ماذا عن الإنجازات التي تحققت للمسييرة الزراعية ، في قطاعات الري ، والميكنة ، واستصلاح الأراضي ، والحاصلات الزراعية ، والتعاونيات .. وتلك النظرة الإنسانية الموضوعية والمنصفة لوضع الفلاح ، والعامل الزراعي ، وكذلك الطفل ، الذي ما إن يستطيع السير على قدميه ، حتى يمسك بذيل جلاب أبيه للعمل في حقل أبيه ، أو أجيرا عند الغير.. والحكاية من أولها .. تطالعها داخل العدد

(ص ٤٨ - من ٦٥)

• ساءلت الآراء مختلفة حول "مشروع قانون

تعديل قوانين التأمين الاجتماعي" المعروض الآن على مجلس الوزراء ، تشهدا لإحاليته إلى مجلس الشعب لمناقشته .. البعض يرى أن التعديلات الواردة في مشروع القانون ، تسلب العمال حقوقا قانونية ومكتسبة ، منذ عشرات السنين..البعض الآخر يرى غير ذلك .. وكان السيد راشد رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال مصر ، قد طلب من الدكتور عاطف عبيد رئيس مجلس الوزراء ، عرض "المشروع" على التنظيم النقابي لمناقشته قبل عرضه على مجلس الشعب ، وقد وعد رئيس الوزراء بذلك - عند وضع



مشروع القانون في صورته الأولى - باعتبار أن الاتحاد العام لعمال مصر ، الجهة ذات العلاقة المباشرة بهذا القانون.. ومجلة العمل بدورها ، تحمل إلى القراء على صفحات هذا العدد .. رأيين حول "مشروع القانون" لكاتبتين متخصصتين في موضوع التأمينات الاجتماعية .

(ص ٢٤ - من ٢٧)

• أعمال القمة العالمية للتنمية المستدامة ، المعروفة

بـ "قمة الأرض" بدأت يوم الاثنين الماضي ، في جوهانسبرج وفي تعد أضخم قمة تنظمها الأمم المتحدة في تاريخها .. هذه القمة العالمية ، تهدف إلى مواجهة التهديدات الخطيرة التي تهدد البشرية ، وخاصة النول النامية - وأهمها تنامي الفقر ، والتلوث ، والجاعة ، ونقص مياه الشرب النقية ، ومضاد الطاقة ، وانتشار الأمراض .. هذا وسوف تصدر عن "القمة" خطة تنفيذ ، يتم التفاوض بشأنها من أجل تضيق هوة الخلافات بين الدول المتقدمة من



جانب وبين الدول النامية من جانب آخر، كذلك الخلافات بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية.. وعلى الجملة .. فإن معلى الدول الغنية ، والدول الفقيرة في هذه القمة العالمية للتنمية المستدامة - يسعون إلى حل الخلافات الكبرى حول سبل التعامل مع قضايا مثل الفقر ، والأضرار التي تصيب البيئة

(ص ١٧ - من ٢١)

تحفل مصر هذه الأيام بالعديد الخمسين لقانون الإصلاح الزراعي ، والذي صدر في التاسع من سبتمبر عام ١٩٥٢ ، أي بعد انطلاق ثورة يوليو المجيدة بأقل من شهرين ، ويعد هذا القانون من أبرز وأهم القوانين الثورية في إطار تحقيق الإصلاح الاجتماعي والعدالة الاجتماعية ، ولقد ترتب على صدور قانون الإصلاح الزراعي تطورات مهمة ، وكذلك تقاضيات عديدة تحاول رصد جانب منها في هذه المناسبة ، في محاولة لإلقاء الضوء على بعض السبلات التي يعاني منها الفلاح المصري على مدى الخمسين عاما ، بجانب ماتحقق له من مكاسب عديدة ، وكذلك إلقاء الضوء على الجهود التي تبذلها الدولة منذ صدور هذا القانون وحتى الآن للتخفيف من ثرواتها الزراعية ، والاستغلال الأمثل للمساحة الزراعية المحمية ، والجهود المبذولة لكي يسهم الإنتاج الزراعي في دعم قضية التوسع في تصدير المنتجات الزراعية للخارج.

كذلك تتناول المحلة على صفحات هذا العدد عددا من القضايا المهمة .. منها على سبيل المثال الجدال المثار حاليا حول ملكية منطحة حلايب .. وهل هي أرض مصرية .. أم سودانية ؟ وحسم هذا الجدل خبير متخصص في الشؤون الإفريقية هو الدكتور إبراهيم موسى عبيد معهد الدراسات الإفريقية ، حيث يؤكد بالوقائع والأدلة الدامغة أن حلايب على مدى التاريخ أرض مصرية مائة في المائة ، وبالطبع فإنه من الملاحظ أن الشقيقة السودان كلما حدث مايمكر صفو العلاقات بينها وبين مصر ، تلجأ دائما لإثارة هذه القضية كنوع من اختلاق المشكلات مع مصر .. وذلك في الوقت الذي تعمل فيه مصر بإخلاص للحفاظ على وحدة التراب السوداني ، والحيلولة دون انفصال الجنوب عن الشمال في السودان ، والذي يقدم المخططات الاستعمارية ويضرب بالأمن القومي المصري والسوداني بل والعربي والإفريقي ، حيث سيكون هذا الانفصال لو تم لأقرب الله ، سابقة خطيرة سوف ينعكس بالسلب على الوجود الإفريقي التي تعاني من مشاكل مشابهة لما يحدث في السودان.

من ناحية أخرى تتناول المحلة على صفحات هذا العدد عرضا لأخطر تقرير عن التنمية الإنسانية في الوطن العربي ، قام بإعداده وإصداره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، بالاشتراك مع الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ، وأغن عنه في أوائل يوليو الماضي من مقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالقاهرة ، التقرير يتضمن عناصر مهمة للغاية منها على سبيل المثال لا الحصر .. أن التنمية الإنسانية في المنطقة العربية أقل بكثير من مستوى غناها ورفائها ، وأن الاحتلال الإسرائيلي يمثل أكبر عقبة في مسيرة الأمن والتقدم بالمنطقة ، وأن الناتج المحلي الإجمالي لجميع الدول العربية يقل عن دخل دولة كاسابانيا وحدها .

وإن حجم البطالة في الدول العربية يصل إلى ١٢ مليون عامل ، وسيصل إلى ٢٥ مليونا عام ٢٠١٠ أي بعد ثمان سنوات! أما عن إنتاجية العامل العربي فيقول التقرير إنها متدنية وتجه إلى الانخفاض.

وفي تصوري أنه ينبغي الاستفادة مما تضمنه هذا التقرير من بيانات ومعلومات وعلى كافة الأجهزة المعنية وبخاصة النقابات المصالية العربية أن تولى ماورد في هذا التقرير ما يستحقه من اهتمام .. ربما تكون هناك مبالغاة في بعض الأرقام أحيانا ، لكن التصور والتجربة العام لا تقسمه التقرير غاية في الأهمية ، وأمل أن يلقى العناية التي تناسب هذه الأهمية من جانب كل المعنيين العرب ، بكل عام وأمتنا بخير.

س. ط

- كلمة التحرير .. قمة الأرض .. وقاعة البلطجة والتحدى ... ٨-٦
- رؤية حول .. ثورة يوليو المجيدة..... ٩
- بانوراما العمل ١٣-١٠
- اتفاق ماشاكوس وسقوط الأتمنة ١٦-١٤
- أشواء على قمة الأمم المتحدة في جنوب أفريقيا حول التنمية المتواصلة..... ٢١-١٧
- دراسات في .. قانون العمل الموجد ٢٢-٢٢
- التعديلات الجديدة لقوانين التأمين الاجتماعي (٢) ٢٥-٢٤
- مشروع قانون تعديل التأمين الاجتماعي..... ٢٧-٢٦
- بمناسبة مهرجان القراءة للجميع .. احتفالية ثقافية تقنية في محكي القلعة..... ٢٨
- رسالة خطيرة يحفلها تقرير التنمية الإنسانية العربية..... ٣١-٢٩
- كيف نحمل المجتمع من ظاهرة الفساد ؟..... ٣٢-٣٢
- تحديث المشروع القومي للتعليم ٣٥-٣٤
- شئ من الاقتصاد .. يجب هناك .. ولا يحدث هنا .. ٣٧-٣٦
- استراتيجية التشغيل في خلال معايير العمل الدولية في ظل التغيرات الحديثة..... ٣٩-٣٨
- الصندوق الاجتماعي للتنمية .. هل يصنع مخرجا للصناعات العشوائية..... ٤٧-٤٠
- في سيرة نصف قرن من عمر الزراعة :أيام مصر الخضراء ٤٨-٥٠
- في قطاع الحاصلات الزراعية..... ٥٤-٥١
- التعاونيات الزراعية في حاجة إلى تعاون ٥٧-٥٥
- القرية المصرية كيف كانت .. وكيف أصبحت ؟..... ٥٩-٥٨
- ندوة تناقش وضع استراتيجية للحد من عمالة الأطفال
- في مجال الزراعة ٦١-٦٠
- نائب رئيس النقابة العامة لعمال الزراعة والذي في حوار لـ "العمل"..... ٦٣-٦٢
- عمال الزراعة تحت مظلة التأمينات ٦٥-٦٤
- نقابات .. حتى لا يكون التصديق للفساد مجرد بالون إعلامي !! ٦٧-٦٦
- مهرجان السياحة والتسوق ٧٠-٦٨
- بعد ٢٥ سنة من انشائها .. المدن الجديدة للبيع ٧٢-٧١
- استفسار ٧٣
- هنا نتلقى ٧٥-٧٤
- موسوعة العاملين ٧٧-٧٦
- العمل من أربعين سنة..... ٧٩-٧٨
- إطلالة على المكتبة .. العولة .. قضايا ومقاهم..... ٨١-٨٠
- جولة في مديريات القوى العاملة ٨٣-٨٢
- أخبار النقابات ٨٥-٨٤



بقلم السيد الطاهري

قمة الأرض.. وقمة الباطجة والتحدى

الاجتماعى لأى إصلاح ويحث لا يكون على حساب العمال . وفى هذا العدد تعرض المجلة لوجهتى النظر الحكومية والعمالية فى بعض مواد هذا المشروع ، على أننا سنخصص مساحة أوسع لمناقشة موضوعية لهذا المشروع من خلال إقامة ندوة يتحاور فيها ممثلو العمال مع ممثلى الحكومة وبمشاركة بعض الخبراء المعنيين على أساس أن يكون شعار وهدف الكل هو المصلحة العامة أولا وقبل كل شيء .

وعلى المستوى الداخلى أيضا تصدنا الصحف من حين لآخر بقضايا خطيرة تتعلق بالفساد وبسرقة المال العام وقضايا الرشوة التى يرتكبها لصوص من كبار الموظفين، وللأسف فإن كل اللصوص الذين سقطوا-حتى الآن- فى قبضة أجهزة الرقابة الإدارية كلهم لا يخضعون لجداول المرتبات والحوافز العادية مثل غيرهم من كبار المسئولين فى أماكن أو وزارات أخرى ، وإنما يحصلون على أموال وأجور وحوافز مبالغ فيها للغاية ويدون وجه حق أو سند قانونى . ومع ذلك فإن خستهم وشهوتهم للحصول على المال والجاه بكل الوسائل جعلهم يتخلون عن كل القيم والمبادئ ، حتى أوصلهم هذا الطريق إلى الحضيض ، ويجب أن يعلم الجميع أن تحرك كل الأجهزة الرقابية حاليا لا يتم بموافقة وزير أو حتى رئيس الوزراء .. وإنما تتم بموافقة ودعم من الرئيس مبارك شخصيا ، وهو أمر أعاد الثقة إلى النفوس ، وأكد إصرار الرئيس على المضي قدما فى محاربة وفضح الفساد والانتحراف فى أى موقع دون هوادة ، ودون النظر لأية اعتبارات مهما كانت إلا المصلحة العليا لمصر .. والغريب أن صدق هذه العمليات التى تقوم بها أجهزة الرقابة -رغم مرارتها- لكنها تطرح سؤالا مهما .. هو هل لو أن أجهزة الرقابة هذه تعمل بتوجيه من وزير ما أو حتى من رئيس الوزراء .. هل كان يمكن الوصول إلى كبار الموظفين اللصوص وتعريضهم .. بالطبع وبالقسط لا؟ لماذا ؟ .. لأن أى مسئول كبير يثبت لصوبيته وانحرافه يسبى بشكل مباشر للقيادة العليا التى اختارته لشغل هذه المناصب وأغلبها

فى كل شهر تقابلنى نفس المشكلة .. فطبيعة المجلة الشهرية أنها تصدر مرة واحدة فى الشهر ، وبالتالي فليس من حق رئيس التحرير أن يكتب هو شخصيا فى كل الأحداث والقضايا والموضوعات التى تجرى أو تقع على مدى شهر بأكمله .. صحيح أن أسرة التحرير تغطى جانبها كبيرا من القضايا المهمة ، لكنها هى الأخرى مقيدة بحسن الاختيار والانتقاء لموضوعات يضمها عدد شهرى واحد .. ولذلك فكلنا نغيب الزملاء العاملين فى الصحف اليومية وفى المجلات الأسبوعية على المساحات التى نتاح لهم للنشر يوميا أو أسبوعيا .

وعلى سبيل المثال فإن هذه الأيام تنوج بأحداث مهمة للغاية بعضها محلى وبعضها عربى وبعضها دولى أو عالمى .. ولعل من أبرز الموضوعات الداخلية الاحتفال بمرور خمسين عاما على قانون الإصلاح الزراعى فى مصر ، والذى أصدرته ثورة يوليو بعد أقل من شهرين من انطلاقها لتعيد تصحيح الأوضاع الخاطئة ، حيث كان نصف فى المائة يملك معظم أراضى مصر والأغلبية الساحقة من الفلاحين والعمال الزراعيين معدمين كادحين وحققث الثورة بهذا القانون خطوة أساسية فى إطار إصرارها على تحقيق العدالة الاجتماعية ، وحول أبعاد وتطورات هذا القانون خصصت المجلة ملفا خاصا لتناول بعض جوانب هذا الموضوع . كذلك فإن الحوار الساخن حاليا فى أريقة النقابات العمالية ولجانها النقابية والاتحاد العام للعمال حول بعض ماتضمنه مشروع قانون التأمين الاجتماعى الجديد من بعض السلبات يتطلب وقفة متأنية وحوارا ديموقراطيا مع الحكومة للوصول إلى الأفضل ، دون التعدى على أية مكتسبات حصل عليها موظفو وعامل مصر فى ظل قوانين التأمينات المطبقة حاليا .. ولا يعنى هذا حجرا على حق الحكومة فى إجراء التعديلات التى ترى ضرورة إعادة النظر فيها بما يتلاءم والمتغيرات الاقتصادية الحالية ، لكن كما ذكرت دون المساس بالحقوق المكتسبة تأكيداً لمبدأ الرئيس مبارك ونعسه بالبعد

أى نشاط للمنظمات الفلسطينية التي تتخذ من سوريا مقرا لها وعندما قُشلت أمريكا في الوصول لأهدافها ، أخذت في اختلاق وإفتعال أزمت خطيرة توهمت أن هذه الأزمات يمكن أن تصرف اهتمام مصر عن تأييدها المبدئي للفلسطينيين ، فبدأية فوجي العالم بأن أمريكا ضغطت على كل من البشير رئيس السودان وجون جارانج قائد الانفصاليين في جنوب السودان ، وخرجت على العالم بما يسمى اتفاق ماشاكوس الذي يتضمن في ثلثائه حق تقرير المصير للجنوبيين بعد ست سنوات ، أى تقسيم السودان إلى مصر، جنوب وهو أمر يتم بشكل مباشر الأمن القومي لمصر، خاصة مايتعلق بمياه النيل ، وتجاهل الموقعين على هذا الاتفاق أن مصر شريكة أساسية في أى اتفاق يتعلق بالسودان لارتباطه بأمنها القومي ، كما أن مصر وليبيا سبق أن تقدمتا بعشرون لحل مشكلة جنوب السودان أفضل ألف مرة من هذا المشروع الذي أعدته وأخرجته أمريكا ليصمم عليه كل من البشير وجارانج .. وأعلنت مصر رفضها لهذا الاتفاق الذي يباركه أمريكا لأنه من صنعها ، وإذ بأمريكا تضغط على البشير لإثارة قضية منطقة حلايب من جديد ، مع تأكيد الجميع أن حلايب مصرية مائة في المائة ، وفي الوقت نفسه كانت عين مصر على المجازر التي ترتكب موسيا على أرض فلسطين ، بدعم سافر من الولايات المتحدة ، وبشكل أصبح معروفا للعالم أجمع ، وكفى أن يصرح مؤرخا راسمفيلد وزير الدفاع الأمريكى سلفا أفغانستان أنه لا يرى أن الأراضي الفلسطينية هي أرض محتلة!! أنها أرض إسرائيلية .. هكذا بلغ به السجر والوقاحة والتحدى أن يعلن ذلك!!

ولم تكف أمريكا بذلك ، لكنها كشفت برقع الحياء ، وإذ بها تأخذ من قضية داخلية محضة ذريعة لقرار أقل مايوصف به بأنه غبي ويكشف عن عصبية وخيبة أمل القادة الأمريكيين وعلى رأسهم بوش الابن الذي بلغ به جنون العظمة أنه توم أنه على كل شيء قدير ، وهذا راجع لجهله بالتاريخ وبكل شيء ، فهو لا يعلم أن التاريخ حفل بامبراطوريات عديدة كانت في زمانها أعظم ألف مرة من أمريكا ، لكنها ارتكبت نفس الجرائم التي يرتكبها بوش في غيبة من العالم وكان مصيرها الدمار والخراب .. أقول لجأت بطاعة السوء في واشنطنون إلى أسلوب آخر للضغط على مصر ، فاستغلوا قضية أمن وطني داخلي اتهم فيها مواطن مصري هو د. سعد الدين إبراهيم والائب القضاء إدانته ، فحكم عليه بالسجن ، ولقامت قيادة أمريكا من أجل سعد ، ولم تقم قيادتها من أجل آلاف الأطفال والشيوخ والنساء والشباب الذين تقتلهم إسرائيل يوميا بسلاح أمريكي ، بجانب الدمار وهدم المنازل وتجريف المزارع ومواصلة الحصار اللاإنساني المفروض على شعب بأكمله تحت سمع وبصر أمريكا ، ويدعم منها وتحت سمع وبصر العالم أجمع وأمه المتحدة ومجلس أمنها الموقر . أقول ثارت ثائرة أمريكا وهي حامية الحمى ، فأعلنت من خلال صفحتها وقف المعونات الإضافية لمصر مالم تفرج مصر عن سعد الدين إبراهيم ، وهي بهذا الموقف أساءت للرجل وأكدت أنه سعد لها .. وكان رد مصر من خلال الشعب المصري كله واضحا وحاسما وإفضا للتدخل السافر في شئون مصر

مناصب حساسة ، كما أن أغلبها مدعاة للكسب غير المشروع والانحراف بالنسبة للنفوس المريضة، وبالتالي فإن الوزير الذي يختار شخصا لموقع له هذه الأهمية ، لابد وأن يتأكد أنه أهل لشغل هذا المنصب، وأنه لا يمكن أن يخضع تحت أى ظرف لتأثير الرشوة أى كان حجمها أو شكلها . . . ولا فإن من قام بالاختيار يتحمل جانبا كبيرا من المسؤولية ، خاصة وأن معظم من سلفوا -حتى الآن- في أيدي الرقابة الإدارية ، كانت تردّد فضائحهم ونزواتهم وتفوق مظاهر الثراء والبذخ عليهم وعلى أسرهم ، ومع ذلك فإن الذين يمارسون الرشوة والانحراف ، واهمون أنهم بمنأى من أي عقاب ، لأنهم رجال هذا الوزير أو ذاك . . . لكن الله سبحانه وتعالى يهمل ولا يهمل ، وأن لكل نص نهاية . . . تماما كما أن لكل ظالم نهاية

من هنا فإننى أوجه التحية لأجهزة الرقابة الإدارية، ودورها مطلوب ومهم، لكن الأهم هو وضع الضوابط الحاسمة التي تحول دون تكرار ذلك وحماية المال العام من اللصوص الكبار والصغار.

. وبمناسبة الحديث عن الظلم وبمعنى أصبح عن أشجع صور الظلم ماتكشف عنه المناقشات الدائرة حاليا في مدينة جوهانسبرج بجنوب أفريقيا في مؤتمر قمة الأرض والتنمية المستدامة، الذي تعقده الأمم المتحدة لبحث كيفية تصحيح الأوضاع النظامية التي تعيش فيها الدول النامية تحت ضغوط الدول الغنية ، لكن هناك ظلم آخر أقرب إلى قمة البلطجة الدولية ، ويمثل فيما يحدث حولنا هذه الأيام وما يمارس على مصر خاصة وعلى الدول العربية عامة من ضغوط حقيرة من جانب الدولة التي تظن أنها ستظل الدولة الأعظم إلى الأبد، وأقصد الولايات المتحدة الأمريكية .. لقد أثبتت الأحداث الأخيرة في المنطقة العربية وبشكل لم يعد يقبل الشك أن أحداث الحادي عشر من سبتمبر التي وقعت في أمريكا-رغم بشاعتها- هي جزء من السيناريو الأمريكى الإسرائيلي الذي يستهدف ليس إذلال العرب والمسلمين فحسب ، وإنما تركيعهم وتفتيت وحدة الأوطان العربية بتشجيع التجزئة هنا وهناك ، وهذا المخطط الإجرامى بجانب استهداف السيطرة على المنطقة العربية كلها ، فإنه في الوقت نفسه يهدف إلى تفتيت كل المخططات التوسعية الإسرائيلية ليس في فلسطين وحدها وإنما في أراضي دول الجوار .. وعندما تأكدت أمريكا أن مصر ترفض هذا المخطط وهذه الهيمنة الأمريكية ، وأن مصر والدول العربية مصرة على التمسك بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره ، وقيام دولته المستقلة على أرضه التي كان يعيش عليها حتى ٦ يونيو ١٩٦٧ أى قبل عدوان يونيو ٦٧ مباشرة عندما تأكدت أمريكا أن مصر لا يمكن أن تبيع مبادنها بطائرات الدولارات بدأت الحملة المثقلة والعدائية ضد مصر في أجهزة الإعلام الأمريكية وغيرها بهدف تخويف مصر . وامتدت هذه الحملة إلى المملكة العربية السعودية ، وإلى سوريا ، حتى تلبى هذه الدول الرغبات الأمريكية الشريرة .. بمعنى أن تكف مصر عن تأييد ودعم الفلسطينيين ، وأن تكف السعودية كذلك عن هذا الدعم ، أما سوريا فإنها مطالبة بالحد أو العمل لوقف نشاط حزب الله في لبنان ، وكذلك مصادرة

الداخلية ، وجاء رد الشعب الذي تناقلته الصحف القومية والجزرية بلا استثناء .

افعلوا ما شئتم حتى لو أوقفتم المعونة الأصلية والإضافية ، قلن نبيع مبادنتنا بغيرات الدولارات ، ولا ندري ماذا فى النجبة الأمريكية غدا . . وللأسف فلقد تأكد للعالم أجمع أن إسرائيل تلعب بأمريكا وهى التى تحركها بغيراء أعمى ، وأن شارون هو الذى يوجه بوش وحكومته اليمينية المتطرفة ، وأنه تنفيذاً للمخطط الإسرائيلى فإنه مطلوب من أمريكا أن تشغل العالم وتصرفه عن الوضع المأساوى فى فلسطين ، ولذلك خرج بوش على العالم وذبله الحقيز بلير رئيس وزراء بريطانيا بحكاية أسلحة الدمار الشامل التى تملكها العراق ، وتطور الأمر الى التصميم على تغيير نظام الحكم فى العراق وإطاحة بصادم حسين .

بل إن نائب الرئيس الأمريكى الصهيونى ديك تشينى طالب الرئيس بوش بتوجيه ضربة سريعة لإجهاضية للعراق ، رغم معارضة العالم لذلك حتى حلفاء أمريكا .

وهذه كلها أمور تدعو الى السخرية والدهشة والاستنكار .. فىالنسبة لأسلحة الدمار الشامل فإن مفتشى الأمم المتحدة ظلوا لمدة تسع سنوات يجوبون العراق شبرا شبرا بحثا عن أسلحة الدمار الشامل ولم يعثروا على شيء ، بل إن بعضهم ثبت أنه عميل للمخابرات الأمريكية ويعمل لحسابها لا لحساب الأمم المتحدة ، الشيء الغريب الذى يؤكد بلطجة الفتوة بوش أن أسلحة الدمار الشامل موجودة بالفعل وعلانية بالمنطقة وبصورة مستفزة ويعلمها العالم أجمع ، لكنها ليست فى العراق ولا فى أى دولة عربية وإنما فى إسرائيل التى ترفض حتى الآن الانضمام الى منظمة الطاقة الذرية ، حتى لا تتعرض للفتيش الدورى على منشأتها النووية والتى أعلنت أنها تفقد مع أمريكا وبريطانيا فى ضرب العراق ، بل إنها أخذت تستعد لذلك ، مما يؤكد أن المخطط مستمر فى اتجاهه الرسوم لضرب وتفتيت الدول العربية . . أما إعلان أمريكا النوايا بإسراها على الإطاحة بالرئيس صدام واستبداله بواحد من المعارضة العراقية الذين تدعمهم أمريكا وهم أقرب للجواسيس والعلماء من كونهم عراقيين . . فهى سابقة خطيرة فى العلاقات الدولية أن تتدخل دولة ما مهما كان حجمها وقوتها وجبروتها فى الشؤون الداخلية لدولة أخرى ذات سيادة وتصر على تغيير النظام القائم لأنه لايعجبها؟؟ أنسا فى زمن العجائب الأمريكية؟؟ تماما كما تحاول الإطاحة بالرئيس ياسر عرفات بحجة أنه لايعمل لصالح الشعب الفلسطينى!! رغم أنه منتخب بأغلبية عظمى من الشعب الفلسطينى ، ومع ذلك فإن الرئيس الأمريكى مصمم على الضنى على سياسة تغيير الرئيسين ، والله وحده يعلم ، ماذا لو تحقق له ذلك . . فمن باترى من الرؤساء أو الملوك العرب الآخرين الذين لايعجبون أمريكا ويجب استبدالهم بحكام عسلاء يعملون لحسابها . . والسؤال الذى أطرجه هو أننا كنا نسمع عن أمريكا أنها دولة مؤسسات وأن الرئيس الأمريكى لايمك أن يملأ إرادته على هذه المؤسسات . . لكن الواقع الذى نعيشه الآن غير ذلك تماما فلقد وصل الأمر بمستشارى بوش الابن ادعاءهم أن بوش الابن ليس فى حاجة إلى تفويض جديد من الكونجرس لضرب العراق ، وأن التفويض

الذى منحته الكونجرس لبوش الأب فى عام ١٩٩١ أثناء احتلال العراق للكويت يكفى ، وبالتالي لاحتاج لتفويض جديد ، ونفس الأمر بالنسبة لبيلير . وأتساءل أيضا أين مجلس العموم البريطانى ، وأين الديموقراطية التى يتحدثون عنها فالرئيس الأمريكى ورئيس الوزراء البريطانى ينفردان بأخطر القرارات المصرية وهو قرار الحرب دون اعتبار للمؤسسات الدستورية فى بلادهم ، بلاد الحرية والديموقراطية المزعومة .

وخير ما أختتم به كلمتى ما أعلنه الرئيس مبارك يوم الثلاثاء الماضى فى حديثه إلى طلاب الجامعات المصرية أنه يحذر أمريكا من الهجوم على العراق لأنه ستكون له عواقب وخيمة وخطيرة ، وأنه أبغها بذلك ، كما أنها لن تجد حاكما عربيا واحدا يساندها أو يؤيدها فى هذا الهجوم ، وإن أى حاكم عربى لن يستطيع أن يقف فى وجه الجماهير العربية الغاضبة ، إذا ضربت العراق ، وفى الوقت نفسه فإن الرئيس مبارك طالب العراق بالسماح للمفتشين الدوليين بالعودة للعراق وتنفيذ القرارات الدولية .

وفى تصورى أن الرئيس مبارك كان أمينا وموضوعيا وصريحا كعادته فى نصحه لكل من أمريكا والعراق ، كما أنه وضع النقاط فوق الحروف ، ذلك أن أى هجوم أمريكى جديد على العراق سيحول المنطقة الى بركان بهز المنطقة كلها ويحتاج فى طريقه كافة المصالح الأمريكية التى تنتشر وتمتد على الأرض العربية من المحيط إلى الخليج . . ولن تهرب الجماهير العربية تهديدات أمريكا ولا أسلحتها الفتاكة . . وستشرب أمريكا من نفس الأسد الذى تشرب منه حاليا فى أفغانستان بفشل المقاومة الباسلة للشعب الأفغانى البطل رغم كل عمليات التعتيم الإعلامية التى تمارسها أمريكا حتى لايعلم الأمريكيون حجم الخسائر التى يتحملها الاقتصاد والشعب الأمريكى من جراء هذه المغامرة أو المقامرة غير المحسوبة ، أما بالنسبة للحكومات العربية وجامعاتهم العربية الموقرة ، فلا يعلم إلا الله وحده متى سيتفكرون من سبائهم المعنىق ، قبل فوات الأوان ، رغم أن العالم كله يدرك أن العجز العربى المصطنع فى مواجهة هذه التحديات الأمريكية والإسرائيلية يقوم على حسابات عربية شخصية وليست واقعية ، ذلك أن الدول العربية ككل تملك الكثير والكثير من أوراق الضغط ، لكنها أجبن من أن تستخدمها ، تكفى الإشارة إلى مدى الأثر والرعب الذى أحدثته تسرب خبر للصحافة الأمريكية منذ أيام عن قيام عدد من المستثمرين السعوديين بسحب مائتهم مائتا مليار دولار من أرصدهم من البنوك الأمريكية ، قامت الدنيا فى أمريكا لأن معنى ذلك ببساطة هو توجيه ضربة قاصمة للاقتصاد الأمريكى لو صبح هذا الخبر من ناحية ، فمأذا لو قام كل العرب بسحب كل استثماراتهم ومخزاناتهم فى البنوك الأمريكية والتى تصل إلى آلاف المليارات الدولارية؟؟ . من المؤكد أن يحدث ذلك هزة قوية فى الاقتصاد الأمريكى ، وهذه كفيها بأن توقف بوش من حالة الغيبوبة التى يعيشها ويطلقها اليمينية المتطرفة . . والله معنا .

السيد الظاهري

رؤية حول :

ثورة يوليو المصيدة

بقلم : أحمد عاطف

سكرتير الاتحاد العام لنقابات
عمال مصر للتثقيف والتدريب

من الصعب إن لم يكن من المستحيل الحديث عن ثورة يوليو وإنجازاتها الضخمة والمتعددة والتي تواصلت على مدى خمسين عاما وهي تحتاج بكل تأكيد لكتب وأبحاث لأنها بكل بساطة قد غيرت شكل التاريخ والجغرافيا معا فصبحت تضعنا أمام قراءة جديدة لتاريخ مصر حيث الإنجازات الضخمة والمتعددة في مختلف مجالات الحياة، وبالنسبة للجغرافيا فإن خريطة مصر بالفعل قد تغيرت من حيث الشكل والمضمون فمن يرى خريطة مصر قبل الثورة ويرأها الآن أي بعد خمسين عاما سوف يجد صورة مختلفة تماما من حيث العمق والبعد ، ومن حيث الشكل والمضمون.

■ ترحيب شعبي حار بثورة يوليو

نوع من الرعاية سواء الاجتماعية أو الصحية أو أي تأمين اجتماعي ومن هنا كان تركيز الثورة على أول مبدأ في تحقيق العدالة حيث كانت هناك ثلاثة مبادئ أخرى هي إقامة عدالة اجتماعية-جيش قوي- حياة ديمقراطية فكان أول مبدأ عدالة اجتماعية وهو تحقيق أو إقامة عدالة اجتماعية لترقع الظلم عن كاهل المقهورين والمظلومين والمحرولين .

ولايمنح لأي جاحد أن ينكر أن ثورة يوليو فخرنا أنها انشلت العاملين بالمفهوم الواسع للعمل من هوة سحيقة من المعاناة والحرمان إلى المستوى اللائق بالبشر والإنسان حيث إنها طبقت لأول مرة في مصر قوانين التأمين الاجتماعي بشكل شامل على كل العاملين في مصر ولكل الفئات

البقية ص ٢٦

لرأسماليين حيث كان هؤلاء بارتباطاتهم المشبوهة مع الاستعمار البريطاني ومع الأنظمة والأحزاب التي كانت تتسارع على السلطة في ذلك الوقت وتحاول استرضاء الملك وحاشيته بكل الوسائل وكانت تمارس تسلطا على الحكم من جانب وعلى الشعب من جانب آخر ، وكان العمال لدى أصحاب المصانع هم المقهورين دائما .

ولعل من يتذكر معى علاقات العمل في المصانع والمتاجر بل وفي كل مجالات الخدمات والتي كانت قليلة بالطبع في هذه الفترة سوف يذكر أن البشر كان لا قيمة لهم ولا أمن ولا تأمين لهم بل كان الفصل التصفي سييفا مسلطا دائما على رقباء العمال ، وفي ظل غياب أي متعنية للغاية وفي ظل غياب أي

إقامة جيش وطني قوي وقادر
إقامة حياة ديمقراطية سليمة
ولكن نسترجع التاريخ جيدا فلا بد من تأكيد حقيقة لاتقبل الجدل ، وهي أن مصر قبل ثورة يوليو ١٩٥٢ وفي ظل النظام الملكي كانت تعيش في ظل مفاهيم وعلاقات بالية وسيئة للغاية ، فإعلان الثورة للمبادئ الستة التي ذكرناها يعني ببساطة شديدة أن العكس تماما هو الذي كان يسود الحياة في مصر فهناك الاستعمار الإنجليزي الذي كان جاسم على صدر الوطن والذي دام سبعين عاما وكان الإقطاع الزراعي حيث كانت القلة القليلة تملك الكثرة الكثيرة من أرض مصر فكانت هذه القلة القليلة من الملاك تتحكم في أرزاق ومصائر ملايين الفلاحين وأسره ونفس الأمر كان بالنسبة

رغم حملات التشكيك التي تطالعتنا من الحين والحين من بعض الأقسام الخريضة، إلا أنها لم تنل من انطلاقة الثورة نحو تحقيق أهدافها والتي تمثلت في البداية ومنذ انطلاقتها في المبادئ الستة للثورة والتي أعلنتها فور قيامها كدلائل وبرنامج عمل استمرت في تنفيذه منذ تجمعت هذه الثورة على يد الزعيم الراحل الفادح جمال عبد الناصر مسرورا بالبرئيس أنور السادات وصولا للرئيس القائد محمد حسني مبارك

وهذه المبادئ الستة هي:-

-القضاء على الاستعمار

-القضاء على الإقطاع

القضاء على الاحتكار وسيطرة

رأس المال على الحكم

إقامة وتحقيق العدالة

الاجتماعية

العمال يلتقى بنظيره السوداني ويبحثان سبل

كتب - أحمد غالى :

المشتركة بين البلدين .. تناول الاجتماع أهم القضايا والبرامج التي تستهدف سبل التعاون المشترك في مجالات العمل والتدريب المهني والثقافة العمالية وذلك من خلال تبادل الطرفان التشريعات واللوائح المنظمة والطبقة في مجالات شؤون العمل وتبادل الخبرات في مجالات سياسات الأجور ورقابتها .

تناول الاجتماع - أيضا- الاتفاق على قيام الجانب المصري بتقديم الدعم للجانب السوداني في مجالات التدريب المهني ومناجحه من أجل التصدي والتطوير وكذلك وضع برنامج لتبادل الزيارات العلمية

في إطار التعاون الفني المشترك بين حكومتى جمهورية السودان ممثلة في وزارة العمل والإصلاح الإداري وجمهورية مصر العربية ممثلة في وزارة القوى العاملة وانطلاقا من رغبة البلدين في تعزيز التعاون بينهما في المجالات التي تخدع تطوير العلاقات في اختصاص عمل الوزارتين وتدعيم أوامر الأخوة والروابط العميقة بينهما ، عقد بمقر وزارة القوى العاملة والهجرة خلال أوائل شهر أغسطس الماضى الاجتماع المشترك بين السيد أحمد أحمد العمالي وزير القوى العاملة والهجرة والسيد اللواء الركن اليسين مغلاني مقاي وزير العمل والإصلاح الإداري وذلك بحضور الوفود

مصر تستضيف قمة عمالة الشباب علم

الإسكندرية : مجيب رشدى

- الافتتاح تشهده مكتبة الإسكندرية بحضور ٥٠ وزيراً للشباب ومشاركة عدد من المنظمات والشبابية العالمية
- خلق فرص عمل لخمسة مليون شاب حول العالم ، وتوفير برامج التدريب المتطور لهم أهم القضايا المطروحة بالقمة

دعونا نكون واضحين ، إن وجود الشباب النصف متعلم والذي يعاني من البطالة والفق .. لينذر بكارثة عالمية إذا لم يتكاتف العالم كله لمساعدته في الخروج من هذا القفص .. فما الذي يجعل الشباب حافزا ومتحمسا للإقبال على العمل والحياة طالما أنه لا يشعر بالأمل في الحصول على فرصة عمل حقيقية وثابتة تضمن له الأمان والاستقرار الاجتماعي والاقتصادي مما .. ولهذا ستطالب تلك القمة الحكومات

والشباب ومنظمة الأمم المتحدة وهيئات القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والأطراف المعنية الأخرى للقيام بالأعمال المحددة في إطار خطة العمل الخاصة بالقمة . والهدف من هذه القمة هو تنظيم أفكارنا وأنفسنا والعمل على جذب انتباه العالم والاتحادات وخلق الوعي العام ووضع قضية بطالة الشباب على خطة العمل الدولية . وسأذا عن أعمال القمة واستخلصه من قرارات

٨٥٪ منهم يعيشون في الدول النامية ، يلتحقون بسوق العمل وهم غير مسلمين بكل الأدوات والعلوم وسبل التدريب المتطور الذي يؤهلهم ليأخذوا مكانهم المنشود والطبيعي في المجتمع ، وبالتالي يحصلون على فرص أقل وتكون إنتاجيتهم أضعف، وفي الوقت الذي يتعاظم فيه دور التكنولوجيا والإسائل العلمية المتقدمة تجد بلون شخص يصل الأجر اليومي الواحد منهم إلى نول واحد فقط، ومن ثم تأتي قمة عمالة الشباب لتري أي خلق فرص عمل للشباب سيسهم بدوره في مواجهة التحديات العالمية الأخرى مثل الجوع والفق والإيدز والعنف والتدمير البيئي.

وهنا يقول د.إسماعيل سراج الدين مدير مكتبة الإسكندرية ورئيس اللجنة المنظمة لقمة عمالة الشباب:

تستضيف مصر.. والإسكندرية بصورة خاصة قمة عمالة الشباب والتي ستقام في الفترة من ٧ إلى ١٦ سبتمبر الحالي ٢٠٠٢ . وتعد هذه القمة حدث محوري هام حيث تعد بداية لاتحاد عالمي لعمالة الشباب ٢٠٠٢ لخلق سبل معيشة كريمة ومستدامة لخمسة مليون شاب حول العالم وبالأخص هؤلاء الشباب المتوقع أن يعانون من الفقر بحلول عام ٢٠١٢ ، وسوف يقام هذا الحدث التاريخي بمكتبة الإسكندرية الأسطورية ممثلا للجمهور العالمية التي تهدف إلى توفير فرص دعم تاريخي هام وريثي في عمالة الشباب.

لماذا هذه القمة ؟ للإجابة عن هذا السؤال يجب أن نعلم أن بلون شخص في العالم (١٥ إلى ٢٤ عاما)

مفتشو العمل الجسد يؤدون القسم القانوني أمام وزير القوى العامة والهجرة



أحمد المعاري

أدى حوالي ٥٠٠ من مفتشي العمل والأمن الصناعي الهدد المعينين بوزارة القوى العاملة والهجرة على مستوى المديرات بمحافظات الجمهورية القسم القانوني أمام السيد أحمد المعاري وزير القوى العاملة والهجرة . . أكد السيد الوزير في كلمته لهم على التفاني في العمل والبحث دائما على التطوير والتحديث في مجال المهنة وذلك لخدمة الوطن والعمل لزيادة الإنتاج وتحسين مستوى المعيشة . حضر الاجتماع عدد من السادة رؤساء الإدارات المركزية بديوان عام الوزارة.

تواعد شروط تخفيض اشتراكات تأمين إصابات العمل

كتب - عهده مصطفى :

أصدرت الكتلة أمينة الهدى وزيرة التأمينات والشؤون الاجتماعية قرارا بالقواعد والشروط اللازمة لتخفيض نسبة اشتراكات تأمين إصابات العمل من ٣٪ إلى ٢٪ مقابل تحمل صاحب العمل تعويض الأجر ومصروف الانتقال للعامل المصاب.

وتضمن القرار الشروط اللازمة للترخيص لأصحاب الأعمال في القطاع الخاص والتعاوني بتحمل قيمة تعويض الأجر ومصروف الانتقال المستحقة وفقا لأحكام تأمين إصابات العمل مقابل تخفيض نسبة اشتراكات هذا التأمين من ٣٪ من أجور المؤمن عليهم إلى ٢٪ من تلك الأجر.

وصرح السيد وحيد حماد رئيس صندوق التأمين على العاملين بقطاع الأعمال العام والخاص بأنه يجوز لأصحاب العمل التقدم بطلب للصندوق للاستفادة من هذا القرار متى توافرت الشروط التالية:

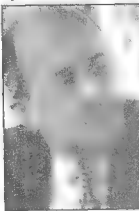
- أن يكون عدد المؤمن عليهم لدى صاحب العمل بالمنشأة مائة عامل على الأقل ولا يخل من هذا العدد الصبية المترددين.
- أن يكون صاحب العمل منتظما في أداء التزاماته التأمينية قبل الهيئة طبقا لأحكام قانون التأمين الإجتماعي.
- أن يلتزم صاحب العمل بتقديم بيان شهري للهيئة بأسماء المصابين وأجورهم وتعويض الأجر المدفوع.
- مدة هذا الترخيص عام واحد ويجدد بمراعاة توافر الشروط السابقة.

المتخصصين في مجالات شؤون العمل والتدريب المهني والثقافة العمالية

وأيضا مجالات التنمية والتطوير الإداري والاستخدام وتبادل الأيدي العاملة.

هذا وقد قام السيد اليسون مفاتي مقابا وزير العمل والإصلاح الإداري بالسودان والوفد المرافق بزيارة لخدمة الإسكندرية حيث قام بجولة داخل المدينة ، كما زار مركز التدريب المهني هناك والتعرف على نشاط مديرية القوى العاملة والهجرة بالإسكندرية . . كما تفقد بعض المصانع والشركات الكبرى بمدينة العاشر من رمضان كإحدى المدن الصناعية الجديدة .

مدار خمسة أيام



وتوصيات؟

يقول د.سراج الدين: ستضمن القمة عقد مؤتمر وزارى وملقى للابتكارات ومنح مكافآت للممارسات الجيدة وورش للعمل ودورات لتنمية المهارات هذا وقد تمت دعوة كل دول العالم للمشاركة في هذه القمة وسوف يحضرها ٥٠ وزيرا للشباب من مختلف دول العالم وعدد كبير من التنظيمات والوفود الشبابية العالمية ..

د. إسماعيل سراج الدين
اللزامة لبناء وتوفير أساليب
معيشة كريمة ومستدامة.
ويضيف د.سراج الدين: لا
يفوتني أن أقول إن هناك منظمات
ستشارك بالقمة مثل برنامج الأمم
المتحدة للتنمية، ومنظمة التعاون
الاقتصادي والتنمية، والوكالة
للشباب، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية
والثقافة . . وسوف يكون هناك
برنامج خاص بإعداد وتدريب
القادة من الشباب في كافة
الهيئات والمجالات .

واستطرد سعادته قائلا: لقد
حضرنا في يناير ٢٠٠٢ بفيوورك
الطلة الاقتصادية الناشئة العالمية
التي نظمتها الأمم المتحدة حول
الترتيبات الخاصة بالقمة . . والتي
تعد حدثا مدنيا يدفعه المجتمع بل
إله الدافع الذي يحلل حركة
المجتمع المدني الموجهة لتحفيز
ولإلهام حركات تطوير البرامج
والسياسات في كل الدول لضمان
حصول الشباب على التعليم
وبرامج التنمية وفرص تنمية
المهارات والموارد والضمانات

التخصصات المصرية المطلوبة بسوق العمل

كتب:- نزار العطفى :

المعدات الثقيلة وأخصائيو الإعلام وفنيو كهرباء الضغط العالي ويوجد بالكويت نمو ٢٢٠ ألف مصرى.

أشار التقرير إلى أن التخصصات المطلوبة بالسعودية تشمل أطباء وممرضات وصيادلة ومدرسين ومدرسات ومهندسين وعمال زراعة وتربية حيوان وعمال عادية من مختلف التخصصات مع شرط إجادة اللغة الإنجليزية والكمبيوتر للعمل بالسعودية التى تستوعب نحو ٩٦٠ ألف مصرى من إجمالى المصريين بالدول العربية والبالغ عددهم أكثر من مليونى مصرى .

أما التخصصات المصرية المطلوبة فى الأردن فتشمل مهنا إدارية ومحاسبية وطبية وكتاتبية وعمال زراعة وحرس وعمال بيع وعمال مهنية وعدد المصريين بها نحو ٢٤٠ ألف مصرى .. وفى ليبيا يستمر الطلب على الأطباء الاستشاريين والمهن الطبية المساعدة وأساتذة الجامعات وعمال السياحة والزراعة والورش الميكانيكية والتجارة إضافة للمدرسين ويوجد فى

أكدت وزارة القوى العاملة والهجرة استمرار احتياج أسواق العمل العربية لبعض التخصصات والمهن من العمالة المصرية الماهرة والمتخصصة والمدرية خلال المرحلة المقبلة .

أوضحت الوزارة أن أهم تلك المهن هى الأطباء وأساتذة الجامعات والمحاسبين والقضاة والمستشارين والمهندسين بمختلف تخصصاتهم والصيادلة والمدرسين وأخصائى الحاسبات الآلية والأعمال الفنية والممرضات إلى جانب العمالة الفنية الماهرة فى مجالات الكهرباء والتجارة والسيارة والتشييد والتكيف والسائقين .

أشار تقرير أعدته الوزارة وناقشه مجلس الوزراء المصرى مؤخرا أن أهم التخصصات المطلوبة بسوق العمل الكويتية من العمالة المصرية هم القضاة وخبراء القانون ومدرسو الرياضيات والكيمياء واللغة العربية ومدققي الجيقات وخبراء التسويق والصاىة والإعلان والدريون بالمعاهد الصحية والرياضية ومصمم برامج الكمبيوتر والأطباء والمرمضات وخبراء

١٠ آلاف فرصة عمل جديدة بالنشرة القومية للتوظيف

نور مركز المعلومات بديرية القليوبية بالمركز الش التطوير الإدارى التى نظمها مركز معلومات رئاسة

يصدر فى الخامس من هذا

الشهر العدد الجديد من النشرة

القومية للتوظيف متضمنا ١٨٠ ألف

فرصة عمل جديدة. المعروف أن

النشرة توزع لدى باعة الصحف

بجميع المحافظات وتيسيرا على

القراء والذين يتعذر عليهم

الحصول على النشرة من باعة

الصحف يمكنهم الحصول على

نسختهم من مقر مجلة

العمل(١١٦)شارع محمد فريد

كما يمكن الحصول عليها من

مكاتب ومديريات القوى العاملة

بمحافظات القاهرة، الإسكندرية،

الجيزة، الشرقية، شمال

سيناء، بالإضافة إلى وزارة

القوى العاملة والهجرة بمدينة

نصر

فاز مركز المعلومات ودعم اتخاذ

القرار بديرية القوى العاملة

بمحافظة القليوبية بالمركز الثانى

على مستوى مراكز معلومات

الخدمات بالمحافظة فى مسابقة

لتى نظمها توسع النصور

الإدارى للوزارات والمصناعات

بمركز معلومات رئاسة مجلس

الوزراء لعام ٢٠٠١/٢٠٠٢ .

صرح بهذا رئيس الإدارة

المركزية الدكتور محدى موسى

صليب مدير بديرية وأوضح أن

مركز المعلومات بديرية تعد

نموذجا للتطور الكبير لكتدولجيا

المعلومات بوحدات الجهاز الإدارى

لسوك حيث يصدر أربع نشرات

سنويا تتضمن دراسات خاصة

بأنشطة المديرية وموضوعات فى

دعم اتخاذ القرار وخدمات

المعلومات وقياس مستوى الخدمة ،

وقد صدر عنه خلال العام المئته

فى ٢٠٠٢/٢٠٠٣ الأعصاد من

الثامن عشر الى الحادى والعشرين

، وقد فار العدد لعشرون بالمركز

الاول على مستوى مديريات

الخدمات عن شهر مارس ٢٠٠٢ ،

وقاز العدد الحادى والعشرون

بالمركز الثالث على مستوى مديريات

الخدمات عن شهر يونيو ٢٠٠٢ .

وأضاف د. مجدى موسى فى

تصريحه لـ" العمل إنه فضلا عن

الإصدارات الربع سنوية لمركز

المعلومات بديرية عن أنشطة

المديرية ، فإنه يصدر عنه أيض

إصدارات ربع سنوية عن عمالة

الطفل ، فضلا عما يقوم به من

تحديث قاموس البيانات الخاص

بالمديرية ، وتحديث أطلس معلومات

المديرية وإعداد دليل إحصائى

سنوى ، ودليل عن السلامة

والصحة المهنية

وعن دور المركز فى مجال قواعد

البيانات الآلية أوضح الدكتور

مجدى موسى أن المركز قام

بإدخال قاعدة العمالة والأجور

تفصيل اراضى جديدة للعاملين باستصلاح الأراضى

أما لبنان فتحتاج للعمال العاديين في مختلف المجالات والمزارعين والتجارين ويوجد بها ٢٥ ألف مصري .

لهم أراض حتى الآن .. وقال: إن اللجنة تبذل كل مساهمها لسرعة التخصيص وتسليمهم الأراضي الجديدة كما تأمل أن يوافق الدكتور يوسف والي على استمرار العمل بهذا المشروع لاتاحة الفرصة أمام من لم يتقدم عند قبول الطلبات وأيضاً للمعنيين بعد بدء المشروع عام ١٩٩١.

مجلس الوزراء



بالمديرية على الحاسب الآلي ، كما يقوم شهرياً بإدخال كافة بيانات غائبين الخريجين وھمل إحصائية بھل ، وإدخال بيانات القوى العاملة واستخراج التقارير الخاصة بھل .

السيارات التي لا تحصل تراخيص غير مصرح لها بدخول الوقت إلا بعد الساعة ١٢ ظهرا.

وعلى جانب آخر يطالب سائقو كرنس بعمل ممدد لتشغيل للسيارات التي مضى عليها ١٥ عاما .. ولا تتعدى الـ ٤٠ يوما في الشهر ويتم تشكيل لجنة دائمة منبثقة من اللجنة العليا للموافقة لفحص السيارات التي يتم تجديدوها أو تعميم الماكينات

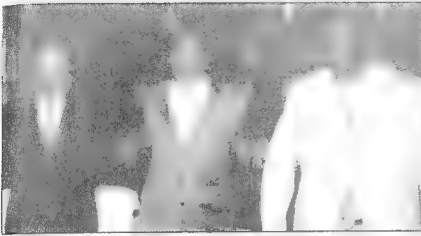
الخاصة بها لإعفاثها من دفع الكارثة المجدمة أثناء التوقف وكل حسب حالته.

كما يطالبون بشمول جميع سائقي الدقالية بمظلة التأمين الصحي ،

صرح بذلك لـمخبر "العمل" السيد أحمد الديب رئيس مجلس إدارة اللجنة النقابية للعاملين بالنقل البري، بذكره.

حصن أمان للملايين
المختلط مع الاشتراك في الأرباح
مقابل قسطاً يناسب ذلك تحصل على مبلغ التأمين
بالإضافة إلى الأرباح في نهاية مدة التأمين التي تختارها

الإدارات المركزية: ٣٣٥٥٣٥٠ منطقتي القاهرة، ٣٩٢٢٦٠٠



■ الرئيس الأوغندي يوري موسىغيتي يتوسط الرئيس عمر البشير وجون جارانج في طريقهم للمباحثات التي عقدت لأول مرة بينهما في إطار الجهود لوضع حد لنزوب الأهلية الدائرة في السودان منذ ١٩ عاما

اتفاق ماشاكوس وسقوط الأقنعة

بقلم:

د. إبراهيم نصر الدين

رئيس الجمعية الإفريقية
للعلم السياسية
بريتوريا-جنوب أفريقيا

لا يمكن لأي إنسان مخلص لعروبت ومؤمن بقضايا أمته إلا أن يأمل في ظهور السودان موحد مستقر ينعم أهله فيه بالأمن والسلام والرخاء ، غير أن اتفاق المبادئ الذي فوجئ به الجميع في الأوساط العربية والذي عقد في ماشاكوس في ٢٠ يوليو الماضي بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان جاء مخيبا للآمال من جهة ، ومثيرا للعديد من الإشكالات وعلامات الاستفهام من جهة أخرى.

الاتحاد الإفريقي، وسيكون للانفصال الجنوب فيما لو تم تأثيرات سلبية بل خطيرة على العلاقات العربية الإفريقية، لقد كان ينظر إلى السودان تقليديا على أنه يشكل حلقة وصل وتفاعل بين الثقافتين العربية الإسلامية والثقافة الإفريقية، ومن شأن انفصال الجنوب أن يشكل حاجزا بل وبؤرة صراع بين العرب والأفارقة قد تسفر عن تآزم العلاقات العربية الإفريقية ويوصلها إلى نقطة اللا عودة إذا ما تحزب العرب إلى جانب دولة شمالية عربية، وإذا ما تحزب الأفارقة إلى دولة إفريقية جنوبية، أضف إلى ما تقدم فأن الاتفاق استبعد الجامعة العربية من المشاركة فيه، ومن المفارقات التالية له ، بشكل يفضي المزيد من الشكوك حول نوايا القوى الدولية ووالدات الولايات المتحدة وبريطانيا الداعمة للاتفاق ، في ظرف تواجه

الاتفاق لو قدر له الاستمرار والنجاح فسوف تكون له انعكاسات خطيرة على القارة الإفريقية ككل من جهة، وعلى العلاقات العربية الإفريقية من جهة أخرى ، ذلك أن انفصال السودان حال حدوثه وامتراف الحكومة السودانية به سيؤدي إلى الدور إلى الاعتراف بالكيانات الانفصالية في الصومال مثل جمهورية أرض الصومال التي أعلنت منذ مايو ١٩٩١م، ولم يعترف بها أحد ، فضلا عن بلاد بونتي، بل إن حالة الانفصال تستلزم ومنطق الصواب إلى دول الجوار الإفريقي للسودان بل وإلى القارة الإفريقية كلها ، بحيث تعاني هذه الدول في معظمها من أزمة الانتماء الوطني فيها ، لقد شهدت القارة الإفريقية العديد من الحروب الأهلية ، ولكن أيا من الدول الإفريقية لم يعترف بالمطالب الانفصالية ولا حتى منظمة الوحدة الإفريقية السابقة على

الاتفاق بالإغراء تارة وبالإكراه تارة أخرى ، لتمزيق أوصال السودان لينضم مع دولة أخرى عربية وإفريقية وهي الصومال التي مرقتها العرب الأهلية إلى أشلاء. على هذا التصويم يمكن إبراز بعض النقاط المرتبطة باتفاق المبادئ، فمخلا عن تطويل بعض بنوده على النحو الآتي:-
أولا : أن الاتفاق أتى معاكسا للروح الإفريقية الوجدانية الراهنة التي عبر عنها إنشاء الاتحاد الإفريقي الذي ينص القانون التأسيسية له على احترام الحدود التي ورثتها الدول الإفريقية عند الاستقلال ، فلماذا بالاتفاق ينص على انفصاليا يتجه لأوصال دولة إفريقية، وذلك ليس من المستغرب أن يستبعد الاتحاد الإفريقي من أن يكون طرفا في الاتفاق أو المفاوضات التي أعقبته ثم إن هذا

منذ البداية نهد أن نصير إلى أن الاتفاق فيما يبدو قد جاء مصعبا عن التقاء إرادة الطرفين اللذين وقعا نحو تقسيم السودان بينهما، حينما أدرك كل منهما أنه عاجز عن فرض إرادته بالقوة المسلحة على الطرف الآخر إكراه واستعبا من جهة، وفي ذات الوقت إدراك كل طرف منهما أنه لن يستطيع أن يسيطر على الحكومة المركزية في الخرطوم من خلال انتخابات حرة نزيهة. هكذا أتى توازن القوى بين الطرفين وتردى شعبيتهما إلى الجلبوس إلى مائدة المفاوضات ليظهر اتفاق ماشاكوس على نحو ما ظهر عليه ، ليفصح عن رغبة أكيدة في تقسيم السودان بينهما، وهو ما صانفد هو لدى الإدارة الأمريكية أو فلتقل إن الاتفاق قد جاء تعبيراً عن إرادة أمريكية دفعت

فيه الأمة العربية أخطر قضاياها المصرية في مواجهة المخطط الأمريكي الصهيوني في الأراضي العربية في فلسطين وفي المشرق العربي ، حيث يجري الحديث من جانب الإدارة الأمريكية عن أن الأراضي الفلسطينية ليست أرضاً مخصصة لتصريح وزير الدفاع الأمريكي الأخير" بحيث تلوح الإدارة الأمريكية في ذات الوقت بضرب العراق وإسقاط نظام حكمه.

ثالثاً: أن الاتفاق استبعد كل من مصر وليبيا وهما دولتا المبادرة المشتركة الثابتان لكثرتي لثلاثين من ضرورية وحدة السودان ، وهو ما يشير بشكل أو بآخر إلى استبعاد خيار الوحدة لصالح خيار الانفصال، وفي ذات الوقت فإن الاتفاق نص على مشاركة دول إفريقية في المفاوضات التالية للاتفاق ، يجعل هذه الدول (إريتريا- إثيوبيا-جيبوتي-كينيا-أوغندا) أعضاء في لجنة التقييم والمراقبة خلال الفترة الانتقالية.

والملاحظ أن هذه الدول الخمس فيما هذا جيبوتي هي دول جوار للجنوب السوداني، في حين استبعدت بقية دول الجوار الخمس وهي (الكونغو الديمقراطية-إفريقيا الوسطى-تشاد-مصر-ليبيا) وهي دول يحكم مصالحها ويحكم التساؤل الإثنى بينهما وبين السودان كان يجب ألا تقبى عن الاتفاق ولا عن المفاوضات بحكم تأثرها بما يجري أو قد يجري في السودان.

إن مشاركة دول جوار الجنوب إنما يشير ولو من طرف خفى إلى العمل على قيام دولة في جنوب السودان تكون مقبولة من الدول المجاورة لها ، وليس يجدي في هذا القول أن الاتفاق نص على أنه يمكن مشاركة أي دول أخرى أو هيئات أو منظمات إقليمية أو دولية يتفق عليها الطرفان" فإذا كان الطرفان قد اتفقا في الجدي على

تسمية دول إفريقية، نصاً بل وعلى مشاركة دول إفريقية بعينها كمرافق (إيطاليا-النرويج-المملكة المتحدة-الولايات المتحدة) لماذا عجز الطرفان على تسمية مصر وليبيا كعضاء في لجنة التقييم والمراقبة إلا إذا كان هناك رفض من كليهما لمثل هذه المشاركة، وهو ما يظهر في المفاوضات الجارية الآن.

رابعاً: أن الاتفاق غير ديمقراطي ذلك أنه اقتصر على طرفين من أطراف الصراع في السودان هما الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان ، وهو بهذا قد استبعد كافة القوى السودانية الأخرى سواء كانت شمالية أم جنوبية، وهو ما يعني أن الصراع أن يتوقف طالما استبعدت كافة القوى من قضية قومية وخطيرة تتعلق بوحدة السودان وسلامة أراضيها، وهذه القوى عديدة نذكر منها في الجنوب على سبيل المثال حركة استقلال جنوب السودان ، والاتحاد السوداني للأحزاب الإفريقية، والحركة الشعبية لتحرير السودان بزعامة كاريينو كوانجين جون، وقوى الدفاع الاستوائية، ومجموعة جنوب السودان المستقلة، وهي جماعات تجسد سندها من أبناء النوير والشيلوك الذين يعارضون الحركة الشعبية لتحرير السودان بزعامة جون جارانيج، والتي ترتكز على جماعة الدنكا ذات الأغلبية العديدة في الجنوب، ومن هذه الحركات في الشمال حزب الأمة، والحزب الاتحادي الديمقراطي، والحزب الشيوعي السوداني، ومقرن البجا، وقوات التحالف الديمقراطي.

إن استبعاد كافة هذه القوى السياسية من الاتفاق من جهة ومن المفاوضات الدائرة الآن إنما يكشف عن أجندة لتقسيم السودان بين الحكومة والحركة من وراء ظهر الشعب السوداني وكافة قواه الفاعلة، يؤكد قولنا هذا أن الاتفاق

يشير على أن الحكومة السودانية الحالية ستظل مسيطرة على الشمال دون مشاركة من أطراف أخرى خلال الفترة الانتقالية التي تمتد إلى ست سنوات وأن الحركة الشعبية بقيادة جارانيج ستسيطر على الجنوب وحدها خلال نفس الفترة، فإذا ما أضفنا إلى ذلك أن كل طرف منهما سيحتفظ بجيشه تحت إمرته طوال الفترة الانتقالية لأدركنا دونما غناء التوجسه الانفصالي للاتفاق دون مشاركة القوى السياسية التي يتشكل منها غالبية الشعب السوداني.

رابعاً: إن ديباجة الاتفاق تضع تشخيصاً خاطئاً للمشكلة فهي تنص على "وإذراً بأن النزاع في السودان من أصل نزاع في إفريقيا حصد أرواح أكثر من مليون إنسان ودمر البنية التحتية للبلاد، واستنزفت الموارد الاقتصادية وتسببت في فظائع ومعاناة لا تصف خاصة في أوساط سكان جنوب السودان". إن توصيف الصراع وكأنه صراع شمالي جنوبي ليس صحيحاً، ذلك أن الصراع في السودان متعقد الجوانب فهو صراع شمالي شمالي ، وجنوبي جنوبي، فضلاً عن كونه صراعاً شمالياً-جنوبياً، كما أن الحديث في ديباجة الاتفاق عن فظائع ومعاناة لا تصف في أوساط سكان جنوب السودان فيه تجاهل للفظالم التي تعرض لها جميع أبناء الشعب السوداني في ظل الحكومات المتعاقبة فضلاً عن كونه كانت لم عسكرية، وهي مظالم متنوعة سياسية واقتصادية وثقافية لغت العديد من أبناء الشمال في الشرق والغرب إلى معارضة ومواجهة الحكومات السودانية بل وإلى انضمام العديد من الشماليين إلى الحركة الشعبية لتحرير السودان لمواجهة الحكومات المتعاقبة التي تهيمن عليها نخبة طائفية أو إثنية كان هدفها الاستئثار بالثروة والسلطة فضلاً عن بقية الشعب

السوداني ككل الذي تعرض للموت إما في ساحات القتال أو من المرض أو الجوع. خامساً: يتحدث الاتفاق عن حق تقرير المصير للشعب جنوب السودان من خلال استفتاء لتحديد وضعهم المستقبلي بعد فترة الست سنوات الانتقالية ويحدد خيارين: تأكيد وحدة السودان، أو التصويت لصالح الانفصال.

ولنا عدة ملاحظات على هذا النص

١- أن مبدأ حق تقرير المصير من وجهة نظر القانون الدولي إنما يتعلق بالأقاليم والشعب المأخوذة للاستعمار الأجنبي، وكان الاتفاق بهذا المعنى يجعل من إقليم الجنوب منذ استقلال السودان إقليماً خاضعاً للاستعمار الشمالي، وهو ما يتناقض مع الحقائق الموضوعية

٢- مسيح أن كافة الفصائل السودانية والحكومة أيضاً منذ تسعينيات القرن الماضي اعترفت بهذا الحق الجنوب في تصرف غير مسبق في القارة الإفريقية ، غير أن الإقرار بهذا الحق إنما كان مجرد تأكيد الغرض منه بناء تحالفات لمواجهة بعضهم البعض ، ولم يكن متوقفاً أن يصل الأمر إلى استقلال هذا الحق في اتفاق مفاكوس ليشكل استراتيجية قد تسفر عن انفصال الجنوب .

٣- ومسح أن الاتفاق قد وضع خيار الوحدة قبل خيار الانفصال ، لكن الاتفاق ذاته يشير ضمناً إلى هيمنة الحكومة على الشمال طوال الفترة الانتقالية وتطبيقها للشريعة الإسلامية ، وهيمنة الحركة بدستور علماني على الجنوب طوال الفترة الانتقالية، مع احتفاظ كل منهما بجيشه طوال هذه الفترة، وهو ما يعني أن التطور خلال الفترة الانتقالية في كلا الإقليمين سيكون تطوراً مستقلاً من حيث الدستور ومن

حيث المؤسسات، الأمر الذي يرجع خيار الانفصال.

٤- لو حدثت تنمية واستقرار في الجنوب يدعم أمريكي وأوروبي خلال الفترة الانتقالية فيسيب ذلك إلى الحركة الشعبية مما يجعل خيار الانفصال أمرا واردا، والعكس فلو لم تتحقق تنمية واستقرار في الجنوب خلال نفس الفترة فيسرد الفشل إلى الشمال، مما يجعل خيار الانفصال أمرا محتوما أيضا.

٥- ينص الاتفاق على "تشعب جنوب السودان حق تقرير المصير" وبهذا فهو لم يتحدث عن "إقليم الجنوب" وإنما يتحدث عن شعب الجنوب ومصطلح شعب لا يطلق إلا على الجماعة التي تسكن إقليم دولة، الاتفاق إذن يتعامل مع دولة جنوبية في مرحلة المخاض، ويثير تساؤلا هاما في هذا السياق يتعلق بتحديد شعب الجنوب وهل يتكون من الجماعات التي تقطن إقليم الجنوب بمفهومه الجغرافي "الخبريات الثلاث: النيل الأزرق، بحر الغزال، الاستوائية" على اختلافات إنشيتهم "الذكا-النور-الضيلوك" وإذا كان كذلك فلماذا لم يشر الاتفاق إلى حق إقليم الجنوب في تقرير لمصير؟ أم أن المقصود بحق تقرير المصير مايكشف عنه خطاب جارانج أمام مؤتمر الأفريكانست السابع في كمبرلا عام ١٩٩٤م عندما قال بالحرف الواحد "الجملة -يتمدد العرب- عبارة من معين عناصر عرقية وبشنيات مختلفة تضم أهالي إفريقية وبهاجرين عرب وأتراك وإفريق وآرمن .. إلخ ويضيف جارانج: أن الجالية الذين سجلوا أنفسهم كمرب في إحصاء عام ١٩٥٥م يشكلون ٣١٪ من عدد سكان السودان في حين أن ٣١٪ سجلوا أنفسهم كعراقية .. ثم يذبح جارانج إلى حد القول "لقد وجد الجالية أنفسهم أقلية حاكمة متميزة طبقات إيديولوجية المروية والإسلام السياسي لحماية مراكزها الاقتصادية والسياسية في المجتمع

السوداني، ومسألة الجالية كجماعة اجتماعية تكمن في نظرتهم العربية الإسلامية وفشلهم في النظر أبعد من هتين للعيارين العربية والإسلام، ككاملين وحيدين لتوحيد السودان، ولا يخفى جارانج إعجابه بالتجربة الإسرائيلية حين يقول: ولنا في إسرائيل مثلا - إذ نراها مصغرة بمسورة كبيرة وروميلا أو بلخري بملخري قليلة من يهود الدياسورا".

فهل شعب جنوب السودان المنصوص عليه في اتفاق ماشاكوس هو مايشير إليه جارانج ٦١٪ من شعب السودان؟، إن مرد قولنا هذا يعود إلى أن جارانج لم يعد يتحدث في المرحلة الحالية عن الجنوب الجغرافي للسودان بمديرياته الثلاث، لكنه يتحدث عن حق تقرير المصير للجنوب ولجبال الأنجوسا وبيبي في الشرق وجبال النوبا في الغرب، بل وكافة المناطق الهامشية في السودان، ثم إن القوة الرئيسية لجيشه عدا وتتشكل من أبناء جبال النوبا، وبالتالي يصبح تخلي جارانج أثناء الفترة الانتقالية من هذه المناطق في الشرق والغرب محل شك، حتى لايفقد سنده.

إذن من الواضح أن جسارانج يريد في الفترة الانتقالية أن ييسط نفوذه على مايمكن تسميته بالجنوب السياسي الذي يضم معظم أرجاء السودان جنوبا وشرقا وغربا وبخاصة السيطرة على النيل الأزرق الذي يزود مصر بنحو ٨٢٪ من مياه النيل المتدفقة إليه، وهو ما يلمص بشكل أو بآخر عن نور أمريكي صهيوني يستهدف الإضرار بالمصالح المصرية ولربما الرافنة على ترمي الأوضاع في الخرطوم في مرحلة تالية ليحقق حلمه وببيله الفضل الاستيلاء على السودان بالكامل على نحو ما كشفت تصريحاته المبكرة عندما قال "سأصل إلى الخرطوم على قرق الطبول معلما فعل أني موسيغني عندما سئل كمبرلا عام ١٩٨٦م

على قرق الطبول

أخيرا تكشف تصريحات البشير المشارة منذ أيام من أن حلايب سودانية ١٠٠٪ وقوله أن تقرر فيها أبدا أبدا وقيام السودان برفع شكوى ضد مصر أمام مجلس الأمن تكشف عن مخطط صهيوني أمريكي شاركت فيه حكومة السودان بالإغراء أو بالإكراه كي تلتزم مصر الصمت تجاه ما يجري في الأراضي العربية المحتلة في فلسطين، وتجاه التهديدات الأمريكية بضرب العراق، وتعمير عملية فصل الجنوب، وخاصة وأن الأجندة السياسية لجبهة القومية الإسلامية منذ بداية ثمانينيات القرن الماضي كانت ترفع لافتات في الخرطوم تنص بالمراف على "لنذهب الجنوب إلى المجمع حتى نطبق الشريعة الإسلامية في الشمال" ودليلنا على مايقول أن هذه هي ثالث مرة على الأقل تجر فيها الحكومات السودانية قضية حلايب في فترات حرجة للغاية

بالنسبة للأوضاع العربي، فقد تم إثارتها عام ١٩٥٨م والشعب العربي يحتفل بقيام الجمهورية العربية المتحدة، وفي فترة كانت مصر تواجه فيها حلف بغداد، وعادت الحكومة الحالية لتقرر هذه المشكلة مرة أخرى عامي ١٩٦٢م و١٩٩٥م في وقت كانت فيه الحكومة المصرية تحاول لم الشمل العربي عقب انهيار النظام العربي إبان حرب الخليج الثانية، وتواجه العمليات الإرهابية المدفوعة والممولة من الخارج، وكانت على وشك تصفيتها، وبماهي تعود للمرة الثالثة لتفجر القضية من جديد في وقت تمارس فيه العديد من الضغوط على مصر كي تقف مكتوفة الأيدي تجاه ما يجري في الأراضي العربية المحتلة في فلسطين وتجاه التهديدات بضرب العراق وكأنها تشارك التوجه الأمريكي الذي راح يمارس ضغوطا أخرى على مصر تستعمل في وقف أية مساعدات إضافية.

الشركة الأهلية لصناعة المنتجات ذاتية اللصق

لتنقطع وطباعة السلوتيب

ميت عاصم - طريق مصر إسكندرية الزراعي - بنها

تهنئ

السيد المستشار

عدلى حسين

محافظ القليوبية

بالعيد القومي

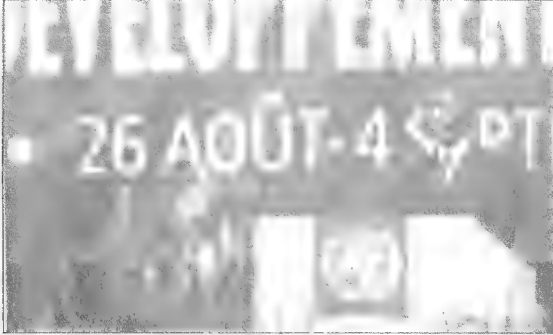
للمحافظة

أسرة الشركة الأهلية

AL-AHLIA



أضواء على قمة الأمم المتحدة في جنوب أفريقيا حول التنمية المتواصلة



■ رئيس جنوب أفريقيا تابو مبيكي خلال افتتاح المؤتمر

بدأت يوم الاثنين الموافق ٨/٢٦ في جوهانسبرج أعمال القمة العالمية للتنمية المتواصلة المعروفة باسم قمة الأرض والتي تعد أهم قمة تنظمها الأمم المتحدة في تاريخها ويشارك فيها ١٠٤ رؤساء دول بجانب الآلاف من المسؤولين والضباط وممثلي المنظمات غير الحكومية. وتهدف القمة إلى مواجهة التهديدات الخطيرة التي تهدد البشرية وخاصة الدول النامية وأهمها تآكل الغطاء النباتي والتلوث والمخاطر الناجمة عن تغير المناخ والظواهر الطبيعية ومصادر الطاقة وانتشار الأمراض وخاصة مرض الإيدز.. ومن المقرر أن تصدر القمة التي تستمر حتى الرابع من شهر سبتمبر العالي بيانا يصدره زعماء العالم يحمل اسم إعلان جوهانسبرج يؤكد خلاله التزامهم بالعمل على تحقيق التنمية المتواصلة .. كما ستستمر عن القمة خطة تنفيذ يتم التفاوض بشأنها من أجل تضييق هوة الخلافات بين الدول المتقدمة من جانب والدول النامية من جانب آخر ، كذلك الخلافات بين الحكومات من جانب والمنظمات غير الحكومية من جانب آخر .. وقال رايبو لندن إن ممثلي الدول الغنية والفقيرة يسعون إلى حل الخلافات الكبرى حول سبل التعامل مع قضايا مثل الفقر والأضرار التي تسبب البيئة .

قرية عالمية صغيرة وأن الحياة في هذه القرية تتطلب التوصل إلى اتفاق جماعي للعمل معا لضمان عدم استمرار تقسيم العالم إلى عالم غنى أو فقير.

وأعرب رئيس جنوب أفريقيا عن أسفه العميق في أن العالم لم يحرز تقدما كافيا في تحقيق الرؤية الواردة في أجندة القرن ٢١ الصادرة عن الأمم المتحدة وغيرها من الاتفاقيات الدولية الخاصة بالتنمية ، كما أن المجتمع الدولي لم يظهر الإرادة اللازمة لتنفيذ القرارات التي اتخذتها بكل حرية

دول العالم ، ولا بد من مواجهتها لأنه من الصعوبة بمكان استمرارها على هذا النحو لفترة طويلة. وقال مبيكي أن الجميع يقبل المواقف التي تم الاتفاق عليها في قمة الأرض الأولى التي عقدت في ريو دي جانيرو عام ١٩٩٢ بشأن الحاجة إلى العمل معا لحماية البيئة العالمية مشيرا إلى أن أنماط الإنتاج والاستهلاك الحالية تخلق كارثة بيئية تهدد حياة البشر وجميع الكائنات الأخرى على كوكب الأرض.

أكد مبيكي إن العالم أجمع

العنصرى بين الدول الغنية والفقيرة.

أكد تابو مبيكي رئيس جنوب أفريقيا في كلمته أن هذا المؤتمر يؤكد التزام الجميع بمواجهة جادة ومعالجة لتبني خطة جوهانسبرج لتحقيق مصالح البشرية وكوكب الأرض.

وأعرب عن ثقته في تطابق وجهات النظر بين جميع الدول من أن الفقر وعدم المساواة وتدنّي مستويات المعيشة بجانب الأزمة البيئية العالمية المتزايدة تمثل تحديات ضخمة يعاني منها معظم

يقول مراسل الدبي، بي سي في جوهانسبرج إن العقبة الرئيسية أمام المشاركين تتمثل في تردد الولايات المتحدة في تحديد أهداف واضحة والسعي لتحقيقها من قبيل تحسين إمدادات مياه الشرب ووسائل الصرف الصحي. وأضاف الرايو أن رئيس جنوب أفريقيا مبيكي كان قد ألقى كلمة في الحل الذي أقيم الليلة الماضية في افتتاح القمة دعا فيها المشاركين إلى وضع خطة عمل موحدة تقود العالم إلى الأمام وتنتهي به عما سماه بالتنميين

صراع الشمال والجنوب

● رغم تأكيد الأمم المتحدة أن مؤتمر القمة العالمية للتنمية المتواصلة ٢٠٠٢ بجوهانسبرج سوف يرسم خريطة التنمية في العالم خلال السنوات القادمة تصاعدت الخلافات بين دول الشمال الفنى والجنوب الفقير بسبب تصارب المصالح حيث توقعت العديد من المنظمات غير الحكومية تأثر مناقشات المؤتمر بتداعيات الخلافات بين الطرفين .. وأوشكت عدة منظمات غير حكومية أن المعومات لا تزال تضع للمصالح الصناعية الدولية قبل كوكب الأرض وسكانه مشيرين إلى أن الحكومات فشلت في وضع حدود اجتماعية وبيئية وإنسانية لما يسمى بالعملة الاقتصادية وتتوقع منظمات حكومية عدم استجابة الدول الصناعية لطلاب الدول النامية التي تعاني من الفقر والتصحر وندرة المياه وتقل مستويات الدخل .

الوارد البشرية ويتميتها وتدعم الأسرة من خلال برامج الرعاية الاجتماعية والصحية والتعليم وتوفير احتياجاتها من الغذاء والمياه والصفاظ على الموارد الطبيعية ومكافحة التلوث البيئي . وتطالب الدول العربية والأفريقية الدول الصناعية الكبرى ومؤسسات التمويل الدولية بالمساهمة في تمويل إنشاء ٥٥٠ مشروع لمعالجة النفايات وإعادة تصنيها وشبكات المياه ومصارف للقرع لتقديم القروض الصغيرة . وتطالب تلك الدول مؤسسات التمويل الدولية بتوفير تمويل يقدر بنحو ٣٠٠ مليون دولار لمكافحة التصحر وحماية الموارد المائية . وتتزايد الاحتياجات الدول الصناعية الكبرى من جانب الدول النامية بسب سعى الأولى إلى فرض هيمنتها الاقتصادية على الثانية من خلال السولة التي تستهدف إلغاء العوائق والعوائق التي تعرق التجارة الحرة وتوحيد الإجراءات التجارية والتعريفات الجمركية على المستوى العالمى . ويسعى الجانب الأوروبي إلى تعزيز دوره في قيادة العالم للتخفيف من حدس مشكلات الاجتماعية والاقتصادية ولا سيما في ظل غياب الدور الأمريكى الفعال خلال قمة جوهانسبرج وقد

تفسير الإحصائيات إلى أن حوالي ١.١ مليار شخص في العالم التي يبلغ إجمالي عدد سكانه ستة مليارات نسمة محرومون من المياه النظيفة وأن ٢٠ ٪ من إجمالي السكان يعيشون على دخل يقدر بنحو دولار واحد في اليوم للحصة الواحدة . وأوشكت إحصائيات المؤسسات الدولية كإيكونك الدولي أن حوالي مليوني شخص في العالم محرومون من الوصول للطاقة بينما يعتبر استهلاك الماء غير النظيف سببا في الأمراض المزمنة لدى ١٠ ٪ من سكان الدول النامية وتطالب الدول النامية بعدم تجاهل مطالبها ولا سيما في ضوء حقيقة أن عدد كبيراً من مشكلاتها نتاج سياسات تبناها الدول الصناعية الكبرى . وتعكس قضيتا الفقر والزيادة السكانية الكبيرة في العالم النامي ولا سيما في آسيا وأفريقيا وعدد من الدول العربية خصوصية المشكلات التي تعاني منها تلك الدول وتداعياتها الضخمة على البيئة مثل التصحر وندرة المياه وزيادة معدلات الفقر والضغط الشديد على الموارد الطبيعية . وتؤكد ورقة العمل العربية الإفريقية للمخمة إلى مؤتمر جوهانسبرج ضرورة الحفاظ على

جميع الدول والتركيز على التلبيق الحاسم للخطط الصادرة عنها من أجل الحد من الفقر وتحقيق الرفاهية لجميع البشر مشيراً إلى أن الاستثمار في التنمية المتواصلة يعد استثماراً للمستقبل لتحقيق الأمن للجميع . وأشار إلى أنه لا يمكن للعالم أن يقف مكتوف الأيدي بدون حل عاجل لإنقاذ الملايين الذين يتعرضون للمجاعات والفيضانات مطالبا في هذا الصدد بعدم السماح للخلافات أن تسيطر على المؤتمر وتعرم المجتمع الدولي من مواجهة التحديات العظيمة التي تواجهه . وقد تم في ختام الجلسة انتخاب السيدة توكوسا زانزا دامبيني زيمبا وزيرة خارجية جنوب أفريقيا كاتبة تنفيذية أول لرئيس المؤتمر كما تم انتخاب خمسة نواب للرئيس من أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي وخمسة آخرين من أوروبا الشرقية وخمسة آخرين من غرب أوروبا في حين أعلن رئيس جنوب أفريقيا أنه تم تأجيل إعلان اسم المقرر العام للمؤتمر لصن إجراء مشاورات إضافية بهذا الصدد كما تم انتخاب رئيس للجنة العامة الرئيسية للمؤتمر . ومن جانبه اعترف السيد نيتين ديساي السكرتير العام للمؤتمر أن تنفيذ تعهدات القمة التي عقدت في ريودي جانيرو عام ١٩٩٢ كان ضئيلا للغاية مشيراً إلى أن الهدف الرئيس من هذا المؤتمر يتمثل في مناقشة أسباب ذلك في التطلب على المعوقات التي أدت إلى عدم تنفيذ هذه التعهدات ، وطالب ديساي في كلمته بول العالم بمساندة الحرب ضد العنصرية القائمة بين الشمال الفنى والجنوب الفقير مكملاً ساند العالم من قبل الحرب والاضطراب ضد التفرقة العنصرية في جنوب أفريقيا بين السود والبيض . وقال إن هذه القمة تمثل أملاً للعالم في اتخاذ قرارات حاسمة للحد من الفقر وإيجاد بيئة نظيفة وتوفير الخدمات الأساسية مثل المياه والتعليم والطاقة والخدمات الصحية للمواطنين الفقراء في شتى أنحاء العالم مضيداً على ضرورة العمل على الخروج بقرارات حاسمة وقابلة للتطبيق .

مما ترتب عليه تزايد الهوة بين الشمال والجنوب وزيادة الفقر والكوارث البيئية وأكد الحاجة إلى الاتفاق على خطوات واضحة وعملية لمواجهة التحديات التي تهدد البشرية مشيراً إلى أننا لا نحتاج لنجل أجنة جديدة . وقال إن خطة العمل التي نتبناها قمة جوهانسبرج ينبغي أن تكون واضحة وحقيقية قابلة للتطبيق وتتمتع بالمصادقية لتحقيق أهداف البشرية . كما دعا إلى أن يتضمن الإعلان السياسى الصادر عن القمة تعهداً واضحاً من جانب حكومات دول العالم لتطبيق البرنامج الوارد في خطة العمل مشيراً إلى ضرورة الاهتمام بمشاركة المجتمع المدني لتحديد ماذا سيتم عمله وسبل تطبيق مآثم الاتفاق عليه . وأكد تاجو امبيكي رئيس جنوب أفريقيا أن قمة التنمية المتواصلة "قمة الأرض" هذا العام تأتي بعد عملية تعامل عالية طويلة ومكثفة . ونقلت شبكة بي. بي. سي الاخبارية البريطانية صباح اليوم عن امبيكي قوله في كلمته في افتتاح القمة يوم الاثنين ٢٦/٨/٢٠٠٢ في جوهانسبرج أن شعوب العالم تتوقع من القمة اللقاء بما تعهدت به فيما يتعلق بتوفير موارد زراعية يأملون أن تمكن لتفصيل احتياجاتهم على مدى عقد من الزمن وذلك من خلال تدنى برنامج عملي لترجمة حلم التنمية المتواصلة إلى واقع ضمن مجتمع دولي قادر على الاستمرار . وأضاف قائلا لاسوف تحقق ذلك إذا كانت لدينا الرغبة في التغيير في إطار رقيتنا الدولية وإذا ما عمل الرجال والنساء بصورة جادة وهو تنفيذ الأهداف المتفق عليها وهو ما يتطلب أفراداً يتسمون بالجرأة والوعي . ومن جانبه أكد كلاوس توغر المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الخاص بالبيئة ضرورة العمل على إنجاز القمة وتجاوز الخلافات من أجل إنقاذ الملايين من البشر الذين يعانون من الفقر والمجاعات والأمراض والكوارث الطبيعية.. وطالب بأن تكون قمة جوهانسبرج قمة حقيقية بمشاركة

وب يتصاعد في قمة جوهانسبرج



صيادو سمك
من جنوب
أفريقيا
وسريلانكا
خلال تظاهرم
في جوهانسبرج
طالبون بحماية
مصائد
الأسماك من
الدمار على يد
المصانع في
المناطق
الساحلية

الأوروبي مؤهل تماما للقيام بدور الوسيط الذي يوفق بين الآراء المختلفة خلال مؤتمر جوهانسبرج . ويرى الاتحاد الأوروبي أن مؤتمر جوهانسبرج فرصة مواتية لزعماء العالم للعمل من أجل تخفيف حدة مشكلة الإفراط في مستقويات الميشت والاستفادة من مزايا وفرص العولة .

وشكك عدد من المنظمات غير الحكومية في حيادية الدور الأوروبي لا سيما أن مصالحه مرتبطة إلى حد كبير مع أنشطة الشركات متعددة الجنسيات التي تسعى إلى فرض هيمنتها على التجارة العالمية من خلال العولة . وقالت مؤسسة كريستيان أيد* أن زعماء العالم ينبغي عليهم ألا يستكبروا الأنصوات الأخرى في الوقت الذي تسعى الشركات إلى ضخ المزيد من الاستثمارات لتوفير فرص عمل وأجراء الأبحاث لتحقيق التنمية المتواصلة في المناطق المختلفة بالعالم .

وطالب مايكل كيرتس بضرورة الاستماع إلى مطالب الدول النامية وعدم تجاهلها لتحقيق إجماع على قضايا التنمية المتواصلة خلال مؤتمر جوهانسبرج .

مصادر العاقة المتجددة بحلول عام ٢٠١٠ وزيادة كفاءة استخدام الطاقة واستخدام التكنولوجيا لتوفير الوقود قليل التلوث للبيئة . وتعهد الاتحاد الأوروبي بتخصيص ٧٠٠ مليون يورو سنويا في إطار برنامج للمشاركة في مجال الطاقة مع العالم النامي ومن ناحية أخرى يسعى الاتحاد الأوروبي إلى العمل على زيادة الإنفاق في مجالات الرعاية الصحية والزراعة والتنوع البيولوجي .

وقال مايكل كيرتس الناطق باسم إدارة البيئة بالاتحاد الأوروبي إن مبادرات الاتحاد الأوروبي تقي في سياق تعهدات السابقة التي سوف يتم تنفيذها في خلال تصديق الأهداف الرئيسية والبدائل الزمنية اللازمة لتنفيذها مشيرة إلى أن الاتحاد الأوروبي يسعى إلى التوفيق بين الآراء المختلفة تجاه العديد من القضايا كالتجارة .

وأوضح كيرتس أن الاتحاد الأوروبي يعتبر أكبر ممول لمشروعات التنمية المتواصلة في الدول النامية علاوة على كونه الشريك التجاري الرئيسي لتلك الدول مشيرة إلى أن الاتحاد

والنامية لتعليم استفادة الدول من العولة عن طريق الاتفاق على الأهداف والمشاركة لتحقيق التنمية المتواصلة ومواجهة التدهور البيئي. وقال رومانو بروني رئيس المفوضية الأوروبية في يوليو الماضي إن الاتحاد الأوروبي سوف يقيى مبادرات مامة في مجال الطاقة والمياه وتوفض إحصائيات الاتحاد الأوروبي أن حوالي ١.٢ مليار شخص مرمومين من المياه النظيفة وثلاثة ملايين شخص لا يتوافر لديهم أنظمة الصرف الصحي و٢.٢ مليون شخص معظمهم من الأطفال يموتون سنويا من أمراض تصيبهم نتيجة المياه الملوثة وغياب الصرف الصحي وتستهدف مبادرات الاتحاد الأوروبي المتلفة بالمياه إلى خفض عدد الأشخاص المرمومين من المياه النقية بنحو ٥٠ ٪ بحلول عام ٢٠١٥ .

وبناء على ذلك خصصت الدول الأعضاء بالاتحاد ١.٤ مليار يورو لتنفيذ تلك المبادرات .

ويسعى الاتحاد الأوروبي من خلال مبادراته المتلفة بالطاقة إلى ضمان تغطية ٦٥ ٪ من احتياجات سكان العالم من الطاقة عن طريق

أكدت بريطانيا هذه الحقيقة وأن قيادة أوروبا المناقشات الرامية إلى تصفيف حدة المشكلات الاجتماعية والبيئية يعد أمرا ضروريا .

وقالت سالي نيكولسون رئيس إدارة السياسة الدولية بصندوق ويلدلايف الدولى إن الولايات المتحدة وكندا وأستراليا مترددون في المساهمة بأخذ زمام المبادرة خلال مناقشات قمة جوهانسبرج حيث إنهم معنيون فقط بتجنب أى التزامات إضافية تجاه أهداف المؤتمر .

وأعرب داني جرايمور مسئول السياسة التجارية بموسسة (كريستيان أيد) عن أمه في قيادة أوروبا مناقشات قمة جوهانسبرج بشأن التنمية المتواصلة بسبب التوجهات التقليدية الأوروبية تجاه قضايا البيئة ولا سيما في ضوء موافقة دول الاتحاد الأوروبي الفمس عشرة على اتفاقية " كيوتو " لتقليل انبعاثات الغازات رغم المعارضة الأمريكية .

ويركز موقف الاتحاد الأوروبي تجاه القضايا المطروحة في جدول أعمال قمة جوهانسبرج على التعاون الكامل بين الدول المتقدمة



رسالة من الرئيس مبارك إلى قمة التنمية المتواصلة في جوهانسبرج

وجه الرئيس محمد حسني مبارك رسالة إلى القمة العالمية للتنمية المتواصلة والتي تعقد في الفترة من ٢ إلى ٤ سبتمبر الحالي في مدينة جوهانسبرج بجنوب أفريقيا بمشاركة أكثر من مائة رئيس دولة وحكومة ونحو ٦٥ ألف مشارك من الوفود الرسمية والجمعيات الأهلية والجمعيات المدني من كافة أنحاء دول العالم وأعضاء الأمم المتحدة.

ويطلق رسالة الرئيس يوم ٢ سبتمبر الدكتور منوحي رياض وزير البيئة ورئيس وفد مصر في المؤتمر على المستوى الوزاري ومستوى القمة ويضم وفد مصر ، فائزة أبو النجا وزيرة الدولة للشئون الخارجية والكتور محمود أبو زيد وزير الري ورئيس المجلس الأعلى للمياه ، كما يضم الوفد ممثلين للأجهزة المصرية المعنية في كافة المجالات .. والمعروف أنه تسبق القمة اجتماعات المؤتمر الوزاري التي بدأت أعمالها يوم الاثنين ٢٦ أغسطس ٢٠٠٢ وتستمر حتى انعقاد القمة في الثاني من سبتمبر الحالي والسابق الإشارة إليها .

الآن الاتفاق عليها بصفة نهائية نتيجة لاستمرار وجود خلافات في الموضوعات المطروحة، وبما أن تتوصل لمفاوضات جوهانسبرج لعلل الخلافات بين الدول المقدمة والتنمية ، مشيرة إلى مشاركة مصر في هذه المفاوضات. وأكدت أن وفد مصر يتناول في المؤتمر رؤية واضحة ومحددة وأوراق عمل متعددة في مختلف المجالات منها ورقة عمل مقدمة من وزارة البيئة تتناول خطة شاملة عن تنفيذ مصر لالتزاماتها وفقا لقرارات قمة الأرض ٩٢ ، كما أعدت وزارة الكهرباء ورقة عمل عن الطاقة في مصر كما تتقدم مصر بورقة عمل عن الطاقة في اجتماعات المواد المستديرة حول موضوعات المؤتمر، وإن المؤتمر يعد مؤتمرا هاما للغاية ومحوريا وليس فقط لأنه يدخل في إطار عمل الأمم المتحدة كمنظمة دولية ولكن فيها تتعلق بالعلاقات الدولية والتعاون الاقتصادي الدولية بصفة عامة، وأكدت أن قمة التنمية المتواصلة، تتبع أهميتها من كونها تتلخص بكافة موضوعات العلاقات الاقتصادية والتجارية والاجتماعية والثقافية والبيئية الدولية، مشيرة إلى أن مصطلح التنمية المتواصلة يختلف عن مصطلح التنمية التقليدي حيث يشمل المصطلح الجديد ثلاثة أبعاد محورية ، وهي التنمية الاقتصادية

الاقتصادية بتخصيص هذه النسبة ، وبعت بقية الدول المتقدمة أن تحوّلها . وأكدت فائزة أبو النجا إلى توافق موقف مصر مع الدول النامية من المؤتمر مشيرة إلى ضرورة أن يكون المؤتمر جادا ويحدد التزام هذه الدول بالنسبة المقررة لمساعدات التنمية وفق جدول زمني. وتطالب مصر والدول النامية بعدم استخدام المعايير الخاصة بالبيئة والصناعة في المفاوضات التجارية الدولية كعامل ضغط على الدول النامية لمنع نفاذ مفتحتها إلى الدول المتقدمة، كما تطلب إلى الدول المتقدمة، كما تطلب باقضاء وتقليص مائة الاتفاق عليه لتحويل التنمية في الدول النامية ونقل التكنولوجيا. وأكدت ضرورة أن تتاح للدول النامية الظروف المواتية حتى يمكنها التغلب على الصعوبات المرتبطة بتحقيق التنمية المتواصلة والتي تترفع تحت عبء ديون ثقيلة تعوق تكريس مواردها ومواردها لمحلية التنمية، وبالتالي تطلب الدول المتقدمة إلغاء هذه الديون أو على الأقل تخفيف أعبائها . وقالت فائزة أبو النجا إن المؤتمر سيسود منه خطة عمل وإعلان سياسي ، وقد تم التفاوض خلال التحضير للمؤتمر على مضمون هاتين الوثيقتين ولكن لم يتم حتى

الدولي وإلى الوضع في الشرق الأوسط باعتبار أن ما يتعرض له الشعب الفلسطيني من ممارسات الاحتلال الإسرائيلي وهو موضوع يرتبط ارتباطا وثيقا بالتنمية المتواصلة في ظل آخر تقرير عرض على مجلس الأمن الدولي والذي يؤكد أن الاقتصاد الفلسطيني يتعرض لضغوط اقتصادية يومية تبلغ ٦٠ مليون دولار وحوالي ٧٥٪ نسبة البطالة بين الشعب الفلسطيني ، وأوضح أنه لا يمكن تصور التفكير في البدء في عملية تنمية متواصلة في الأراضي الفلسطينية في ظل الأوضاع الحالية. وأكدت فائزة أبو النجا أن مصر في إطار التنسيق مع الدول النامية وبينها مجموعة الدول الـ ٧٧ تتمسك بمواقفها رغم ضغوط الدول الصناعية المتقدمة التي لاتريد مراعاة أو تقويم القرارات التي التزمت بها هذه الدول من قبل ، وقالت إن مصر تطلب بوقف جادة لتنفيذ هذه الالتزامات والعمل على اتخاذ المواقف التي تمكن من تنفيذها ووضع برامج زمنية لذلك. وأشارت إلى ضرورة التزام الدول المتقدمة والغنية بما تم إقراره منذ أكثر من ٣ عقود إلى أهمية أن تكسر هذه الدول ٠٠٧ من الناتج الإجمالي المحلي لهذه الدول للمساعدات الرسمية للتنمية، وأشارت أبو النجا بالالتزام الدول

صهرت بذلك فائزة أبو النجا وزيرة الدولة للشئون الخارجية وقالت : إن رسالة الرئيس للمؤتمر والتي تمثل البيان الرسمي لمصر أمام القمة سوف تؤكد على مواقف مصر الثابتة في كل المجالات المطروحة على المؤتمر كما تعرض للالتزامات المصرية التي تم تحقيقها في هذا المجال ، وفي الإنجازات التي تحضر مصر بها تحقق فيها بشهادة الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية والتي أكدت أن مصر من الدول القليلة جدا التي حققت إنجازات مشهود لها في إطار التزميات السابقة المصادرة من مؤتمرات الأمم المتحدة. وقالت إن البيان المصري سيعرض لمواقف مصر في الموضوعات المطروحة على مؤتمر جوهانسبرج بما في ذلك الموضوعات الخلافية، كما تعرض البيان لمواقف مصر من المواقف الإقليمية ومفهوم مشاركة مبادرة التنمية الجديدة من أجل الشراكة في أفريقيا "النبياء" وارتباطها بقمة جوهانسبرج . وأهمية دور الدول المتقدمة في تنفيذ وتفعيل المبادرات الخاصة بأفريقيا باعتبار أن مصر من الدول التي أسهمت وأسهمت في إطلاق المبادرة . وقالت فائزة أبو النجا إن بيان مصر سوف يتعرض للمواقف

رؤية حول ثورة يوليوس المبيدة

بقية

والتي تطوّر على مدى خمسين عاما بحيث أصبح يغطي كل القوى العاملة بمختلف أنشطتها بل ويغطي جميع المجالات (عجز-مرض-تقاعد-بطالة) ولعل ثمة آخر ، وهو ما يتعلق بعلاقات العمل حيث تطورت قوانين العاملين محققة علاقات متوازنة مع تأكيد الحماية الدائمة للعاملين وتحت هذه الحماية في:-

-حماية العامل من الفصل التعسفي.

-حماية حق التنظيم النقابي.

-المشاركة في الإدارة.

-المشاركة في نصيب الأرباح.

-تطبيق مبدأ التشاور والتعاون.

-كفالة حق التنظيم النقابي للمفاوضة الجماعية.

وأكثر من ذلك فقد تحققت مجموعة من المزايا للعاملين في ظل هذه الثورة المباركة وعلى مدى خمسين عاما تزداد هذه المكاسب بل تصبح أكثر تعقيدا ، وهي تتمثل في الآتي وفي شكل عناوين:

-مظلة الأمن الاجتماعي وكما سبق وأسلفنا حيث أصبحت تغطي كافة العاملين بل وامتدت للعاملين بالخارج بل أيضا أصبحت تغطي أصحاب الأعمال علي من يرغب.

-الأجور والعلاوات والحوافز والبدلات المختلفة حيث قلّزت قلّزات سريعة ومتلاحقة فكانت قبل الثورة بالنسبة للعامل الأجر اليومي مضروبة في عدد الأيام الفعلية للعمل منقوصا منها أيام الجمع والإجازات والطلات وكان الأجر يتراوح ما بين خمسة قروش في اليوم وحتى ١٢ قرشا وبالنسبة للمهلات المتوسطة ما بين ٧ جنيهات و٩ جنيهات والمهلات العليا ١٢ جنيهات وتمنح العالوة مرة كل سنتين وهي قروش بسيطة.

-ساعات العمل كانت تقاس مع الشمس فمنذ طلوع الشمس حتى غروبها وكانت في بعض الأحيان تصل إلى ١٢ ساعة عمل متواصلة ثم أصبحت ويقرر من ثورة يوليو ٧ ساعات ومازاد يعوض عنه العامل بأجر إضافي تصب في قيمة الساعة بأكثر.

-الإجازات السنوية والتي جعلها المشرع من أجل إكساب العامل قسط من الراحة حتى يتمكن من أداء عمله بصورة أفضل بالإضافة إلى الراحة الأسبوعية وقد قلّظتها القوانين الثورية بالأجر الكامل وكانت قبل الثورة غير معترف بها على الإطلاق في معظم قطاعات العمل وأن منحتها فهي مخصصة الأجر.

-الاعتراف القانوني بالتقاضي وتعليق دورها لم يك بصورته الانهياية والتي كفلت له الحماية الكاملة إلا بعد ثورة يوليو حيث تطور هذا الاعتراف بل لمعيدي دور التقاضي إلى أن صدر لها قانون خاص بمعرفة المحكمة النقابية نفسها بل وتم تعديله أيضا بمعرفتهم وهو القانون ٢٥ لسنة ٧٦ وتعديله رقم ١ لسنة ٨١ رقم ١٢ لسنة ٩٥ ، ومن قبل ذلك كان جزء في الباب الرابع من قانون العمل وكلها قوانين ظهرت في عهد الثورة ولكن ما قبل الثورة كان العمل النقابي محارب والمرتبط به مهدد في عمله، وغيرها وكثير من الإنجازات التي حققتها ثورة يوليو المجيدة على مدى خمسين عاما نشب مصر بصفحة عامة وعمال مصر بصفحة خاصة قد ضيق المجال لتكرها ولعل ذاكرة التاريخ تحويها ولكن ما قصدت أن أعرضه في مجلة سريعة بعض الأمور والقضايا التي عشتها وتعايشت معها على حياة ومسيرة عمل نقابي وقرارة وتعلم لتاريخ مصر وأثر هذه الثورة العظيمة فيه.

فتحية لهذه الثورة البيضاء وزعيمها ومهجورها وقائدها الزعيم الراحل جمال عبد الناصر والملك الإبرار وإلى من تسلم منه الزاوية الرئيس الراحل أنور السادات وإلى من واصل المسيرة وألغاها الراية خفاقة ومبتهرا الطريق نحو التقدم الرئيس القائد محمد حسني مبارك.

أحمد عاطف



فائزة أبو النجا

مدوح رياض

والاجتماعية وحماية البيئة.

وأضافت أن مؤتمر جوهانسبرج الذي يأتي بعد عشر سنوات من قمة الأرض الأولى استهدف مراجعة وتقييم وتقييم ماتم وما لم يتم إنجازه وهو الأكثر للأسف من توصيات ومقررات مؤتمر ريوجانيريو.

وقالت إن مؤتمر استمدحت المؤتمر استمداد كبيرا في دوره الفاعل والنشط في قمة الأرض والتي رأس وفد مصر فيها الدكتور عاطف حبيب رئيس الوزراء والذي كان زينا للبيئة في ذلك الوقت.

ويشارك مصر بوفد كبير رفيع المستوى يضم إلى جانب وزراء الري والبيئة والدولة للشئون الخارجية ممثلين لوزارات الإسكان والتجارة الخارجية والتعاون الدولي كما يشارك المجتمع المدني المصري والمنظمات غير الحكومية وأعضاء المجلس الشعب وتمثيل للمنصر.

والنابري ممثلا في طليبين من المدارس والجامعات المصرية . وأكدت أنه في إطار استعدادات مصر تم تشكيل لجنة تسيير على المستوى الوطني ضمت كافة الوزراء والهيئات المعنية بالإعداد للمؤتمر لإعداد الموقف المصري من مختلف هذه المجالات والتي تتضمن ثلاثة أبعاد رئيسية وهي

الاقتصادي والاجتماعي وحماية البيئة ومجالات رئيسية سيجتها المؤتمر تتسلب بالزراعة والنظم البيئية والتنوع البيولوجي والصحة والياه والصرف كمتاحرض المجتمع إلى موضوعات تتعلق



تطور قانون العمل في مصر ، وكان في تطوره يتصل بظواهر خاصة يتميز بها الإنتاج والعمل ، وكان من الطبيعي أن يكون قانون العمل والحركة العمالية إنعكاسا لهذه الظواهر في الإنتاج وأدواته بصفة خاصة ، وإنعكاسا للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بصفة عامة . يأتي مشروع قانون العمل الموحد لتنظيم علاقات العمل ، متعشيا مع التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي ، في ظل تحول ملكية المشروعات الاقتصادية من نظام الاقتصاد الموجه إلى نظام آليات السوق . ويغني تعدد القوانين ويشرع أحكامها بين قطاع عام وقطاع خاص وقطاع أعمال عام وقطاع استثماري ، ولتحقيق التوازن بين حقوق والتزامات طرفي الإنتاج ، ومتجاوبا مع اتفاقيات وتوصيات العمل العربية والوالية ... فجاء مشروع القانون محققا للأهداف المنشودة ، ويوفر لطرفي علاقة العمل ما يفيغ إلى مزيد من الإنتاج والتنمية الاقتصادية والاجتماعية وقد سبق أعداد مشروع القانون دراسات متعمقة ، ومناقشات واسعة ، وحوارات مستفيضة في جميع الدوائر الحكومية والتشريعية والعمالية والشعبية والعزبية حتى بلغت تعديلاته (٢١) واحد وعشرين تعديلا " والعمل " تنشر هذه الدراسات التي تأتي تباعا في سلسلة من المقالات لتناقش موضوعات هامة مثل التطور التاريخي لقانون العمل ومراحله كخلفية ضرورية لشرح وتفسير ما جاء به مشروع القانون ، ثم التعريف بالقانون ومصادره ومبادئه وموضوعاته ومجالات مواده مع مقارنة تحليلية بينه وبين ما جاء به القانون القائم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ .. ثم أخيرا نتائج الدراسات ومقترحات تفعيل تطبيق مواده وتنشيط آلياته ليردئ رسالته التي أريد به بلوغها

د . مبرى توفيق

التطور التاريخي لقانون العمل

ثم القوانين رقم ٨٠ لسنة ١٩٣٢ بتنظيم تشغيل النساء في الصناعة والتجارة .
ثم القوانين رقم ١٤٧ لسنة ١٩٣٥ بتحديد ساعات العمل في بعض الصناعات الخطرة والفسارة بالهامة .
ثم القوانين رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٦ بشأن إصابات العمل ،
ومن عجب أن كان أصحاب العمل أسبق من العمل بالمطالبة بهذا القانون الأخير نظرا للآثار السيئة لإصابات العمل على الإنتاج !!
ولقد ظلت هذه القوانين سارية في ظل الشعور بضرورة التخفيف من ظروف العمل السيئة على هذه الفئات التي أصبحت في وضع يستلزم تدخل الدولة إنسانيا ، ولم يكن ذلك تقديرا أو استجابة لوعي عمالي أو حركة نقابية بقدر ما كان تطورا واقعيا مع بداية نشأة الصناعة ، والاعتماد على اقتصاد وطني بل ورفيعة من أصحاب الأعمال أنفسهم !!
إلا أنه بنشوب الحرب العمالية الثانية أصبحت مصر مركزا هاما للتموين الحربي والحدني للقوات المتحالفة ، واستتبع ذلك تنشيط الإنتاج لمواجهة الضرورات الحربية ، كما لازم ذلك أيضا وعى عمالي بعد أن شعر العمال بمدى الحاجة الماسة إليهم ، ونشأت منازعات ومشاكل العمل مما أضطر الدولة إلى التدخل بتشكيل لجان التوفيق والتحكيم ، كذلك بدأ التكوين النقابي اختياريًا والذي استغلته الأحزاب في

وهنا تدخل المشرع بإصدار أول قانون العمل رقم ١٤ لسنة ١٩٠٩ بشأن تشغيل الأحداث في محاليل الفن .
وقد استمر هذا الوضع إلى أن نشبت الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤ ، وانقطع ورود المنتجات الأجنبية ، وأصبحت مصر منعزلة عن العالم ، وأدرك بعض المصريين ضرورة إقامة بعض الصناعات التي تعنى باحتياجات البلاد . ولما انتهت الحرب سرى في مصر ، مثلها في ذلك مثل بعض البلاد العربية تيار سياسي نحو الاستقلال ، وكانت الوعود المتكررة التي كان يلقيها رؤساء الدول المتصارعة وبخاصة الإنجليز الذين كانوا يحتلون مصر والتي تبخرت في الهواء بعد انتصارهم بمساعدة فعالة من أبناء مصر ، وكان أحد محركات قيام ثورة ١٩١٩ زبادة الوعي السياسي القومي الذي صاحبه وعي اقتصادي خاصة قيام طلعت حرب بعد إنشاء بنك مصر في أعقاب الثورة .. ثورة ١٩١٩ وكان مركز إشعاع وتحول نحو مزيد من الإنتاج ، فنشأت كثير من الشركات التي تنوعت أغراضها ، وبب شعور لدى بعض النقابات بضرورة إشباع الاحتياجات الضرورية لهم ، وتقدم العمال بطلبات لتحسين أحوالهم في سبيل تحقيق ذلك .
فبدأ التدرج في إصدار قوانين العمل .. بإصدار القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٣٢ بتنظيم تشغيل الأحداث في الصناعة .

يمكن تقسيم مراحل تطور قانون العمل في مصر وفقا لإنعكاس الظواهر الإنتاجية والعمالية والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية إلى المراحل التالية :
الأولى : قصور نطاق الحماية التي يكفلها قانون العمل
الثانية : كثرة التعديلات في قوانين العمل ثم توحيدها
الثالثة : التحول الاشتراكي
الرابعة : الانفتاح الاقتصادي
الخامسة : نظام الحرية الاقتصادية وآليات السوق
المرحلة الأولى :
مرحلة قصور نطاق الحماية التي يكفلها قانون العمل : لم تكن مصر في حاجة إلى وجود قانون خاص لتنظيم العلاقات بين أصحاب العمل والأعمال حتى نهاية القرن التاسع عشر ، نظرا لأن نظام الطوائف الذي كان سائدا في ذلك الوقت كان يجعل من شيخ الطائفة يختص بالفضل في المنازعات ، ويحدد الأجور وشروط العمل ، إلى أن ألقى نظام الطوائف ، وبدأت ظهور صناعة ، فظهرت مصانع ، وعرف استخدام الآلات ، وازداد تشغيل الأحداث واستغلالهم في المحاليل بصفة خاصة في أعمال لا تتناسب مع أعمارهم مما أدى إلى حدوث إصابات بينهم بأمراض مهنية بل وفاتية !!

المنابر السياسية .

وتواترت في هذه الفترة صدور قوانين لمواجهة تلك المشاكل في ظل الحرب .

فصدر القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٤٢ لتأمين الإجباري على حوادث العمل بعد أن تبين أن عبء التعويض عن إصابات العمل يصعب أصحاب الأعمال أعباء ثقيلة لا يتمكنون من تحملها دفعة واحدة !!

ثم صدر قانون رقم ١٤ لسنة ١٩٤٤ وأعتبر أهم القوانين العمالية في ذلك الوقت ، لأنه كان أول قانون شبه شامل ينظم العلاقات بين العمال وأصحاب الأعمال من حيث تحديد حقوق كل طرف والالتزامات حيث جاء بحماية أجور العمال وحسبهم في الحصول على إجازات سنوية ومرضية ورواية طبية ، والحالات التي يتم فيها إنهاء العقد ، وما يترتب على ذلك من دفع مكافآت نهاية الخدمة والتعويضات ، أي أنه كان قانون عمل أساسي ينظم ظروف العمل وشروطه ولكنه كان قاصرا على الحفاظ على الضمانات البسيطة إزاء العمال وبانتهاء الحرب والانتقال إلى حالة السلم وتحولت البلاد إلى أوضاع اقتصادية واجتماعية جديدة اضطرت الدولة إلى مواجهة الحالة الجديدة فأصدرت القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٤٨ الخاص بالتوقيف والتحكيم ، ثم أصدرت قانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٠ لتأمين ضد إصابات العمل كامتداد للقانون الخاص بتعويض إصابات العمل ، والقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٠ الخاص بالتأمين والتعويض عن أمراض المهنة ووجانبها كان قد صدر القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٤٦ بشأن تنظيم مساهمات العمال في المحال التجارية بولذا كان ذلك القانون لم يتناول عمال الصناعة وعمال المناجم وغيرهم ممن يتعرضون لمخاطر ومشاق أكثر من عمال التجارة مما يدل على التناقض في التشريع ، كما أن ذلك برهان على أن القوانين لم تكن تدور حول هدف معين مشترك أو مخطط قوس واحد وإنما كانت تصدر لمواجهة ظروف طارئة أو كعبر من سكن لشكري فئات معينة .

وهكذا كان تدخل الحكومة بإصدار قوانين للعمال يرجع إلى :

- ١- أسباب اقتصادية : بقيام الصناعة مما تنتج عنه مشاكل عمالية .
- ٢- أسباب اجتماعية : بأهمية ظهور الطبقة العمالية وتكتلها في المدن مما خلق منازعات ومشاكل جديدة
- ٣- أسباب سياسية : ترجع إلى تنافس الأحزاب لإرضاء الطبقة العمالية واستمالتها للوقوف إلى جانبها في تنافسها .

٤- أسباب حضارية : رغبة الحكومة في اللحاق بالركب الدولي في مجال قوانين العمل .

المرحلة الثانية :

مرحلة كثرة التعديلات في قوانين العمل ثم توحيدها :

قامت ثورة يوليو المجيدة في الثالث والعشرين من يوليو ١٩٥٢ وتغير نظام الحكم في هذه المرحلة ، وتشيرت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية تغيرا جذريا في هذه المرحلة ، فقد أدركت الثورة حتمية الاتجاه إلى جموع العمال والفلاحين باعتبارهم ركيزة الثورة ودعامة النظام .

فصدرت الثورة في الأسابيع الأولى لقيامها ثلاث قوانين عامة هي :

- القانون رقم ٢١٧ ذة ١٩٥٢ بشأن عقد العمل الفردي

- القانون رقم ٣١٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن التوقيف والتحكيم في منازعات العمل .

- القانون رقم ٢١٩ لسنة ١٩٥٢ بأن نقابات العمال .

وتميزت هذه القوانين الثلاثة بأنها تتشعب مع للبائس التي نادت بها الثورة وأهمها :

١- المساواة : بين جميع العمال في الحقوق والواجبات بما في ذلك من يعملون في قطاع الزراعة وقطاع الخدمات .

٢- التوسع في الامتيازات : التي تقررت قانونا للعمال للحصول على حقوق أكثر تنطق مع العدالة الاجتماعية وتحقق الرضا لجموع الشعب العامل التي نادت بها الثورة وتبنته فلسفتها .

ثم صدر القانون رقم ٢٤٤ لسنة ١٩٥٢ في شأن تنظيم توظيف المتعلمين الذي اتجه نحو تحقيق فرص متكافئة بين العمال وتيسير تشديدهم .

كما صدر القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٥٨ لينظم العمل في المناجم والمحاجر ، أن كان هذا القانون مكملا لقانون عقد العمل الفردي إلا أنه يختص بمأقفة معينة .

أما القانون رقم ٣١٩ لسنة ١٩٥٢ في شأن النقابات فقد رفع الوصاية الإدارية عن النقابات وأجاز تكوين نقابات لعمال الزراعة ثم صدر بعد ذلك قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٨ إثر إعلان الوحدة بين إقليمي سوريا ومصر فجمع القوانين التي كان معمول بها في مصر حينئذ وعددها ستة عشر قانونا مما اقتضى تجميعها في قانون واحد يعبر الرجوع إليها ويقضى على عدم التناقض بين أحكامها .

وتتضح هذ القانون بالملح الأساسية التالية :

١- تعتبر موسوعة قانونية لأنه أول قانون يجمع بين مواده جميع قوانين العمل السابقة .

٢- استحدثت أحكاما قانونية تتماشى مع التطور الإنتاجي والصناعي كتنظيم التدريب وتشغيل الأجانب وغيرها من مجالات العمل .

٣- أخذ بمبدأ التشاور بين أطراف العمل العمال وأصحاب الأعمال بتطبيقه لمفهوم الديمقراطية الصناعية وذلك بالنص على تكوين اللجان المشتركة على مستوى المنشآت واللجان الاستشارية على مستوى الصناعة من ممثلي العمال وممثلين لأصحاب الأعمال ومشاركة حكومية .

٤- احتفظ بمبدأ الشمول والمساواة بالنسبة للعمال الذي ينطبق عليهم أيا كانت الصناعات التي يعملون فيها بما في ذلك قطاع الزراعة .

٥- يعتبر البداية لتجميع النقابات وإدماجها في نقابة عامة .

٦- حق المزايا الأفضل للعمال في كل من مصر وسوريا لأنه أخذ بالنص الأمسي في أي من القانونين - المصري والسوري - حفاظا على حقوق ومزايا العمال المكتسبة في الإقليمين ، كما حرص على استحداث بعض المزايا الجديدة إبرازا للمضمون الاجتماعي التقدمي للوحدة بين البلدين .

٧- وضع صدور هذا القانون حدا لسياسة التدرج البطيء في التشريع وعلى الرغم من ثراء المرحلة بقوانين صدرت قوانين العمل إلا أنها جاءت جميعا من جانب الحكومة دون أن تكون وليدة مطالبات العمال أو نتيجة رغبات شعبية ، وإنما كانت إعلانا من جانب الثورة عن حمايتها ورعايتها للطبقة العاملة باعتبارها السند الأساسي لنظام الحاكم ، مما أدى إلى عدم تقدير القيمة الحقيقية لهذه الحقوق تقييما رشيدا يؤدي إلى بذل ما يقابلها من واجبات نحو الإنتاج القوي حتى يمكن تحقيق الأهداف المنشودة في مجتمع الكفاية والعدل .

في الإنتاج والتوزيع .. الكفاية في الإنتاج .. والعدل في التوزيع .. وذلك حتى ينمو الاقتصاد القوي ليتمكن المحافظة على مستويات المعيشة أريدت للطبقة العاملة ، وحتى تؤدي زيادة المكاسب دون تشديدها بثعار الإنتاج إلى الرجوع إلى ظواهر التخلف ببطء معدلات النمو وتكامل مقوماته .

والدراسات في قانون العمل بقية لترات في عرض مراحل التطور التاريخي للقانون وتحليل معطياتها وتناحجها وانعكاساتها على مضمون قانون العمل الموحد المزمع إصداره قريبا بإذن الله

رئيس الوزراء يؤكد على عرض مشروع قانون التأمين الاجتماعي على الاتحاد العام للعمال

طلب السيد راشد رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال مصر من الدكتور عاطف عبيد رئيس مجلس الوزراء عرض مشروع قانون تعديل بعض أحكام قانون التأمين الاجتماعي على التنظيم النقابي لمناقشته قبل عرضه على مجلس الشعب .. وقد وعد رئيس الوزراء بطرح مشروع القانون للنقاش -عند وضعه في

التعديلات الجديدة لقوانين التأمين الاجتماعي (٢)

مازالت ردود الأفعال تتوالى منذ أعلنت وزارة التأمينات عن التعديلات الجديدة لقوانين التأمين الاجتماعي المعروضة الآن على مجلس الوزراء تمهيدا لإحالتها إلى مجلس الشعب لمناقشتها .. وكذا قد استعرضنا في العدد السابق جانباً من هذه التعديلات .. ونستكمل في هذا العدد الجزء الثاني من هذه التعديلات والتي أثارت الكثير من الجدل حول إيجابياتها وسلباتها ومدى تأثيرها على المؤمن عليهم الخاضعين لأحكام قوانين التأمين الاجتماعي من عمال وأصحاب أعمال.

عبد مصطفی

البيانات لهيئة التأمينات التي تساعدها على مكافحة التهريب التأميني وفرضت مساهمة على كل من يتمتع من تنفيذ هذا العمل.

تعديل العقوبات

مادة ١٧٨ مكرر يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز شهراً وبغرامة لا تتجاوز ١٠٠٠ جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من منع العاملين بالهيئة ممن لهم صفة الضبطية القضائية من دخول محل العمل أو لم يمكنهم من الاطلاع على السجلات والمفاتر والمستندات أو أعطى بيانات غير صحيحة.

وبهذه التعديلات على المادة ١٧٨ مكرر والمواد التالية التي ستعرض لها الآن فقد تم تشديد العقوبات على المخالفين لأحكام قوانين التأمين الاجتماعي وذلك برفع الغرامات من ١٠٠ جنيه في النص السابق القديم إلى ١٠٠٠ جنيه في النص الجديد ومن ٥٠٠ جنيه في النص القديم إلى ٥٠٠٠ جنيه ومن مائة قرش إلى ١٠٠٠ جنيه ومن ٥٠ جنيه إلى ٥٠٠ جنيه في النص الجديد .. وكذا ..

مادة ١٧٩: يعاقب بالحبس مدة

تعاون مع المصالح الحكومية مادة ١٥٢ : يكون للعاملين بالهيئة من لهم صفة الضبطية القضائية حق دخول مجال العمل بما في ذلك المنشآت الخاصة في المناطق الحرة وغيرها من المناطق ذات الطبيعة القانونية الخاصة في مواعيد العمل المعتادة لإجراء التحريات اللازمة والإطلاع على السجلات والمفاتر والأوراق والمحركات والملفات والمستندات التي تتعلق بتنفيذ هذا القانون.

واستثناء من أي نص في قانون تشر تقتزم الجهات الحكومية وإدارية والعاملين بها بما في ذلك مصلحة الضرائب ومصرفياتها وإدارات الكسب غير المشروع وجهات الرقابة بغوافة الهيئة بجميع البيانات التي تطلبها من مجال تطبيق أحكام هذا القانون، ولا يجوز الامتناع عن ذلك في أية حالة بحجة المحافظة على سر المهنة، ويقتصر عدم الالتزام بذلك مخالفة تستوجب المساءلة التأديبية. ولا خلاف أن هذا التعديل الرزم مصلحة الضرائب وغيرها من المؤسسات الحكومية بتقديم

بإدائها شهرياً وذلك عن كل شهر من تاريخ الاستحقاق حتى نهاية شهر السداد.

ويلاحظ أن هذه المادة قد فرضت التزامات مالية على الخزنة العامة لسداد مستحققات لهيئة التأمينات ، كما فرضت مقابل تلغير على المبالغ التي لا تسدد في مواعييدها المحددة.

مادة ١٥٠ فقرة ثانية: في حالة عدم قيام صاحب العمل بالاشتراك عن المؤمن عليه وثبوت علاقة العمل إما بتحريات الهيئة أو بصور حكم قضائي نهائي فلا تلتزم الهيئة في جميع الأحوال بالحقوق التأمينية الناشئة عن ثبوت علاقة العمل إلا على أساس الحد الأدنى لأجر الاشتراك، ويكون المؤمن عليه أو المستحقين عنه الحق في الرجوع على صاحب العمل فيما زاد على ذلك من حقوق.

واستثناء من قواعد وأحكام الاشتراكات يلتزم صاحب العمل بأن يلاي الصندوق الخاص القيمة الراسمالية للمعالي وكذا المستحقات التأمينية الأخرى المترتبة على ثبوت علاقة العمل.

التزامات الخزنة العامة مادة ١٤٨ فقرة أولي: الحقوق التي تقتدر طبقاً لأحكام هذا القانون في بعضا التي تلتزم بها الهيئة فإذا استحق المؤمن عليه أو صاحب المعالي أو المستحقين عن أيهما زيادة عليها تطبيقاً لقوانين أو قرارات خاصة فيقوم الصندوق المختص بصرفها على أن تلتزم الخزنة العامة بذلك الزيادة وتلاي

وفقاً للقواعد التالية:-
-تلتزم الخزنة العامة بإداء الأعياء المشار إليها إلى صندوق التأمين الاجتماعي أول كل شهر وذلك بواقع ١٢/١ من الالتزامات المقررة عن كل سنة في ضوء آخر ميزانية تم اعتمادها من الجهاز المركزي للمحاسبات يضاف إليها نسبة النمو التي أخذت في الاعتبار في مشروع الموازنة عن نفس السنة.

-تلتزم الخزنة العامة بإداء الفروق عن كل سنة مالية على حدة في مشروع موازنة الهيئة.
-في حال التأخير تلتزم الخزنة العامة بإداء مقابل تأخير يقدر بواقع ١٪ من قيمة المبالغ الملتزمة



السيد راشد



د. حافظ عبيد

صورته الأولى- وذلك من خلال مختلف وسائل الإعلام ومع كل الجهات المعنية بأحكامه، ومنها الاتحاد العام لنقابات عمال مصر باعتباره الجهة ذات العلاقة المباشرة بهذا القانون .. وأضاف رئيس الوزراء : إننا كعادتنا دائماً- نتشاور مع الاتحاد بشأن كل ما يخص الشؤون الاجتماعية والاقتصادية والعمالي لأعضائه.

هذا التأمين في شأن المؤمن عليه إذا تجاوز سن الستين وذلك فيما عدا من تمد خدمته بقرار من السلطة المختصة بصرف المعاش في هذه الحالة من أول الشهر الذي تنتهي فيه الخدمة فيما عدا حالات المادة ١٦٣ فيمصرف المعاش اعتباراً من أول الشهر الذي استكمل فيه المدة الموجبة لاستحقاق المعاش .

الهدف من هذه المادة تصديق الوضع التأميني للمؤمن عليهم ممن تمد خدمتهم بقرار من السلطة المختصة بمثل رؤساء مجالس الإدارات ومن يناهضهم بعد بلوغهم سن الستين .. ففى هذه الحالة يستمر خضوعهم للاشتراكات التأمينية كاملة بصلة استثنائية لحين انتهاء خدمتهم بعدم التجديد لهم فيستحق المعاش لهم اعتباراً من الشهر الذي تنتهي فيه الخدمة.

عزيزى القارئ

كانت هذه هي التعديلات الجديدة على قانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ الذى يصرى على جميع العاملين لدى الغير سواء فى القطاع الحكومى أو القطاعى الخاص وأما بالنسبة للتعديلات الجديدة على قانون التأمين على أصحاب الأعمال رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ والقانون ١١٢ لسنة ١٩٨٠ وقانون التأمين على العاملين بالخارج فهذا سيكون مجاله فى العدد القادم بإذن الله .

، ويشترط ألا تقل المدة المطلوبة حسابها منفصلة عن خمس سنوات وأن تجاوز نسبة التفاوت فى الأجر فى نهاية كل مدة ٢٥٪ من الأجر فى نهاية المدة السابقة عليها . ولا يجوز طلب تقسيم مدة الاشتراك فى التأمين إلى أكثر من ثلاث فترات وذلك بالإضافة إلى المدة الأخيرة من مدة اشتراك المؤمن عليه فى التأمين . وهذه المادة ستعالج مشكلة

بفرد ألا يجاوز مجموعها عشرة آلاف جنيه فى المرة الواحدة . ويلاحظ أن تنفيذ العقوبات فى المواد السابقة الهدف منه إلزام أصحاب الأعمال بالتأمين على العاملين لديهم والقضاء على ظاهرة التهرب التأمينى سواء التهرب الكلى أو التهرب الجزئى التى عانى منها النظام منذ زمن طويل . مواد جديدة تم استحداث مواد جديدة

لاتجاوز ثلاثة أشهر وبغرامة لاتزيد على ٥٠٠ جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من حصل بسوء قصد على أموال من الهيئة بغير حق ، ويعاقب بذات العقوبة كل من تمهد عدم الوفاء بالمبالغ المستحقة وفقاً لأحكام هذا القانون .

مادة ١٨٠ : يعاقب صاحب العمل فى القطاع الخاص أو من يشغله والموظف المختص فى الجهات الحكومية أو القطاع العام وبغرامة لاتقل عن ١٠٠ جنيه ولاتجاوئ ١٠٠٠ جنيه فى أى من الحالات الآتية:-

-عدم نقل المصاب إلى مكان العلاج .

-عدم إبلاغ الشرطة بأى حادث يحدث لأحد عماله .

-عدم تقديم بيانات بأسماء العاملين وأجورهم واشتراكاتهم للهيئة المخالفة لأحكام المواد ١٧٨ ، ١٥١ .

-عدم قيام صاحب العمل بناء على طلب الهيئة بخضوع المبالغ التى صرفت للمؤمن عليه دون وجه حق أو عدم قيامه بتوريد هذه المبالغ فى المواعيد المحددة .

مادة ١٨١ : يعاقب بغرامة لاتقل عن مائة جنيه ولاتجاوئ ألف جنيه صاحب العمل من القطاع الخاص أو من يشغله والموظف المختص فى الجهات الحكومية أو القطاع العام الذى لم يقم بالاشتراك فى الهيئة عن أى من عماله الخاضعين لأحكام هذا القانون .

وتعقد الغرامة بقرار من المحاكم التى يقررها فى شلتهن المخالفة

■ المعاش يصرف علي المدد الأدنى للأجر فى حال نبوت علاقة العمل بحكم المحكمة

■ تشديد العقوبات لمعالجة ظاهرة التهرب التأمينى فى القطاع الخاص

■ مواد جديدة لحل مشكلة المدد المختلفة وتفاوت أجور الاشتراك

المؤمن عليهم من خضوعهم لأكثر من نظام تأمينى خلال مدة اشتراكهم تفاوتت فيها الأجر بشكل كبير مما كان يترتب عليه ضلالة معاشاتهم بصورة لا تتناسب مع مدة اشتراكهم والأجور المختلفة التى تم تلبية الاشتراكات على أساسها .

مادة ٤٠ مكرراً : لتسرى أحكام

تضاف لقانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ وهي : مادة ٣٠ مكرراً : يجوز للمؤمن عليه أو المستحقين عنه تقسيم مدد اشتراكه فى التأمين عن الأجر الأساسى عند تقدير المعاش أو الترميض أو المكافأة إلى مدد منفصلة وذلك إذا تفاوتت فيها الأجر التى أدت عنها الاشتراكات

مشروع قانون تعديل قوانين التأمين الاجتماعي

- يسلب حقوقاً عديدة للعمال
- يأخذ بقواعد تصفية بوليصة التأمين على الحياة وتطبيقها على المعاش المبكر
- ألغى نظام التأمين على عمال الزراعة المؤقتين المطبق منذ ٢٢ سنة



بقلم :
عبد الحليم القاضي

ثبوت علاقة العمل على أساس الحد الأدنى لأجر الاشتراك ثم للمؤمن عليه الرجوع على صاحب العمل فيما زاد على الحد الأدنى للمشار إليه وطيه أن (يدوخ) بين الماحكم للحصول على حقوقه من صاحب العمل بدلا من قيام الهيئة طبقا للقانون الصالح بالرجوع على صاحب العمل بمسئقيتها التي ثبوت على أداء حقوق العامل .

(ثانياً) : بالنسبة للعقوبات المقترحة بإحاطة ما يلي :
١- إن المشروع شدد العقوبة على من يحصل على أموال الهيئة ... إلخ (١٧٩م) وذلك بعقوبة الحبس والغرامة ، في حين أن عقوبة الذي لم يتم بالاشتراك في الهيئة من أي من عماله الخاضعين لأحكام القانون بالغرامة فقط (١٨١م)
٢- لم يخلص مشروع تعديل القانون على عقوبة أصحاب الأعمال الذين لا يشتركون من عمالهم بأجورهم نقل عن أجورهم الفعلية (التهرب من الاشتراك عن الأجر الفعلي) .

ثالثاً : بالنسبة للتعديلات المقترحة على قانون التأمين على أصحاب الأعمال (١٠٨ لسنة ١٩٧٦) بإحاطة ما يلي :

١- إضافة حائز الأراضي الزراعية التي تبلغ مساحتها فداناً فأكثر إلى المنتظمين بالتأمين على أصحاب الأعمال ويقترح أن تكون مساحة العينة أربعة فاكتر .

٢- زيادة مدة الاشتراك الموجبة لاستحقاق المعاش في حالتي انتهاء النشاط لثبوت عجز المؤمن عليه أو وفاته بعد سنة من تاريخ انتهاء نشاطه أو بلوغه السن بعد انتهاء النشاط إلى ١٨٠ شهراً بدلا من ١٢٠ شهراً في القانون الحالي .

٣- استحقاق المعاش عند بلوغه سن ٥٥ سنة لانتهاء النشاط على أن تكون مدة الاشتراك في التأمين ٣٠٠ شهر بدلا من ٢٤٠ شهراً في القانون الحالي وفي هذا سلب لحق مكتسب قانوناً .

٤- قرر المشروع خفض المعاش الذي يستحق قبل بلوغ سن ٦٥ بنسبة ٥٪ عن كل سنة

(٣) ٥٪ إذا كانت سن المؤمن عليه أقل من ٥٥ سنة
(٤) لا يخفض المعاش إذا بلغ سن المؤمن عليه ٥٥ سنة أو أكثر

والتعديل المقترح يقرر تضييق المعاش عن الأجر الأساسي حتى السنوات التي لا يخفض عنها المعاش حالياً (٥٥ سنة فأكثر) ومعنى ذلك أن العامل الذي يطلب المعاش المبكر في ٤٥ سنة يخفض معاشه بنسبة ٧٥٪ من قيمة المعاش بدلا من ١٠٪ حالياً .

وكذلك بالنسبة للأجر المتغير إذ لا يصرف معاش هذا الأجر قبل بلوغ سن الخمسين في القانون الحالي ، ولكن المشروع أجاز صرف المعاش عن الأجر المتغير قبل هذه السن فإذا تقاعد المؤمن عليه في سن ٤٥ سنة فيصبح المعاش مخففاً بنسبة ٧٥٪ .

إن هذا التعديل لا يراعي البعد الاجتماعي للأمينات الاجتماعية ولا الدور السياسي لها . والتعديلات المشار إليها لا مبرر لها طالما أن المركز المالي على أساس الوضع الحالي به فاض يزيد على ٣٠ مليون جنيه .

٥- أضيفت فقرة أخيرة المادة ١٤٠ تقضي بسقوط دعوى المطالبة بكل معاش لم يتم صرفه فيما يزيد على السنة السابقة على تاريخ المطالبة .

وهذا النص يتناقض مع مبدأ التقدم الزمني المنصوص عليه في الفقرة الأولى من هذه المادة، وكذلك المبدأ .

٦- ورد في تعديل المادة ١٥٠ إلغاء ميزة يتمتع بها المؤمن عليهم فعلاً أو حكماً وهو التزام جهاز التأمينات الاجتماعية بأداء الحقوق التأمينية كاملة ولو لم يتم صاحب العمل بالاشتراك عنهم في الهيئة المختصة .

ونظراً لعجز الهيئة عن تحصيل الاشتراكات المستحقة على بعض أصحاب الأعمال أو التزامهم بالاشتراك عن عمالهم فإن المشروع المقترح قرر أن يكون التزام الهيئة الناشئة عن

إذا كان المشروع المقترح يقرر زيادة معاش الإصابة للأحداث والصبية إلى ٤٠٪ جنبها شهرياً بدلا من عشرة جنيهات ، وزيادة معاش العجز والوفاة في غير إصابات العمل إلا أنه قد سلب حقوقاً كثيرة نجعلها فيما يلي :

أولاً : إن هذا المشروع يسلب حقوقاً مكتسبة قانوناً للعمال مقررة منذ عشرات السنين منها :
١- زيادة المدة الموجبة لاستحقاق المعاش في التقاعد أو بلوغ سن الستين إلى ١٨٠ شهراً بدلا من ١٢٠ شهراً (١٨٦ بند ١) معنى ذلك إذا كان المؤمن عليه ليس له مدة اشتراك ١٨٠ شهراً لا يستحق معاشاً دائماً يحصل على دفعة واحدة ، في حين أن له الحق في المعاش حالياً .

٢- زيادة المدة الموجبة لاستحقاق المعاش المبكر إلى ٣٠٠ شهر (٥٥ سنة) بدلا من ٢٤٠ شهراً (٢٠ سنة) وهذا يمسوق نظام الخصخصة (١٨٦ بند ٥) وهذا الاقتراح يمسق سياسة الخصخصة التي تنتهجها الدولة .

٣- استحقاق المعاش في حالتي الوفاة أو ثبوت عجز كامل بعد انقضاء سنة من تاريخ انتهاء الخدمة أو بلوغ سن الستين بعد انتهاء الخدمة بشرط أن تكون مدة اشتراكه ١٨٠ شهراً (١٥ سنة) بدلا من ١٢٠ شهراً في القانون الحالي أي عشر سنوات (١٨٦ بند ٦) ، وهذا يعني حرمان هذه الفئة من حق المعاش طالما كانت مدة اشتراكهم لاتصل إلى ١٨٠ شهراً في حين أنه لها الحق في المعاش حالياً إذا كانت مدة اشتراكهم ١٢٠ شهراً .

٤- سلب المشروع حقاً آخر للمؤمن عليهم في حالة استحقاق المعاش المبكر إذ قرر تخفيض المعاش المستحق عن كل من الأجر الأساسي والأجر المتغير بنسبة ٥٪ (دون حدود) .

فالقانون الحالي يقرر تخفيض معاش الأجر الأساسي بالنسبة الآتية :

(١) ١٥٪ إذا كانت سن المؤمن عليه أقل من ٤٥ سنة
(٢) ١٠٪ إذا كانت سن المؤمن عليه أقل من ٥٥ سنة

حول إلغاء القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨٠

٩- مبالغ الإعانات والزوائد التي تلتزم الخزنة العامة بدائها لأصحاب المعاشات والمستحقين وكذلك القيمة الرأسمالية للمعاشات التي يتم تحويلها من الأنظمة الأخرى .
١٠- ربع استثمار هذه الأموال
معنى ذلك أن تمويل هذا التأمين ليتم جنيهه واحد من المؤمن عليه كما يتم تصويرون ذلك للارأى العام .

وإذا كان هناك عجز في إدارة هذا النظام من غياب التوعية التأمينية والاتصال بالجهات المتميزة قانونيا بتحصيل اشتراكات هذا النظام فليس معنى ذلك إلغاء النظام كلية .

وبلاط أن الحقوق التأمينية (معاش الشيخوخة والعجز والوفاة ومصاريف الجنابة بلغت ٥٢٤.٨١٠.٠٠٠ جنيهات في سنة ٢٠٠٠ في حين أن الاشتراكات بلغت ٩٢٧.٨١٨.٠٠٠ جنيهات في نفس العام أي أن هناك عجزاً في هذا النظام يعادل ٨٧٢ ١١.٧٠٠ جنيهات وهذا العجز يمكن تغطيته بإحدى الوسيلتين الآتيتين:

١- هناك فائض في الحساب الإكتواري المنصوص التأمين على العاملين بالقطاع العام والخاص بجاو ٢٠ مليون جنيه

٢- زيادة أجرة الاشتراك للمؤمن عليهم الفاضلين لهذا التأمين من جنيه إلى جنيهين وهذا يحقق ٧٢ مليون جنيه في السنة على أساس أن عدد المؤمن عليهم طبقاً لهذا القانون حوالي ٦ مليون مؤمن عليه .

هذا وقد صرحت وزيرة التأمينات والشؤون الاجتماعية أن هناك مشروع تطبيق قانون التأمين على أصحاب الأعمال والمشتغلين لمساهمهم على هذه الفئة ومعنى ذلك أن أجرة الاشتراك لعمال الزراعة المؤقتين وعمال الترحيل وغيرهم سيكون طبقاً لأننى شرحنا وفى مائة جنيه يعادل ١٥ جنيه شهرياً وهذا يعتبر سلباً لطوق ستة ملايين عامل ينتفعون بنظام التأمين الشامل .

أعدت وزارة التأمينات مشروعاً بتعديل بعض أحكام قانون التأمينات الاجتماعية ومن بينها إلغاء القانون ١١٢ لسنة ١٩٨٠ الخاص بالتأمين على عمال الزراعة المؤقتين وعمال الترحيل والبيعة السريعة وبعض الفئات الأخرى ، بحجة أن المؤمن عليه يساهم في هذا النظام بجنيه واحد شهرياً ويحصل على معاش يعادل ٨٠ جنيه شهرياً ، والحقيقة أن التأمينات الاجتماعية تمويل عادة باشتراكات من أصحاب الأعمال والعمال والحكومة ونظام التأمين الشامل المقترح للإلغاء يعمل بالاشتراكات الآتية :

١- المبالغ التي تدرج في الموازنة العامة سنوياً لتمويل المعاشات التي يكفلها هذا القانون .

٢- المبالغ التي يخصصها بنك ناصر الاجتماعي
٣- نسبة لاتجاء ٢٪ من الاشتراكات السنوية المحصلة وفقاً لقانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ .

٤- مبلغ يعادل نصف رسوم تراخيص مركبات الصيد بكافة أنواعها

٥- رسم مقداره جنيهه يفرض على تراخيص العمل بكافة أنواعها عند استخراجها أو تجديدها .

٦- رسم يفرض على مالكي الأراضي الزراعية قدره ٢٥ قرشاً سنوياً عن كل فدان أو جزء منه من الأراضي الصالحة للزراعة وخمسة جنيهات عن كل فدان أو جزء من أراضي المدايق .

٧- رسم مقداره مائتاً مليم عن كل وحدة قياسية (قطار - أربط - طن) من المحاصيل الزراعية التي يتم تصريفها عن طريق القطاع الحكومي والقطاع الخاص .

٨- اشتراك شهري قدره جنيهه يؤديه المؤمن عليه

أقل من سن الخامسة والستين معنى ذلك أن من يتقاعد في سن الخامسة والخمسين (بسبب انتهاء النشاط مثلاً) يخفف المعاش بنسبة ٥٠٪ في حين أن التخفيض طبقاً للقانون الحالي ٥٠ فقط ، وفي هذا سلب لحق مكسب قانوناً ،
رابعا : أننى المشروع نظام التأمين الشامل رقم ١١٢ لسنة ١٩٨٠ الذي يسرى على عمال الزراعة المؤقتين وعمال الترحيل ومن في حكمهم ، معنى ذلك أنهم عرصوا من حق المعاش ، ويخضعون بالتالى لنظام الضمان الاجتماعي ، وهذا يؤدي إلى زيادة كبيرة في أعباء الضمان الاجتماعي على الدولة .

ملاحظة أخيرة

إن زيادة التمويل على استحقاق المعاش بزيادة المدة الموجبة لاستحقاق وخفض المعاش المبكر لا مبرر لها ما أن المركز المالى للتأمينات لا يوجد به أى عجز ، وكذلك فإن إلغاء نظام التأمين الاجتماعي (التأمين الشامل) على عمال الزراعة وعمال الترحيل ومن في حكمهم الذين يصل مجموعهم في ٦ ملايين عامل يعتبر ردة ونكسة للتأمين الاجتماعي محلياً ودولياً ، ولا مبرر لها طالما لا يوجد عجز في المركز المالى للتأمينات الاجتماعية طبقاً لآخر تقدير مالى (٢٠٠٠/٧٢٠) .

إن واضعى المشروع قد نقلوا تصفية وثيقة التأمين على الحياة إلى نظام التأمين الاجتماعي والفرق أن وثيقة التأمين على الحياة فيها جانب تجارى فعند التصفية يراعى ما حصل عليه المنتج من عمولة وتبادل على الأقل الاشتراكات عن سنتين كحساب تراعى الأرباح التي تؤدى للمستثمرين وهذا الأمران لا يوجدان في التأمينات الاجتماعية وقد أثر هذا الموضوع عندما كنت أعد مشروع التأمينات الاجتماعية لدولة الكويت وتمسك الخبير الإكتواري وهو مصري بأن يأخذ بتخفيض المعاش المبكر بالقاعدة المطبقة في وثيقة التأمين على الحياة ورفض اقتراحه لأن تخفيض المعاش المبكر له بعد اجتماعى ، وفي ظل ظروف البلاد الاقتصادية ومشكلة البطالة سيظل المعاش المبكر مبدأ تتمسك به الدولة ، ولا يمكن الأخذ بما تقرره شركات التأمين في تصفية بوليصة التأمين على الحياة .

وقد رفعت مذكرة بهذا الخصوص إلى الأستاذ الدكتور رئيس الوزراء وكان رده إلى الاتحاد العام لنقابات العمال أنه سيتم طرح مشروع القانون عند وضعه في صورته الأولى ذلك من خلال مختلف وسائل الإعلام ومع كل الجهات المخاطبة بأحكامه ، ومنها بالطبع الاتحاد العام لنقابات عمال مصر ، حيث إنه الجهة ذات العلاقة المباشرة بهذا القانون وقال سيادته نحن كماثنا دائماً - نتشاور مع الاتحاد بشأن كل ما يخص النشاط الاجتماعى والاقتصادى والعمالى لأعضائه .

الشرق للأمين

خدمة تأمينية متميزة

تقدم للأسرة المصرية منذ عام ١٩٨٥

وثيقة الشرق التلائية مع الاشتراك فى الأرباح

برنامج تأمينى استثمارى متطور يوهركللك

العمالية • الاستثمار • مواجهة التزامات المستقبل

احتفالية ثقافية فنية في محكى القلعة



■ لحظة من عرض ساعة في قلبك

سلوكيات أو ظواهر اجتماعية تشوبها سلبيات يجب أن نلغ عنها ، ونعنى بُعد الحياة الاجتماعية بكل ماتصل من إيجابيات تضيف ثراء أو غنى لعياة الإنسان.

يبقى أن نشكر مجموعة العمل الذين اشتركوا في هذا العرض الجميل الذي استحق الإشادة من الجمهور الممثل بقاء عبد الله التي استطاعت أن تحقق انسجاما فنيا معبرا من خلال تلقاها من شخصية لشخصية أخرى بشكل منع ومدهر أيضا الممثلة إيمان إسماعيل التي استطاعت برشاتها وخفة ظلها أن تكون موفقة في أبعاد الشخصية بدون تكلف ، فكانت على خشبة المسرح طبيعية جدا ، بعيدة كل البعد عن التمثيل وتنمى لها مستقبل باهر، الممثل ياسر ياسين الذي كان ناجحا وموفقا على خشبة المسرح ، الممثل محمد عبد القادر عاش دوره بشكل جيد ، يبقى أن نشكر اللحن وأائل السيد ، وعبد الرحمن يوسف ، والمخرج المتميز شريف مصطفى أمليين لهم مستقبل وأعدا على الساحة الفنية.

جمال عمر

الرامي للحدث لأن الحدث غائب عن القضية المطروحة، فالعرض ماهو إلا عدة مشاهد متتالية صاغها المخرج أو المؤلف والتي تتمثل في مجموعة الفنانين الذين اشتركوا في المسرحية ، فهو تأليف جماعي ، وتسجل تقديراتا لا تقدر هذه الأفكار وتجسيدها من خلال مشاهد منسجمة مع بعضها البعض خالية من الظهور أو القصور ، ولكن اتسمت بالإيقاع السريع والمتنوع ، لذلك نجد التلقي يتجاوز من يداه العرض المسرحي حتى آخر مشهد متناثرا أو مؤثرا بالخطاب المسرحي الذي أصبح الجمهور فاعلا من خلال مردوداته وانطباعات أثناء العرض. استخدم المخرج المشهد السينمائي بشكل جيد يدعم الرؤية الفنية للعرض المسرحي ويؤثر في الدراما بشكل يضيف أبعادا وأفكارا متضافرة داخل سياق المشهد المسرحي ، وكما بدأ الخرج بالبحر وأمواجه المتلاطمة كانت أيضا النهاية القائمة عندما نزل البحر تاركا الياباس الجتمع رافضا له شكلا وموضوعا فرحا بمصارعة الأمواج التي تتمثل في الهروب الحقيقي للواقع ليتبرز خطاب المسرحي مشورا لما ضمنه هذا الخطاب من قسمايا أو

مشاهد الربع الفيالية التي يستعنها خياله بشكل سوداوي، أو ظاهرة الفش داخل لجان الامتحانات وآثاره السلبى على المجتمع يتخرج جيل جديد يعتمد أساسا على عدم البهوى والاجتهاد لفردات الحياة وأبعادها العلمية والمعرفية. وعزف المخرج على هذه التنويعات الفنية بعرضه المسرحي الجميل وما أكثرها من مشاهد سلبية نجابها في حياتنا اليومية، إذ يتعرض للتشوش الجنسي والخوف الذى مازال يحانى منه المجتمع الشرقي بطبيعته، فإذا سالت البيت الأم عن شيء ما تهدد الجواب صبي دون إضاح لما تقع فيه البيت من أخطاء لاتدرك ماميتها لعدم الوقوف على أبعادها من جانب الأسرة، فكانت الصورة أو هذا المشهد معبرا تعبيرا جيدا عندما تسال الممثلة ، لماذا تحمل المرأة في بيت زوجها ولا تحمل في بيت أبيها. وتتعدد المشاهد بتعدد الدلالات الفنية ، فالعرض للمسرحي ساعة في قلبك عرض غير تقليدى لأنه لا يحمل أبعاد النص المسرحي الأسرى المعقدة والحل والفرجة والنهاية المفتوحة أو غير المفتوحة، النص خال طبعاً من التفاعل

تصافرت جهود الهيئة العامة للثقافة الجماهيرية مع باقي أنشطة وزارة الثقافة بمناسبة مهرجان القراءة للجميع لإقامة هذه الاحتفالية الثقافية الفنية لأول مرة هذا العام على مسارح اللمة ، في هذا الجو التاريخي حيث تلوح الأصالة وبعق التاريخ الضارب في أعماق الزمان، فكانت الأساليب الشعرية والعروض المسرحية والفنون الشعبية وهي تصاكى الزمن والتاريخ ، كان يجب أن نتوقف قليلا أمام أحد العروض المسرحية التي قدمت من خلال هذا المهرجان الثقافي الكبير ، فوقع الاختيار على العرض المسرحي ساعة في قلبك لما يحتوى على بعد ثقلى اجتماعى لبعض الظواهر الاجتماعية والأساليب التي تشكل مساحة كبيرة في تكوين الإنسان في مدى حياته الطويلة من لحظة مولده إلى مآلهة.

استطاع المخرج شريف مصطفى أن يضع يده على الداء تاركا لنا اختيار الداء ، فوقف قليلا أمام البحر يلقط من أمواجه المتلاطمة صراعات العادات والتقاليد البالية التي تمنع بها حياتنا الأسرية، ومن عمق البحر استخرج أو استلهم البعد الفني للقصايا المخروبة من خلال العرض المسرحي تهاوى لكلمة قضايا لأنها بالغت في ظواهر أو سلوكيات أو صفات اجتماعية سلبية تمودنا عليها بل أحيانا أحبيتنا وعشقنا وتضمننا لها دون وعى إنسانى وبعد سيكولوجى لهذه الظواهر الاجتماعية التي يتركها أكثر علم النفس الاجتماعى في تشوش الطفل.

فلو وضعنا أنفسنا أمام ظاهرة الأم وهي تدلل طفلها وتقول له أيمسك على وجه أباك ، فيسفل الطفل مغيبا عن شكل السلوك وأبعاد المشية، وعلى الوجه المقابل يربح الولد بهذه الفعلة ضاحكا .. أبهى .. أو ظاهرة غريبة عابثا منها كثيرا ونحن صغار عندما كانت الأم تقوم بتخويف ابنائها بأبواب مسلوكة لكي لا يزلوا إلى الشارع حتى يتروك الرب والخوف الشديد داخل الطفل، فينشأ ضعيفا مشا تؤثر عليه

رسالة خطيرة يحملها

تقرير التنمية الإنسانية العربية

لا نعرف كيف استقبل المسؤولون في الأنظار العربية ، تلك "الرسالة" التي جاءت في "تقرير التنمية الإنسانية لعام ٢٠٠٢" الذي أصدره "برنامج الأمم المتحدة الإنمائي" بالاشتراك مع الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ، والذي أطن في أوائل يوليو الماضي من مقر الأمانة العامة لهيئة الدول العربية في القاهرة .. لا نعرف كيف استقبل المسؤولون العرب هذا التقرير ، لكننا نعرف أن كثيرين من الكتاب المصريين والعرب تناولوه بالتحليل والتعليق ، دون أن نسمع-أو نقرأ -أي "رد فعل مسئول" خاصة لتلافى الاخفاقات العربية التي أوردتها التقرير منتقدا إياها بشدة ، لأنها تعوق بناء التنمية الإنسانية

عزت سامي

- التنمية الإنسانية في المنطقة العربية أقل بكثير من مستوى غناها و ثرائها !!
- موانئ البترول العربي .. هل هي نعمة أم نقمة .. وأين تذهب ؟!
- الناتج المحلي الإجمالي لجميع الدول العربية يقل عن دخل إسبانيا وحدها !!
- هل يحتاج المواطن العربي إلى ١٤٠ سنة لمضاعفة دخله ؟!
- حجم البطالة في الدول العربية ١٢ مليون عاطل .. ويصل إلى ٢٥ مليوناً عام ٢٠١٠ ؟!
- العمولة .. كيف تصبح أداة لخدمة المصالح العربية ؟!
- إنتاجية العامل العربي متدنية وتتجه إلى الانخفاض .. لماذا ؟!
- ٢ نواص أساسية تسبب اخفاق التنمية في الوطن العربي
- الاحتلال الإسرائيلي أكبر عبة في مسيرة الأمن والتقدم بالمنطقة

كشف التقرير عن إنجازات عديدة حققتها الدول العربية خلال العقود الثلاثة الأخيرة في مجالات التنمية البشرية -خاصة في مجالات الصحة والتعليم... إلخ- لكن رغم ذلك هناك "عقبات" أخرى منها -على سبيل المثال- تفتي إنتاجية العمل في العالم العربي، وتساؤل الناتج المحلي للفرد إلى نصف مثيله في كوريا -مثلاً.

وأرجع التقرير هذه الاختلافات إلى ثلاثة عناصر أساسية هي: الافتقار إلى العربية -مردم تمكن للمرة من المشاركة والانتقال إلى المعرفة والقرارات الإنسانية.

ويذكر توافر هذه العناصر الثلاثة تستحيل التنمية الإنسانية الحقيقية التي تركز على الإنسان وقدراته باعتباره أفضل استثمار لتحقيق التنمية التي أصبحت ضرورة ملحة لمواجهة مصر العولمة. كما أشار التقرير إلى أن الاحتلال الإسرائيلي غير المشروع للأراضي العربية -كان -إسرائيل- يمثل أحد أكبر العقبات التي تعوق مسيرة الأمن والتقدم في المنطقة العربية.

إنتاجية العامل

وذكر التقرير من أن إنتاجية العامل العربي ما زالت متخلفة وتجه إلى الانخفاض، ومن أهم المؤشرات على ذلك:

-انخفضت إنتاجية عناصر إنتاج بمعدل سنوي يعادل ٠.٢٪ خلال الفترة من ١٩٦٠-١٩٩٠. في الوقت الذي تسارعت فيه في مناطق أخرى من العالم.

-تساؤل الناتج المحلي للفرد إلى نصف مثيله في كوريا. . بينما كان أعلى من معدل الناتج المحلي للفرد في منطقة النمو والأمسيوية عام ١٩٦٠.

-انخفضت إنتاجية العامل الصناعي العربي من ٢٢٪ من إنتاجية مثيله في أمريكا الشمالية عام ١٩٦٠ إلى ١٩٪ منها عام

١٩٩٠، ولا زالت تتناهي.

وأشار التقرير إلى أن الانخفاض في إنتاجية العامل صلبه تدهور في الأمور الحقيقية، مما أدى إلى تناقص الفقر. انخفاض الناتج المحلي الإجمالي فقد تعرض التقرير إلى الاقتصاد وتحتوي التشغيل الكامل وصحارية الفقر فذكر أن الناتج المحلي الإجمالي لكل الدول العربية يبلغ مامقارده ٢٠٦.٢ بليون دولار أمريكي، بما يقل عن دخل دولة أوروبية واحدة -كسبانيا التي يبلغ ناتجها المحلي الإجمالي ٩٥٠.٥ بليون دولار أمريكي.

الفقر وانخفاض الدخل

وتتسم الدول العربية بانخفاض مستوى الفقر المدقع فيها مقارنة بجميع مجموعات الدول النامية الأخرى، ورغم ذلك مازال واحد بين كل (٥) من المبرر يقل نظه من دولتين في اليوم، ومما زال "فقر الفترات" أكثر استشراراً بسبب ارتفاع نسب الأمية وانحسار فرص التعليم والتعلم.

البطالة وفرص العمل

وقدر التقرير حجم البطالة الصافرة في الدول العربية بما لا يقل عن ١٢ مليون عامل من العمل -في عام ١٩٩٥- بما يوازي ١٥٪ من قوة العمل. . محذراً من أنه إذا استمرت هذه الاتجاهات، فمن المتوقع أن يصل عدد عاطلين عن العمل إلى نحو ٢٥ مليوناً بحلول عام ٢٠١٠.

وقال التقرير أن هناك "عراقيل" مؤسسية -أما خلق فرص العمل، وذلك على صعيد الدول العربية ككل، حيث إن أسواق العمل تقليدية ومجزأة وغير قادرة على أداء وظائفها المفترضة، مما يجعل آلية تداول الأيدي العاملة ضعيفة وغير فاعلة... كما أن تدابير التصحيح الهيكلي لم تهتم حقاً بالإصلاح الهيكلي، الذي يضمن بناء أسواق كفوة وقادرة على المنافسة، أي الإصلاح الذي يضمن الشروط

الأساسية لتحقيق النمو الاقتصادي.

وأشار التقرير إلى أن فريق العمل الذي أعد هذا التقرير، أجرى مقابلات مع شريحة كبيرة من الشباب العربي، ووجد أن فرص العمل والتعليم في كل مايشغل هذه الشريحة، وأن ما يثير القلق أن ٥١٪ من المراقبين ٤٥٪ من المراقبين الأصغر سناً أمروا أن رغبتهم في الهجرة، مضاهم عن الأوضاع الحالية والفرص المستقبلية في وطنهم الأم.

أون عائدات النفط ؟

على أن التقرير يشير إلى أن الدول العربية تتوافر لها قاعدة اقتصادية قوية لتصميم التنمية الإنسانية، فالردود لكل فرد أعلى منه في معظم المناطق النامية، والمعروف أن الدول العربية الغنية تدين بظرائها للنفط، ولكن التقرير يشير إلى أن هذا الأمر هو "تسمة" في الوقت ذاته، حيث لا يعاد استثمار عوائد النفط بشكل دائم وينتج في هذه الدول، أو في المنطقة العربية، لذلك فإن النمو الاقتصادي لبعض الدول العربية غير النفطية التي تمكك اقتصاداً أكثر تنوعاً وأقل اعتماداً على النفط -كمصر مثلاً- قد تمت أسرع نسبياً خلال العقود الثلاثة الماضية بالمقارنة مع الدول النفطية. .

والحقيقة هي أن الفكرة الشائعة عن ثراء المنطقة العربية بسبب غير النفطية التي تمكك اقتصاداً خائفاً؛

الحاجة إلى زيادة نمو الاقتصاد ويشير التقرير إلى أن الناتج الإجمالي المحلي للدول العربية مجتمعة والذي قدر بـ ٢٠٦.٢ بليون دولار في عام ١٩٩٥، بما لم يصل إلى دولة أوروبية واحدة -كسبانيا مثلاً -التي حققت ناتجاً إجمالياً محلياً في ذات العام بلغ ٩٥٠.٥ بليون دولار. . ويوضح أن الاقتصاد العربي ككل يحتاج أن

ينمو بمعدل ٥٪ سنوياً على الأقل، لاستيعاب العاطلين عن العمل حالياً والداخلين الجدد إلى سوق العمل، بينما النمو الحالي هو بمعدل ٣.٢٪ فقط. وفي عام ١٩٩٨ انخفضت القدرة الشرائية للمواطن العربي بحوالي ٢٠.٩٪ بالمقارنة مع المواطن في الدول الصناعية الكبرى.

الديمقراطية وأخلاق العمل وبالإضافة إلى نقص في الموارد البشرية المؤهلة للاستفادة من الاستثمار في التقنية، فإن التقرير يشير إلى أن عدم وجود حكم ديمقراطي وكفء يشكل عبء رئيسية في وجه النمو الاقتصادي. كما يشير إلى ضرورة تطوير "أخلاقيات العمل" كإحدى التحديات التي تواجه الدول العربية فبدون هذه الأخلاقيات سيؤدي الفساد الناتج عن ضعف الدعم القانوني والمهني للمشروعات الربحية سائداً.

التعاون العربي .. ضرورة بقاء

ويؤكد التقرير ضرورة التعاون العربي لبقاء والمنافسة، حيث تمتلك الدول العربية ما يلزم الوصول على مستويات معيشية جيدة لجميع مواطنيها، ولكنها تحتاج إلى تحقيق التكامل الاقتصادي وتقوية أواصر التجارة بين الدول العربية للتغلب على التبععية والضعف، وجعل العملة أداة تقدم المصالح العربية، وتحتاج المنطقة إلى تعاون إقليمي أكبر بسبب حجم الصناعات الكبيرة أسواقها والمناطق النافذة للبحر الذي يمكن أن تحلقه جبهة موحدة في العلاقات التجارية مع كتل تجارية أخرى كالالاتحاد الأوروبي.

ويخلص التقرير إلى أن وجود منطقة تجارية عربية حرة، هو خطوة للاتجاه الصحيح ولكن بشرط أن تلي بوعوها.

خطوات يتعين اتخاذها وتحت عنوان "الطريق إلى الأمام" يتحدث التقرير عن خطوات

يتعين اتخاذها فيذكر أن المشكلة العربية تلك موارد النمو، ولكن السؤال الذي يفرض نفسه هنا هو: أين يجب استثمار هذه الموارد للحصول على أفضل تأثير؟

ويحدد التقرير "مجالات" يرى أن تتمتع سلم الأولويات الاستثمارية التي يجب الاستثمار فيها وهي: الحكم الصالح-وتحريض الصوت العربي-سيئة القدرات المعرفية العربية-تخفيض نسبة الفقر باستخدام الطاقات الإنسانية، مع وجود مؤسسات عامة فعالة لضمان النمو الاقتصادي.

العلوم والثقافة والبحث

ويطالب بالاستثمار في مجال العلوم والثقافة والبحث والتطوير، وزيادة حصة البحث والتطوير من الناتج المحلي الإجمالي من مستواها المتواضع الحالي والذي يقل عن ٠.٠٥٪ (تصف في الملتح) لتصبح ٢٪ في نهاية العقد الحالي .. ويشير إلى أن المنطقة العربية تستطيع أن تستفيد من اقتصاديات الحجم الكبير من خلال التركيز في مجال البحث والتطوير على الموضوعات ذات الاهتمام المشترك وكذلك المنطقة -على سبيل المثال - بوفرة المياه، النفط، والصحة، إلخ .. كما يجب على الحكومات والمؤسسات أن تستقطب خبرات مليون عربي مهمل يعملون في الدول الصناعية.

الاستثمار في الكوادر البشرية وهناك أيضا أولوية أخرى، هي الاستثمار في الكوادر البشرية المتخصصة في مجال الكمبيوتر وفي تطوير برمجيات اللغة العربية لتساعد في نشر التعليم والتدريب للبالغين والتعلم مدى الحياة وربط هذا كله مع الحاجة الحقيقية لسوق العمل.

ويرتبط تحقق نمو اقتصادي مستدام وعادل، بشكل وثيق بكل من "التي" وأهداف التنمية الإنسانية، إذ أن تحقيق نسب نمو اقتصادي مرتفعة، شرط ضروري، ولكنه ليس

كافيا لمواجهة تحدى التشغيل والتوظيف الكامل للقدرات البشرية والمكافحة للفقر.

ويؤكد التقرير على الحاجة إلى تعبئة إمكانات القطاع الخاص من خلال سياسة مرنة ومحفزة، وبيئة ضابط حميد .. مع ضرورة خلق ظروف تمكن من العمل المشترك بين القطاعين العام والخاص، والقطاع الأكاديمي في مجالات البحث والتطوير، بحيث يتم التركيز على مجالات البحث والتطوير التقني كثيفة المهارات البشرية عوضا عن تلك كثيفة رأس المال، وخاصة في مجال العلوم المعلوماتية مثل التقنية والرياضيات والفيزياء والنظريات الاقتصادية.

ويجب أن تتخلى الحكومات من معظم النشاطات الإنتاجية بينما تقوم على تقوية دورها التعظيمي لضمان الانفتاح والتنافس على المستوى الاقليمي والعالمي. ذلك أن الأسواق المحلية أصغر من أن توفر قاعدة مينة لتنمية مستدامة تعتمد على الخدمات والصناعة. ولهذا السبب، فإن التعامل الجدي مع العولمة يتطلب في الانفتاح والانتماع البناء في الاقتصاد العالمي بحيث تشارك في تشكيلة الدول العربية مجتمعة -من ناحية- وتستفيد منه، من ناحية أخرى.

ضرورة التكامل العربي

ومن هنا، فإن الهدف من التكامل العربي، هو ضمان القدرة على المنافسة والبقاء في عالم اليوم، والذي يتطلب: إما خلق اتحاد جمركي، أو سوق مشتركة ويمكن أن يجلب تآمر العرب قيمة إضافية إذا ماتم التركيز في المنطقة على عدد قليل من مراكز التميز المتخصصة حيث تتوفر طاقات متوقفة، ويشمل ذلك "تخليع المياه" في دول الخليج العربي، و"برمجة الكمبيوتر" في مصر والأردن وإبناص -صناعة القوسسات في المغرب وتونس - والبيروكيماويات-في المملكة العربية

السعودية.

الحرب ضد الفقر

ويؤكد التقرير أن شرعية الدول ومؤسساتها ترتبط ارتباطا وثيقا بقدرتها على حشد الموارد في الحرب ضد الفقر .. ويقتضي ذلك اعتماد نهج التنمية الإنسانية وتخفيض نسب الفقر كمحور أساسي من محاور خطط التنمية الاقتصادية كما يجب إلغاء السياسات المثبطة لخلق الوظائف في خطوة نحو التشغيل الكامل، ومن بين الإجراءات الضرورية مراقبة سوق العمل، والمساعدة في اتخاذ إجراءات لمعالجة أوضاع القدرات البشرية الكامنة من خلال التعليم والتدريب وأنظمة الرعاية الصحية، وإعادة هيكلة المؤسسات.

التكافل الاجتماعي

ويشير التقرير إلى أن هناك اختلافات هائلة بين الدول العربية في مستوى التنمية البشرية، ولكن على الرغم من ذلك، فإن التفاوت في الدخل داخل البلدان العربية ليس صارخا أو يعزى ذلك إلى أن السياسات الاجتماعية والتكافل الاجتماعي في المجتمع العربي وتقاليده مساعدة الفقراء .. بأشكالها السياسية والدينية، ساهمت في وضع حد للفقر المدقع في الدولة العربية مقارنة مع اقاليم أخرى في الدولة النامية .. ولكن ؟ تحديات

ولكن يوضح التقرير أن تحديات تطبيق التنمية الإنسانية العربية كبير، حيث تشير التقديرات إلى أن عدد السكان في العالم العربي سيصل إلى ٤٠٠ مليون، وربما ٤٥٠ مليون نسمة خلال العشرين سنة القادمة.

كما تعاني المنطقة العربية -سند الآن- من نقص في مصادر المياه، وطبقا لتقارير البنك الدولي، فإن هناك ١٥ دولة عربية -من مجموع ٢٢ دولة- تقع تحت خط الفقر في المياه (أقل من ألف متر مكعب للشخص في السنة).

وهناك -سالمو- خطرا شاك أن العجز في القدرات البشرية، وفي تطبيقها، خطير .. وهناك ٦٥ مليون عربي راشد لا يزالون أميين، وثالث هذا العدد من النساء ولا يزال عشرة ملايين من الصبيان والبنات خارج النظام التعليمي.

ولا يستخدم الانترنت إلا ٠.٦٪ فقط من العرب، ولا يرقى الاتفاق على البحث والتطوير التقني إلى "سم" واحد إلى سبعة من المعدل العالمي أما نسبة البطالة في العالم العربي ٥٪ فهي أعلى نسبة في الدول النامية، كذلك فإن عدد الأطفال والفساد في المنطقة العربية أكبر من أية منطقة أخرى في العالم، ويعمل العمر السكاني أقل بكثير من المعدل العالمي حيث نجد أن ٢٨٪ من السكان في الوطن العربي تحت سن ١٤ سنة.

والخلاصة .. في تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حول التنمية الإنسانية العربية هي كما يسجل التقرير.

لقد تمكنت المنطقة العربية من تخفيض معدل الفقر وعدم المساواة بشكل كبير في القرن العشرين وتستطيع أن تحقق ذلك مرة أخرى في القرن الحادي والعشرين.

ولكن هناك نواقص أساسية تعيق التنمية الإنسانية في المنطقة -خلط تطور الدول العربية بالسرعة التي تطورت بها مناطق أخرى .. ويوجد ذلك بشكل رئيسي لافتقار المؤسسات الحكومية للشعافية والمساواة .. وكذلك عدم تمكن المرأة من المشاركة في العمل وفي الحياة السياسية والمهنية حيث إن هذه المشاركة أقل مما هي عليه في بلدان العالم الأخرى .. وعدم تناسب القدرات والمعرفة الإنسانية مع النخل.

وباختصار .. يقول التقرير أن التنمية الإنسانية في المنطقة العربية لا ترقى إلى مستوى غناها وراثتها

هل الفساد ظاهرة موجودة في المجتمع المصري بدرجة تدعو للقلق أم أنه عبارة عن حالات فردية يمكن اجتثاثها فور ظهورها ؟إن الرشوة والمحسوبية وغيرها من مظاهر الفساد في المجتمع نهى عنها الدين والعرف والأخلاق بل إن من بين المبادئ الستة لثورة يوليو عام ١٩٥٢ هو القضاء على تلك الظاهرة.. ونحن في الذكرى الخمسين لتلك الثورة نتابع هذه الأيام حالات خطيرة من حالات الفساد ، ومنها على سبيل المثال بعض رجال الأعمال الذين يقترضون ملايين أجنبية ويهربون ، ورشاوى بالملايين يتقاضاها عدد من الموظفين في الحكومة .. الكل يتحدث حتى عن صفار الموظفين الذين يتلاعبون في الإجراءات ويعطون أصحاب المصالح من المواطنين حتى يحصلوا على رشوة أو أي شكل وبأي مسمى .. في الوحدات والمحليات وصور الفساد التي بلغت ذروتها سواء في استئراج رخص المباني أو العوائد .. وامتدت هذه الظاهرة للأسف لبعض أجهزة الإعلام ، وخاصة التلفزيون .

■ **عبد الوهاب محبوب**

كيف نحمل المجتمع من ظاهرة الفساد؟

المصادر العديدة لضبط قضايا الانحرافات مشيرة إلى أن القضايا الأخيرة التي ضبطتها الرقابة الإدارية كانت نتيجة بلاغات من أفراد الشعب من ذوي الضمائر الحية الذين لديهم حس وطني ، وأوضح أن الدستور يشير إلى أنه بالإضافة إلى الأجهزة الرقابية فإن أفراد الشعب من ذوي الضمائر الحية يمكنهم التوجه إلى الأجهزة الرقابية في الدولة مثل الرقابة الإدارية أو مباحث الأموال العامة بوزارة الداخلية للإبلاغ عن قضايا الانحراف . ونوه بأن تقارير الجهاز المركزي تعتبر مصدرا من ضمن المصادر العديدة لضبط الانحرافات المالية ومنع العدوان على المال العام .

الرشوة من الكبائر وإذا نظرنا إلى موقف القيم والأيان بالنسبة لتلك الظاهرة نجد أن الأياد السماوية قد اعتبرتها من الكبائر وأتصر الطرق للطرد من رحمة الله .

وأتفق العلماء على أن الرشوة في الحكم ورشوة السؤل في عمل حرام ، وقد نهى الله سبحانه وتعالى عباده عن أكل الأموال بغير سبب مشروع لتحصيل ما لا يحق لهم وهذا إثم عظيم يجب تجنبه .

ويرفض الدكتور إبراهيم عبيد العليم استئاد الرشوة بكتابة دار الطوم بهامجة القاهرة تستسيء للرشوة بعاما أخرى كالإكرامية ،

المخالفات والانحرافات ليست قاعدة عامة
يعمل ظاهرة الفساد والانحرافات في الآونة الأخيرة قال المستشار جوهت المظ رئيس الجهاز المركزي للحاسبات بأنها ليست قاعدة عامة .. وعلى الرغم من توالي قضايا الفساد والانحراف إلا أن القاعدة بغير الوضع سليم وأن أكثر من ٩٠ في المائة من المسائل المالية صحيحة . وقال رئيس جهاز الحاسبات في تصريحات صحفية على هامش اللقاء التكريسي الذي ينظمه الجهاز بالتعاون مع المجموعة العربية للأجهزة الرقابية المالية والمحاسبية .

إن هناك نحو ٧ ملايين موظف في الحكومة والإدارة المحلية والمؤسسات والأجهزة العامة من الشركات ، غير أن هناك بعض المخالفين يجب محاسبتهم . وأضاف أن هناك مسائل ومخالفات يتم حلها عن طريق الجهاز وتستجيب لها الجهة الإدارية ولا يحتاج الأمر إلى الإحالة للنزاهة العامة ، أو النيابة الإدارية مؤكدا أهمية التنسيق والتعاون بين الأجهزة الرقابية . وأشار إلى أن الجهاز المركزي يرسل لأول مرة في تاريخه تقاريره إلى هيئة الرقابة الإدارية وأكد أهمية البلاغات التي تأتي من أفراد الشعب كمصدر من

الحالي إلى ٦٠ ألف جنيه سنويا عبارة عن مجموع ما يتقاضاه أي شخص يعمل في الحكومة أو وحدات الإدارة المحلية أو الهيئات أو المؤسسات العامة أو بنوك القطاع العام أو هيئات القطاع العام وشركاته بصفته عاملا أو مستشارا أو بأي صفة أخرى سواء حصل على هذه المبالغ بصفة مرتبتيات أو مكافآت أو بدلات أو حوافز أو بأي صورة أخرى .

ومع ذلك نسمع به يحصل في الشهر الواحد على ٦٠ ألف جنيه فكيف تتحقق هذه المعادلة؟ الدولة في واد والتنفيذ في واد آخر لذلك يتسائل الناس عن قانون من أين لك هذا ولا جدوى ؟

وهؤلاء الذين يحصلون على الأرقام الفلكية في النحول عدد كبير منهم ينفسون في ظاهرة الرشوة والفساد وهذا ما كشفته تقارير الرقابة الإدارية وما نشرته وسائل الإعلام مؤخرا حتى أن القانون قد لمق بعدد من المستولين من الوزراء وكبار المستولين .

رأي الخبراء والمستولين ونحاول في هذه الصجالة أن نستعرض رأي الخبراء والمستولين حول هذه الظاهرة الخطيرة وهل أصبحت قاعدة عامة تنتشر في مختلف مواقع العمل الوطني أم ظاهرة متوقعة .. وكيف نقضي عليها .

يتسائل الناس إذا كان الموظف البسيط هو الذي يتطلع إلى حفنة من الجنيئات لإنهاء الإجراءات الحكومية فلماذا ينصرف كبار الموظفين والمستولين في الحكومة ؟؟ رغم أن الأبواب مفتوحة للحصول على الآلاف من الجنيئات تحت مسمى المكافآت وبدلات جلسات اللجان ، حتى أننا أصبحنا نسمع أن مسئولا يتردد أنه يتقاضى راتبا ومكافآت وحوافز تصل إلى ٦٠ ألف جنيه شهريا وينفي هذا المسئول هذا الرقم ومحقول أنه يحصل على ٣٠ ألف جنيه فقط ويارجع إلى الماضي القريب أنه منذ ١٥ عاما فقط نجد أن الحد الأقصى لمثل الموظف في الحكومة والقطاع العام لم يتعد ٤١٦ جنيها فقط وتشمل المرتب والمكافآت والعوائد ويبلغ جاسات وخلافه وظل هذا الحد الأقصى يتزايد إلى أن وصل إلى تلك الأرقام الفلكية .

٦٠ ألف جنيه سنويا بأن زيادة النحول و...-ما الأقصى صدر بها القانون يتم ١٠٥ لسنة ١٩٨٥ في شأن الحد الأعلى للأجور وما في حكمها في الحكومة ووحدات الإدارة الشعبية والهيئات والمؤسسات العامة والشركات والجمعيات .

وفي كل عام يصدر رئيس الوزراء قرارا بزيادة الحد الأعلى لتلك الأجور والتي وصلت في العام



والرشوة من أعمال استغلال المنصب أو الخلق أو المسؤولية، ولا يجوز وصفها باسماء ما أنزل الله بها من سلطان ويكفي أن يشعر مرتكبها بأنم يحيك في صدره ويخرج منه ويخفي ويخشي أن يطلع عليه الناس فإذا طالته يد القانون فيعاقب على الرشوة التي لا يوجد فيها أي وجه من المشروعية، فالإثم إثم والمعصية معصية.. الرشوة يطلبها ويطلبها من يستغل منصبه وهو يبرر لنفسه قبولها بأن ظروف المعيشة هي التي تضطره لذلك ولا يتذكر أنه قد أفلح من أسلم ورتق كفافا وقنع به، فهذا يحدث من نفوس ضعيفة.

أما الدكتور رفعت المصري أستاذ الاقتصاد الإسلامي فيقول، إن الرشوة محرمة بنص القرآن الكريم خاصة للحكام، والحاكم هنا هو كل شخص يتولى المسؤولية وهناك أسباب لانتشارها و طرق مواجهتها فالرشوة لسببين هما

ضعف القانون أو التشريع أو اللامعة القانونية والثاني هو ضعف الوازع عند الإنسان، والوازع هو التربية الأخلاقية التي غابت عن حياتنا الاقتصادية ولذا يجب أن تكون مادة أساسية في كل المؤسسات التعليمية وأن تلتزم بمبادئها المؤسسات المهنية والأكاديمية التي يجب أن يكون لها دستوروا الأخلاقي، خاصة المؤسسات الإعلامية التي يجب أن تعمل على نشر المنصر الأخلاقي بين الجماهير فإذا قمنا بهذه المسؤولية الأخلاقية لدى الجميع فإننا نكد قد بدأنا مواجهة أولى لقضية الرشوة وهنا تبدأ المواجهة الثانية عن طريق القانون الذي يجب أن يكون حازما وأن تقف النولة كلها في مواجهة هذه الظاهرة التي حرمتها الشريعة وجرمها القانون.

مواجهة أزمة الضمور
وفي دراسة تحليلية للدكتور أحمد المصري لنور الإدارة في مواجهة الفساد والإدارة في مواجهة أزمة الضمور يقول فيها إن هناك تباينات عديدة في

العامات والأداء الإداري في مختلف القطاعات في مصر وبصفة خاصة في منظمات الأعمال والمشاركة مع العديد من المنظمات الأجنبية دون البحث عن هوية هذه المنظمات وأهدافها الحقيقية كذلك شوه في الأوساط الاقتصادية من يجسد فن المراوغة والتلاعب بل وامتد ذلك إلى الأعمال الحكومية والعامات العادية حتى أخذت تشكل الأزمة.

التغير في أنماط السلوك
وتشير الدراسة إلى أن الناس تسلك سلوكا بعينه وتمتنع عن سلوك آخر لاعتقاد راسخ في ضمائرهم بأن هناك حلالا وحراما والسلوك السوي أفضل بكثير من السلوك السيئ، وكلما ضعفت عند الناس عقيدتهم وبنائتهم كلما فسدت أنماط سلوكهم واليقين عند الإنسان ضميم الإيمان هو بالضرورة شر أكثر منه خير.

التحول إلى العادية
وتقول الدراسة إن ظاهرة الفساد تزداد في المجتمعات العادية

وهناك الإدارة المرنة والقادرة على التعامل الفطير وإدارة سلبية تتسحب من المواجهة، والنوع الأول يقبل التحدي ويتعمد لكل انحراف ويطيح بكل منحرف ولا يقبل المساومة أو المساومة مع من هو مشكوك في ضميره وذمته، أما النوع الثاني فهو أقل حدة في التعامل ويستطيع أن يتنازل عن بعض حقوقه في سبيل إنجاز أهدافه وقد يحتاط لنفسه من الوقوع في الأخطاء والعقاب وينطبق عليه المثل القائل "ألق تطلب به الحب به" وقد لاتصلم الجرة في كل مرة وضميره قابل لتجاوب مثل ما حدث في قضية البنوك.

أما النوع الثالث، فهو لا يقاقل ولا يرغب في الاستثمار أو المواجهة ويقبل الانسحاب وقد يكون البعض منه على مستوى من الضمير الحي والكفاءة في العمل ولكنه لا يقاقل ولا يجابه المواقف الصعبة.

التي تجعل المادة والمال هي الهدف الأجد الناس، فبعد الكثير من الناس يلحقون الضرر بالمجتمع بقصد أو بغير قصد ولا يبرعون الله سبحانه وتعالى في تصرفاتهم والمادية المطلقة ليست عند من يملك المال وحده بل أن المادية المطلقة تتواجد عند قاضي المال أي الفقراء والذين لا يجدون السبيل لكسب الصلال ويهدوا نجد المصوم والمرتشين من صفار القدم أكثر عددا عنهم في الأتنياء من الناس وهناك من يسعى إلى تعميق المادية والجري المستمر للحصول على المال سواء بالشرف أو الأمانة أو بالشر والخديعة والاختلاس، هؤلاء أكثر خطورة في مجتمع الأعمال وعلى الإدارة الواعبة أن تني مثل هذه النفوس المروضة بالمادية والمصالح الشخصية على حساب الخير.

الإدارة ومواجهة الفساد
والإشارة لها نورها في مقابلة الانحراف والفساد فالإدارات ذات الكفاءة والنزاهة لا تقبل الانحراف والفساد.

تحديث المشروع القومي للتعليم

مع بداية القرن المئوي والعشرين ازدادت حدة الجهود المبذولة لتحديث وتطوير التعليم في مصر بعد أن اكتملت مجموعة من الآراء والأبحاث والتوصيات وانتهت أعمال الكثير من المؤتمرات والجان اجتماعات المؤسسة من أعمالها وأدات بملوها في كم هائل من التوصيات والقرارات التي تناولت سبل هذا التطوير والتحديث ، ووسعت له مسان التطبيق المحقق لأهداف التطوير .. وكان لابد أن تطرح هذه الآراء والأفكار على مائدة الحوار ليت فيها يصلح منها لإحداث هذا التطوير المأمول والذي طال انتظاره وخاصة بالنسبة للتعليم قبل الجامعي ، بعد أن استقرت أسس تطوير التعليم الجامعي وبدأت مراحل تنفيذها منذ عامين ، وكانت كلها تتجه نحو صيغة تعليم متميز ووفرة في المناهج الحديثة واستخدام المنهج العلمي في البحث والدراسة والمشاركة في صنع التكنولوجيا واكتشاف الموهوبين وحل مشاكل الطلاب .. وبالعجلة كانت الأسس التي وضعها مؤتمر تطوير التعليم الجامعي والتي بدت في تنفيذها منذ عامين تعمل وقفة مع الذات وليس لمراجعة مسيرة التعليم العالي وحسب ، بل وأيضا لدفع هذه المسيرة إلى الأمام .

أحمد عبد الرحمن

مع بداية هذا العام كانت الجهود كلها تتجه نحو البيت في حصيلة الآراء والخطط والأفكار الجديدة التي انبثقت عن كثير من المؤتمرات والاجتماعات المؤسسة التي عقدت لتحديث التعليم قبل الجامعي ووضع الإطار الشامل لبرنامج التحديث الوطني للتعليم باعتباره أساسا للتنمية البشرية . وتم عقد عدة اجتماعات رئاسية ووزارية ومتخصصة برئاسة السيد الرئيس محمد حسني مبارك وكبار رجال الفكر والعلم ، وكان من أهم هذه الاجتماعات ما عقد في أشهر فبراير من هذا العام ثم في أبريل وأخيرا في شهرى يوليو وأغسطس ٢٠٠٤ وتناولت بالبحث

والدراسة قضية ما قدم إليها من خطط وبرامج وآراء حول أساليب وأسس تطوير التعليم قبل الجامعي وضرورة الارتقاء بنظام الثانوية العامة، وكذا تطوير التعليم الفني وتحسين مستوى إخراج الكتب المدرسية، والافتقار بغرس القيم في المناهج التعليمية وخاصة بالتعليم الابتدائي ، كما طرحت دراسة مبدأ استبدال المجموع في الثانوية العامة بالمجموع التراكمي لسنوات المرحلة الثانوية الثلاث إلى غير ذلك مما سنعرضه في هذا التحقيق عن تفاصيل وآراء ومقترحات كانت محور البحث والنقاش في هذه اللقاءات الهامة.

حول تحديث المشروع القومي لتطوير التعليم

ومن خلال الاجتماعات التي دارت في هذه الاجتماعات المؤسسة والتي رأس بعضها الرئيس محمد حسني مبارك لأهميتها ، ورأس البعض الآخر د. عاطف عبيد، وقد أكد الرئيس مبارك على ضرورة الارتقاء والتحديث والتطوير لنظم التعليم العام والفنى وتحسين مستوى إخراج الكتب المدرسية والافتقار بغرس القيم في المناهج التعليمية خاصة في التعليم الابتدائي ، ونناقش مساهمة مع وزير التعليم الرؤية القومية لمستقبل التعليم في مصر وعلى ضوء ما استمع إليه من وزير التعليم كانت له عدة توجيهات مركزة على عدد من الجادئ وطرح عدة رؤى المستقبل بما يخدم الأجيال القادمة ، وحتى تكون ملتزمين بكولة بتخطيط على من أجل الأجيال القادمة .

وفي الاجتماع الموسع الذي عقد مؤخرا في ٢ يوليو الماضي استعرض الرئيس محمد حسني مبارك برنامج التحديث الوطني للتعليم وأكد على أننا نواجه تحديات في التطوير وأن الزيادة السكانية لها انعكاساتها على العملية التعليمية لا بد من تخريج لجيل قادر على أن تتدرج في سوق العمل وتتاح لها فرص العمل وأشار إلى أن دور رجال الأعمال ومؤسسات المجتمع في المشاركة في الفروض بالتعليم وتنمية عناصره من تطوير وتحديث ، كما

أشار إلى أن الأسرة دورا مهما في استثمار التعليم من مجرد شهادة إلى اكتساب مهارة وثقافة ، وطالب سيادة بتحويل التعليم من الحفظ والتلقين إلى أسلوب حافز للطلاب على القراءة والبحث وفتح الباب لأبنائنا للحوار وطرح الأفكار والمناقشة والاستنتاج وتحمل الخطأ والصواب ، كما طالب بسيادة بتطوير المعلم ليصبح مؤهلا يعيش مسمره ليلعب دوره في تعليم الطلاب ، كما طالب بالعودة في تحديد موعد بدء الدراسة والامتحانات وحسب ظروف كل محافظة وتوسيع نطاق الخدمات التعليمية وتوفير كل أطراف العملية التعليمية للوصول إلى مستوى الجودة المطلوب .

وقد قدم الدكتور حسين كامل بهاء الدين وزير التربية والتعليم تقريراً عن انخفاض نسبة التسرب بين البنين والبنات والالتحاق بالأنشطة غير المنهجية والصيفية لطلاب أوقات فراغ الطلاب وتخفيف التوتر في الشهادات العامة وخاصة شهادة الثانوية العامة التي عرض سيادته شكلا جديدا لها يتفق - كما يقول - مع ما طالب به الرئيس مبارك وقد ناقش رئيس الوزراء في منتصف أغسطس المنصرم مع الوزراء المعنيين بقضية التعليم الإجراءات التي تم الاتفاق عليها ، خاصة وأن العام الدراسي الجديد على الأبواب .. وبداية التسلسل من الشكل

الجديد المقترح للثانوية العامة ؟

الشكل الجديد للثانوية العامة

في الاجتماع الأخير لبحث تحديث المشروع القومي للتعليم في مصر عرض وزير التعليم شكلاً جديداً للثانوية العامة يتفق كما يقول مع مطالب به الرئيس مبارك من إعداد نظام جديد للثانوية العامة يتفق ويروح العصر وينتهي حالة التوتر الذي تسببه هذه الشهادة للمجتمع كله ، هذا الشكل سيمكن الطالب من الحصول على جزء من درجاته في الثانوية العامة من خلال أنشطة مختلفة على مدار العام الدراسي ، ويخصص الجزء الآخر من مجموع الثانوية لامتحانات نهاية العام ، وستكون مدة الدراسة فيه ثلاث سنوات ، وسيكون مجموع الساعات المتضمنة بمرجاته في السنوات الثلاث أى مجموع تراكمي ، ويعد أن تتم الموافقة عليه ويقره الرئيس حسنى مبارك سيخوض على مؤتمر تطوير التعليم الثانوى الذى سيقع خلال هذا العام لوضع آليات التنفيذ لهذا النظام بالتفصيل .

ويقول الدكتور حسين كامل بهاء الدين : إن هذا النظام الجديد للثانوية العامة والذى بدنا نسير عليه في تطوير التعليم حالياً هو أن يكون هناك نوع من الإنسانية بين التعليم العام والتعليم الفني ، وبين التعليم الثانوى والتعليم العالى ، وبين التعليم بشكل عام وبين سوق العمل ، ومن هنا سوف تعطى الفرصة للبدء في تجربة نظام المدرسة الشاملة بهدف تحقيق هذا الاتجاه لأن فكرة المدرسة الشاملة لم تتأخذ حقها في التجديد قبل ذلك ، وهذا يتفق وتوصية مجلس الشورى في هذا المجال ، سوف نبدأ في تطبيق التجربة في حدود ما بين ١٠ إلى ١٥ مدرسة تجمع فيه المواد النظرية والمواد التطبيقية .

وعن خطة تطوير التعليم قال سيادته إنها تشمل بناء ٢٠٠٠ مدرسة حكومية سنوياً و ٢٠٠ مدرسة نموذجية و ٣٠ مدرسة تعاونية ، وسيتم توفير ١٥٠ ألف جهاز كمبيوتر جديد للمدارس ،

وعما تم من إنجازات خلال الشهور الستة الأخيرة قال الوزير إنه قد تم بناء عدد ٢٧٠ مدرسة واستكمال طرح وإسناد ٢٠٠٠ مدرسة حديثة . وعن التطوير التكنولوجي الذى تحقق فى استكمال التوسع الرأسى فى المدارس البالغ عددها ٢٥ ألف مائة مدرسة حيث تم تزويد المدارس بعدد ٧٢٤ جهاز حاسب آلى كما تم تزويد ١٤٠ مدرسة بأجهزة بث القنوات التعليمية والتلفزيونية ليصبح عدد المدارس المجهزة ١٧ ألف مدرسة ويشير إجمالاً بعد ذلك إلى ملامح الخطة الخمسية الخاصة بالمرحلة الثانية والمكونات الرئيسية لها التى تركز على تمكين التعليم الثانوى والاستثمار فى الطفولة المبكرة ودعم الإنجازات التى تحققت في مسيرة إصلاح التعليم خلال السنوات العشر الأخيرة حيث أكد على خطة الوزارة فى دعم تكنولوجيا التعليم وذلك من خلال تكثيف نشر المعلومات الطورية وابتدأ الفضائيات للقنوات التعليمية والتعليم الإلكتروني وكمبيوتر لكل عشرة طلاب ، كما شملت الخطة التعليم المتميز للجمع والارتقاء بنظام التعليم في مصر للمستوى العالى . كما عرض أيضاً كيفية الارتقاء بمستوى التدريب خلال الخطة الخمسية الخاصة ٢٠٠٢/٢٠٠٧ ، وانتهى الوزير في حديثه عن تحديث التعليم قبل الجامعي إلى أن ذلك يقوم على أساس مواد إجبارية ومواد اختيارية وعملية وتمتية المهارات العلمية والاعتماد على التقديم المستمر وعلى أسلوب البحث في مواد التخصص ثم طرح الوزير خطة تنمية وتعميم تعليم المرأة في الفترة ٢٠٠٢/٢٠٠٧ والتي تستهدف تعليم جميع فتيات مصر بحلول عام ٢٠٠٥ وسد الفجوة بين الريف والحضر من أجل التوسع فى إدخال الفتيات الحديثة .

في النهاية نضع تحت كل هذه الاتجاهات والأفكار والمقترحات والتوصيات الخاصة بتحديث التعليم الثانوى أمام اللجنة

الوزارية لتطوير التعليم في الشهر المتصرم برئاسة الدكتور عاطف عبيد رئيس الوزراء حيث استعرضت بدقة كل الإجراءات التنفيذية لتطوير التعليم قبل الجامعي على ضوء نتائج الاجتماع الموسع الذى عقده الرئيس حسنى مبارك مؤخراً في هذا الشأن وقد ناقشت اللجنة كذلك تطورات تنفيذ نظام التعليم الصغى على التلاميذ ونظام التفشيذ في المدارس ، ومتابعة نظم الإشراف على العملية التعليمية بمدارس القرى بهدف الارتقاء بمستوى التعليم وبرامج إدخال مواد دراسية تتعلق بالبيئة السائدة في كل محافظة ، كما استعرضت اللجنة أفضل الأساليب للقضاء على الأمية ومنع التسرب من المدارس وخاصة في القرى ، وكذلك موضوع الجانب التعليمي القديمة بالقرى والمدن في مختلف المحافظات ، كما ناقش المجلس الإجراءات الكفيلة بالقضاء على الدروس الخصوصية.

كلمة أخيرة

ويعد .. هم ينسج المجال لعرض كل الآراء والأفكار والمقترحات التي عرضت في الاجتماعات الموسعة والتي جرت مناقشتها خلال الاجتماع الذى رأسه الرئيس محمد حسنى مبارك وأبدى بعض الملاحظات والتوجيهات بشأنها ، ونفس الأمر بالنسبة للاجتماعات التي تمت برئاسة رئيس الوزراء لوضع ملاحظات وتوجيهات الرئيس موضوع البحث والتفشيذ.. ولم يبق للإلم بأهمية خطورة وعسرة وصعوبة تطوير المشروع القومى للتعليم في مصر إلا أن نقف أمامي نماذج من هذه الملاحظات والتوجيهات التي يتوقف عليها فعلاً نجاح عملية تحديث التعليم الذى هو الدخل الرئيسى لتحديث مصر كلها ويعد حضارتها بتأكيد أصالتها العلمية والثقافية .

ومن هذه الملاحظات والتوجيهات نقف عند الآتى في كلمة أخيرة . - أشار الرئيس إلى أن مصر قد حققت طفرة كبيرة في مجال التعليم ولكنها في حاجة إلى وقفة لكي نضع سياسات مستقبلية

تحقق الأمال والطموحات وإلى أن التطوير والتحديث لا يتحقق إلا بالتصميم والأخذ بما حققه العالم ، وأن تتولى العناصر ذات الخبرة والقدرة والرؤية حتى يمكن التوصل إلى تحقيق مستوى جودة تتوافر له الكبيرة والقدرة.

- في مجال التعليم تواجه تحديات لابد أن نضعها في الاعتبار إلى مقدمتها المشكلة السكانية وانعكاساتها على العملية التعليمية وجميع قطاعات العمل الوطنى ، وعلى توفير المستوى اللائق للمعيشة .

- ضرورة أن يحقق التحديث والتطوير الوصول إلى المعايير الدولية وإعداد قوة عمل ذات ميزة تنافسية وتخريج أجيال قادرة على أن تتدرج في سوق العمل .

- أهمية العملية التطعيمية باعتبارها أساس الحفاظ على مقومات الوطن ودعم قدرة المجتمع وإقامة الدولة الحديثة ، وأن كل بناء مرتبط بالأساس بقدرتنا على تعليم الأجيال حتى يمكن بناء مجتمع ديمقراطي واقتصادي قومى وبناء جيل من الشباب أذبه إحتياجات التعامل مع التطور العالمى والتطور التكنولوجي والبحث العلمى وأهمية ثقافة التعليم التى ترس إلى تغيير نظرة المجتمع إلى الشرائب التى عايشها ومارسها فى العملية التعليمية والتخلص من السلبات ، وخلق قناعة جديدة بالتغيير والمقارنة مع ما يجرى في العالم من تطور وأن يتم ذلك من خلال المناقشة والحوار أهمية دور المجتمع بكل مؤسساته ورجال الأعمال والجمعيات في المشاركة في تنمية عناصر التعليم وفى مقدمتها تطوير وتحديث وإنشاء المدارس الجديدة .

- التأكيد على أن نجاح العملية التطعيمية تتوقف على تأهيل المعلم وتدريبه ورفع مستواه حتى يستطيع أن يؤدي دوره بكفاءة وإقتدار .

وكثير غير ذلك من الملاحظات والتوجيهات الجادة والهامة التي يتوقف عليها الإسراع بتحديث المشروع القومى للتعليم في مصر والتي سوف نعد لاستكمالها قريباً بإذن الله .

يحدث هناك .. ولا يحدث هنا !!

نساء من الاقتصاد



بقلم:

عبد اللطيف عبد الكريم

● ما كنت أود أن أعود إلى هذا الموضوع الذي كتبت فيه أكثر من مرة ، لولا أمرين اثنين.. الأمر الأول هو أن أهل الكهف وما أكثرهم فينا ومعنا تحسبهم أبقاظا وهم نيام ، وأضعف الإيمان أن يحاول المرء إيقاظهم بلذات قلم متكررة بدلا من لذات ثعابين أو حيات سامية وقعاء ، والأمر الثاني هو أن مجلة (بيلاند) السويسرية الشهيرة كانتنا صفعتنا على خيوبنا دون أن تستثني منا فردا واحدا بما نشرته في الشهر الماضي في تحقيق صحافي موثق عن نخبة مختارة من رجال الأعمال العرب ضمن ثلاثمائة شخصية عالمية هم من الأكثر ثراء في هذا العالم ولهم حسابات وأعمال مالية وتجارية في أوروبا وأمريكا يتصنم حجمها ويعلو شأنها في سويسرا ، وكان من أهم من ذكرتهم المجلة سليمان العليان (٨٧ عاما) وهو سعودي الجنسية وترتيبه الخامس في قائمة أثرياء الكون ويمتلك أربعين مؤسسة مالية وإنشائية ويقع حاليا في مقاطعة (لوشيرن) السويسرية والثاني في القائمة كان هشام النشترتي (٤٤ عاما) وهو مصري الجنسية ورصيده حاليا ٢ مليار فرنك ويقع في مقاطعة (دي فود) وأغلب استثماراته في الأعمال الفنية ويملك عدة فنادق في أوزان وجنيف ،

كما يتصدر القائمة عبد العزيز السليمان ويقع منذ ثلاثين عاما في جنوة ويملك أكبر حصة في فندق (انتركونتيننتال) العالمي ويتصدر القائمة الشيخ محمد الخريع (٥٢ سنة) ويقع مع أسرته في إيطاليا وهو سعودي الجنسية من جدة وله مؤسسة قابضة ضخمة تملك معظم أسهم مجموعة (هويا) الإيطالية العملاقة التي تسيطر على كل شبكة الاتصالات في إيطاليا وهناك تيمور الرضا ومجد الله الرضا وهما شقيقان سعوديان يستخدمان ملايين الفرنكات السويسرية التي في قبضتهما في مجالات النفط والأغذية والمقاولات والتجارة ، وهذه الشخصيات اخترت من بين قائمة كبيرة بعضها في لندن وبعضها في نيويورك وواشنطن وبين وغيرهما وذكرتنا هنا على سبيل المثال وليس على سبيل الحصر رأجيا لهم للزبد والمزيد من الازدهار وعائلة برب الطلق من شر حاسد لهم إذا حسد !!

فأشال هؤلاء هم مبعث زهو وفخر للعرب جميعا إذ يشكلون للمال أن في العرب عناصر ديناميكية عالية تنتقل وتحرك وتعمل وترتكب الصعب وتثبت وجودها أينما حلت وحلت وتحسم أم المانفاسات الاقتصادية العالية لصالحها !!

ولكن يقل السؤال اللزخ غصة في الحلق والذي هو أين هؤلاء وأولئك الأثرياء العرب في الداخل والخارج مما يقسمه أثرياء اليهودية المساهية إلى دولة إسرائيل من مساندة مالية وعينية ومعنوية وبشرية منذ نشأتها وحتى هذه اللحظة بل ومن قبل أن تقوم دولة ومنذ كانت جنينا في رحم الاحتلال البريطاني وفي رحم امتكارات القرن التاسع عشر والقرن العشرين . فالاسرائيليون ظلوا يملكون على أكتافهم زكاتب فارغة يجولون بها خارج دولة إسرائيل وسرعان ما يملكون بها مكتظة بأموال الهيئات والمنح والإعانات والفرص التي الاختيارية التي فرضوها على أنفسهم طواعية لصالح إسرائيل بينما العرب الأثرياء لا يقدرون إن قاموا شيئا سوى متافاة التحذير : (لضبط ، هناك لوبيا صهيونية) ولا يجنون من يقول لهم : (ولماذا لا تقيمون لوبيا عربية مع أن كل إمكانات هذا القوي بين أيديكم) ومع ذلك فسوف أسمع لنفسى أن أتوقف عن الاستثمار في تكتيك الذات أن استمرار التكتيك يصبح حافزا سلبيا بينما الحديث عن إيجابيات الآخرين يصبح حافزا إيجابيا لمن يؤمن بأن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم !!

● وكاذب ابن كاذب من يقول إن هناك معجزة إسرائيلية أو عبقرية صهيونية أو نكاه عبريا موروثا ، ولكنه الولاء المرقى والدينى ورغبة المستضعفين المشتتين الغريبة في التجمع ليكونوا قوة والعقيدة القومية رغم الشتات والاقتصاد الخيري الذي يلزم به أثرياء اليهود أنفسهم رغم حرصهم الشديد وحجم المفرط المال ، وهنا لا أستطيع أن أتجاهل ما قدمه اليهود الأسلاف لإقامة إسرائيل وما يقدمه الآن أحفادهم لضمان بقائها واستمرارها وتحقيق توسعاتها الاقتصادية والراسية ومن هؤلاء الأسلاف عائلة روتشيلد الكبير وعائلة ليان - فاريجور - جوجنهايم - زيليجمان - لوسفون - لازار - هوميتس - شارلن - كور - ديفوس - سكيف - تون - ليب - بلوفنتال - ساكس - شيكوبيل الكبير - جاكوب فيتس والتي خرج منها أكثر من سينااتور أمريكي - أبامورتاس - وعائلة سيمون فاينرنتال مؤسس أكبر شبكة إسرائيلية صهيونية تتأسس في فيينا ولذا أطلقوا على فيينا (مدينة الفضائل المشفرة) وعائلة ياهوزون جد تشيني نائب رئيس الأمريكي الحالي وعائلة مارافين الزنابية التي عاشت في الفقر والضعف ولم يتعرض في التعليم العالي منها سوى ثلاثة منهم كسودا لجزءا التي تبين باتلورنجيلية وتخرج الدين اليهودي بالمسيحية وجميع أفرادها منافقون وملكيون أكثر من الملك ومنهم كم كونداليزا المثال الشعبي توماس الذي أقام مثالا في صحن داره لسيدة الأبيض الذي كان يعذب يوما ضربا بالسياط .

● ولنعود إلى أهمهم وأعنى عائلة روتشيلد ، فمجموعة روتشيلد أسسها (أشقاء خمسة من الأسرة آمنوا أشد الإيمان بالصهيونية ويدولة يهودية وقاموا بتوزيع أنفسهم في خمس مدن عالمية أطلقوا عليها (المدن الخمسة) وهي لندن وباريس ونيابولي وفيينا وفرانكفورت كما أعلن آل روتشيلد أنهم سوف يكونون بشابة حكومة صهيونية عالمية إلى أن تقوم حكومة الدولة الموعود بها والتي سوف يسمونها إسرائيل أو (يهودا) (اجتراروا الماشي العبري المجيد الذي بدده صراع ولدى سليمان !!

وقد أحكم روتشيلد فرع لندن قبضته على شركات شل واللويزر للتأمين البحري وعلى مناجم النعيب في جنوب أفريقيا وعلى شركات الرصاص والزنك في كل العالم كما امتلكت روتشيلد معظم أسهم شركة قناة السويس عند إنشائها وإلى أن تم تميمها ولهذا قامت أسرة روتشيلد بالاتفاق مع إيدن وجي موليه وبين

جوربون ومعهم تورى العيد رئيس وزراء العراق قبل الثورة العراقية على أن تحصل الأسرة ٧٥٪ من تكاليف العنوان الثلاثي ١٩٥٠ : حين ظهر أول عجز في الموازنة الإسرائيلية قال بن جوربون لا تتزعجوا من هذا العجز ولا تعيدوا الحديث عنه طالما أبناء ووتشيك على مقربة من إسرائيل يفتقون وصايا أبيهم وجدهم ويستمعون إلى همساتنا فيقومون بحركات نفضنا ويراوبون مسار الماء في عروقتنا .

يضاف إلى ذلك ما قدمته شركة (مورجان) الأمريكية وشركة (فيكرز) وشركة (أميرال كيميكال اندستريز) الإنجليزية وشركة (متال جزيشافت) وشركة (بوش) الألمانية التي يباع أكثر إنتاجها في الدول العربية والتي علق رئيسها على ضرب الفلسطينيين بالأسلحة الحية بقولته التمسكت الساخرة : من قال إن اليهود يمتلئون ؟ .. العرب هم الذين يبيعون أن يصنعوا قنابل والتي لا يزيد من العرب أن يستمضفون ملك الموت عليه لا يبقى في أرض إسرائيل التي يسمونها فلسطين !!

***ملوك المال الصهيونية لا ينتظرون أن يدومهم أحد للتبرع بالمال ولكهم يرغبون شمار (الاقتصاد الفيري) ويسبقون الخير ذاته إذا كان ذابها إلى إسرائيل .

إنهم يشنون جميعات خيرية الاقتصادية تحمل اسم (جمعيات البحوث العالية) تتظاهر بأنها تقوم بالبحوث والأبحاث واكتشاف أصمباق التربة وغيرها مما يجافي حقيقتها !!

والكن - أيها العربي الأبى النائم في العسل تلعظ في أحلامك السعيدة بينما أنت جالس فوق ثروات وثروات من البترول والياهم والمعادن وكل الموارد الطبيعية التي خلفها لك .. أروحو .. اضبط ساعتك السويسرية أو اليابانية والتي لم تستطع أن تجعلها عربية على الساعة العاشرة والناظقة العشرين من صباح كل يوم ماعدا يوم السبت بيوم الأحد .. فحياة سوف يدخل خمسة رجال أشداء شديدي الأناقة مغرطو الطول القامة الذهبية في ممر بنك روتشيك في قلب لندن والتي شيدوها على أحدث وأجمل طراز .. افتح عينيك جيدا أيها العربي إذا كانت لديك قوة إيمان .. سوف ترى مكتبا ضخما يجلس خلفه ممثل البنك وأمام المكتاب الأربعة الأخرى يجلس ممثلون بنكيين ومعمو أكبر شركتين لتجارة الذهب وسترى الأعلام الإسرائيلية وهي تغترف فوق هذه المكتاب لعلو رأسهم ثلاث خراطيط عليها دولة إسرائيل وقد امتدحت من الفرات إلى أرض جاشان التي هي مدينة منيا للقمع في محافظة الشرقية . واضبط ساعتك مرة أخرى أيها العربي الأبى في تمام العاشرة والنصف .. أي بعد عشر دقائق من المرة الأولى .. سوف تنزل الأعلام وتبدأ الصفقات المالية الصهيونية .. في تلك اللحظة يكون الخمسة الكبار قد أحكموا

قبضتهم من خلف مكاتبهم على كل أسواق الذهب في العالم وحين يحتاج الأمر إلى التشاور مع غيرهم من الصهاينة فيما وراء البحار يتم إعادة رفع الأعلام الإسرائيلية من جديد لترتفع وحين تصل الأوامر يوقف الصفقات يتم غلق الأبواب وتسدل الستائر السوداء على النوافذ .. محطرون أن ينحرك بنك إنجلترا إلا بفكر بنك روتشيك ولا يحتاج صهيوني واحد في قلب لندن أوفى قاعها إلى جنسية بريطانية بمثل تلك الطريقة التي يتسول بها المليونير المصري محمد الفايد !!

وتصبح أرقام تجارة الذهب هي أهم وأخطر أسرار القمصنة الكبار والذين لا ينسون أبدا الدولة صاحبة الضمير الغائب والتي تقبّل الأسود أبيض والتي وكبتها تعيش وتتفلسف لصالح إسرائيل وهي الولايات المتحدة الأمريكية والتي يسمعون لها في هذه اللحظة وحدها بأن تتحقق مكاسب اقتصادية لا مثيل لها في سبيل رد الجميل نظى أن تستمر في تقديم كل خضوعها وإذعانها واستسلامها لكل ما هو صهيوني ، وحديثا لم يفتك .. فحين مارثنا في قلب لندن .. فما بالك دام عزمك لو أننا انتقلنا إلى قلب واشنطن حيث يوجد لقطر رجال الأعمال اليهود ومنهم خلفاء إخوان ليمان ، وإخوان لازار وإخوان جولدمان وإخوان ساكس وشركاه وغيرهم من أصحاب المقامات الرفيعة ولكل أسلحة الاقتصاد الأمريكي ، ولأن أصحاب أهم الشركات الأمريكية صهاينة فإنهم يعملون على أن يزينا البنك الروسي الأمريكي غرورا وصلفا وانتفاخا وإيجاه له بالعظمة والجهيرت إذ يضيفون إلى أسماء شركاتهم الأمريكية كلمة (جنرال) للتقليل على القوة منه (جنرال دايمكس) و (جنرال مستوتوز) و (جنرال كيتريك) وكلها تعتبر في الوقت نفسه المورد الرئيسي بل والوحيد لأسلحة البنتاجون ولكل أسلحة الجيش الأمريكي ، وهم يبنون ما يفرق الضيال من أجل دعم إسرائيل وزيادة رقعتها انتفاضا من رصيد مساحات غيرها وتطعي كل احتياجاتها العربية والمخنية .

ثم ما بالك دام فضلكم لو أننا فقتنا من فوق ظهور خيولنا العربية التي فقدت فروسيتها ووهت سرعتها وأقمنا سيوفنا في الرمال ولفقنا قفزا إلى المانيا لئلا حجم التفعيل الصهيوني داخل المجتمع الألماني بواسطة رجال الأعمال الصهاينة إلى الحد الذي أصبح توليف روس الأموال في اقتصاد إسرائيل يعتمد على تفلل الاستثمارات الألمانية في الشرق الأوسط وفي شمال أفريقيا وبعض جنوبها وفي شرق آسيا .

***وقد ظلت التبرعات الخيرية من رجال الأعمال اليهود الأكلان اختفائية وتلقائية لم يحدث عليها أحد حديث يتم أمداؤها إلى الفرات

الإسرائيلية أولا بأول مصحوبة بالتعويضات الألامية عن المحارق النازية المزعومة لليهود ، ويجهل العرب الذين ما زالوا ناشئين في العسل حقيقة علاقة المانيا بإسرائيل ويجهلون أن أنيانور مستشار المانيا الأسبق والذي نال تصفيقا وإعجابا عربيا جما كان عضوا في لجنة متابعة لويوتشن (بنك) الصهيونية الألامية نظير مكافأة ضخمة اشترته بها الصهيونية ويجهل العرب النائمون في العسل والذين لم يغبوا ساعاتها بعد على موع أدان الفجر مكتفين بإذعان الضمائر أن أهم البنوك الألامية هي بنوك (براسيتز بنك) و (فرانكفورت بنك) ، (ليوبك زيلجمان بنك) ، (سلامون بنك) جميعها تصب في مجرى قناة اقتصاد إسرائيل ، ويجهل العرب النائمون في العسل كذلك أن أمريكا وإنجلترا قد سهرتا الليالي من أجل إنشاء كارل خيرتي (باتاء) الصهيوني الشهير في أعقاب الحرب العالمية الثانية وهو الكارل الذي كانت مهمته الوحيدة تمويل عمليات الإزهاق الصهيوني ضد الفلسطينيين وقد تطورت أعمال ذلك الكارل إلى أن أصبح يعد ذلك هو المول الرئيسي لشحرات السلاح الإسرائيلي والصناعات الحربية الإسرائيلية ومن المثير للسخرية أن هذا البنك من أكثر وأشد المتأدين لشعار الاقتصاد من أجل السلام في الشرق الأوسط .

وأصحاب الملايين الصهاينة لا يفتقون عند حد التبرع لإسرائيل ولكهم يقومون بسد أي عجز في ميزان المدفوعات الإسرائيلي وعلى تمويل إسرائيل السلاح الذي يساعدها على تصعيد عدوانها واستمراره وعلى تصفية ذمات التحر في العالم الثالث والتي وصف الرئيس الأسبق ريجان كل المتأدين بها من العرب بأنهم مجانين لا يجدي معهم العلاج !!

وكل المؤشرات تؤكد أن كل رجال الأعمال الصهاينة والذين يتمتعون بكثرة من جنسية يستغلونها هم الذين يتحملون تكاليف ممارسة إسرائيل لكل شروها في العالم العربي وهم يضيفون كثيرا إذا أطلق إنسان على ما يقدمونه إلى إسرائيل اسم مساعدة أو تبرع أو عمل خيرى فقد اختاروا لذلك اسما آخر ، هو (ضريبة الوطنية الإسرائيلية) وأحيانا يسمعون (ضريبة العودة) !!

***أقول كلمتي هذه وأنا أناشد العرب النائمين في فراشهم الوثير من المحيط إلى الخليج وأهتف مناديا .

يا أيها البشر العربي : اضبط ساعتك على أذان الفجر ولا تنتقل حتى يزلزل أصلا المشاهدا ليها البشر العربي : إذا كنت لم تتسلم من الزمان فتعلم منهم !!

فليس يصح أبدا أن يظل ما يحدث هنا لا يحدث هنا !!

استراتيجية التشغيل

من خلال معايير العمل الدولية في ظل المتغيرات الحديثة

في البداية لابد أن نفرق بين استراتيجية وسياسة التشغيل، فالاستراتيجية بمعنى التوجهات العامة التي يراد اتباعها في مسألة التشغيل مع وضع افتراضات لما يمكن أن يحدث في المستقبل في ظل المتغيرات الحديثة وتقدير الاحتمالات والعوامل المؤثرة عليها والتي يجب أخذها في الاعتبار عند رسم السياسات التي ترمى إلى مواجهة هذه الاحتمالات. أما السياسة فيعني بها المسار الذي تلخذه الدولة أو الحكومة لتحقيق الأهداف التي حددتها في هذا الموضوع ويشمل ذلك الخطط والتشريعات والنظم والإجراءات المختلفة.

بقلم:
سميرة أبو مسلم
مدير مستويات العمل
بوزارة القوى العاملة والهجرة

- تنمية الصناعات الريفية والخدمات الإنتاجية.
- الاهتمام بشروعات توليد الدخل التي تكمل الدخل الضعيف.
- الاهتمام بالقطاع التعاوني وتشجيعه بما يساعد على خلق فرص عمل للحرفيين ويمنفج خاصة في مجال التنمية الريفية.
- ولكي يتم تنفيذ هذه الاستراتيجية لابد من اتخاذ التدابير التالية:-
- ١- تطوير قاعدة معلومات القوى العاملة وأسواق العمل.
- ٢- الربط بين الاستراتيجية والسياسات الاقتصادية.
- ٣- الاهتمام بالتصنيع من خلال رفع مستوى المهارات داخل هذا القطاع ورفع الإنتاجية.
- ٤- توفير الائتمان بشروط ميسرة للصناعات الصغيرة والمتوسطة.
- ٥- إنشاء المدن الجديدة والتجمعات الصناعية.
- ٦ - تشكيل لجنة فنية ثلاثية تسمى لجنة التنمية والاستخدام وتشكل هذه اللجنة من ممثلين عن الهيئات الحكومية المعنية بالاستخدام وممثلين منظمات أصحاب الأعمال والعمال وعدد من الخبراء والباحثين وتكون مهمة اللجنة:-
- القيام بمسح شامل للدراسات والبحوث المتعلقة بالاستخدام.
- إجراء مجموعة من البحوث والدراسات الميدانية في بعض المجالات المتعلقة بالاستخدام مثل عمل المرأة.
- صياغة تفاصيل استراتيجية الاستخدام واقتراح السياسات والخطط والبرامج المنفذة لها.
- ثانياً: تطوير مكاتب الاستخدام
- لمعالجة مشكلة البطالة أصدرت منظمة العمل الدولية العديد من الاتفاقيات وفيها الاتفاقية رقم

السياسة وتتناول الإجراءات العامة والانتقائية المطلوب اتخاذها في إطار سياسة العمالة. هذه الإجراءات تهدف على وجه الخصوص تجنب التقلبات الموسمية، ومنع حدوث تفاقم البطالة الكاملة والجزئية الناتجة عن التغيرات الهيكلية، وزيادة وتسهيل تكيف الإنتاج والاستخدام لهذه التغيرات، كما أن الاهتمام يتركز على بطالة الشباب والأقاليم المتخلفة والمناطق الجغرافية، التي تتأثر بتغيرات الهياكل الاقتصادية البلاد.

وفي عام ١٩٨٨ صدرت الاتفاقية رقم ١٦٨ والتوصية رقم ١٧٦ بشأن تعزيز العمالة والحماية من البطالة ويمقتضي هذه الاتفاقية تتخذ كل دولة مضمون تدابير مناسبة من أجل تعزيز العمالة الكاملة والمنتجة والمختارة بحرية. والسؤال هنا هو كيف يتم وضع أو تطوير استراتيجية تعالج مشكلة البطالة؟

يتم ذلك من خلال وضع استراتيجية قومية للاستخدام تشمل مجموعة من السياسات المطلوبة والمطلوبة الأجل على النحو التالي:

-وضع استراتيجية كثيفة التشغيل.

-لقد تراجعت القطاعات التقليدية في استيعاب العمالة فمثلاً:

الزراعة قد تقلص دورها في استيعاب العمالة، وتراجع دور الصناعة التحويلية كمستخدم للعمالة كما حدث ركود في قطاع التشييد، والقطاع الحكومي لم يعد قادراً على استيعاب الأعداد المتزايدة من الخريجين.

المخرج إذن هو في القطاع غير المنظم كمجال رئيسي للاستخدام.

ولذلك يجب عند وضع استراتيجية للاستخدام أن يتم التركيز على عدة محاور رئيسية فيها:-

-الاهتمام بجودة الإنتاج للاستغناء من الواردات ويهدف التصدير.

-تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

وفي هذا الشأن أقرت منظمة العمل الدولية وثيقتين اثنتين حول سياسة العمالة تضعان المسألة في منظورهما الواسع، وتقومان على مفهوم النمو الاقتصادي أو تلخذاً في السببان دور العنصر البشري في عملية التطوير الاقتصادي فيموجب الاتفاقية رقم ١٢٢ لسنة ١٩٦٤ بشأن سياسة العمالة التي تنص على أن تتزعم كل دولة مصدقة على الاتفاقية بأن تعلن وتتابع كهدف أساسي-سياسة إيجابية نشطة ترمي إلى تحقيق العمالة الكاملة المنتجة المختارة اختياراً حراً كما يجب أن تستهدف هذه السياسة تحقيق مايلي:

- (أ) توفير فرص العمل لجميع الأفراد المتاحين له والسامعين إليه.
- (ب) أن يكون هذا العمل منتجاً بقدر مايمكن.
- (ج) أن تتوفر للأفراد حرية اختيار العمل.
- (د) أن تتوفر لكل عامل أفضل فرصة ممكنة لشغل الوظيفة التي تتناسب مع قدراته ومؤهلاته، وأن يستخدم مهاراته ومواهبه فيها دون النظر إلى العنصر أو اللون أو الجنس أو الدين أو كلاً من.

وتنص الاتفاقية أيضاً على أنه يجب أن تضع سياسة العمالة في اعتبارها مرحلة التنمية الاقتصادية ومستواها والعلاقات المتبادلة بين أهداف العمالة والأهداف الاقتصادية والاجتماعية الأخرى.

كما تقتضي الاتفاقية بموجب التشاور مع ممثلي أصحاب العمل والعمال بشأن سياسة العمالة وضمان تعاونهم الكامل في صياغة مثل هذه السياسات وكسب تأييدهم لها.

ولئن كانت التوجهات الواردة في الاتفاقية قد وردت بشكل عام فإن التوصية رقم ١٢٢ لسنة ١٩٦٤ تكمل الاتفاقية بالأحكام العامة الأكثر تفصيلاً وتحديداً. فيبد أن تحدد أهداف سياسة العمالة فإن التوصية تبين الجباذ العامة لهذه

للسنة ١٩٩٦ التي نصت على أن تقوم الدول المصدرة عليها بإنشاء مكاتب التوظيف العامة المجانية التي تخضع لرقابة سلطة مركزية، وأن تتكفل هذه الدول لجاناً تضم ممثلين لأصحاب العمل والعمال كي تقدم مشورتها في الأمور المتعلقة بإدارة هذه المكاتب ، وأما في حالة وجود مكاتب توظيف عامة وخاصة فإن يجب اتخاذ الخطوات التي من شأنها تسويق أنشطتها على المستوى القومي.

وتتناول الاتفاقية رقم ٢٤ لسنة ١٩٩٣ بشكل أكثر شمولية هذه المكاتب وتنص هذه الاتفاقية على أنه خسار ثلاث سنوات من تاريخ نفاذ الاتفاقية تجاه الدولة العضو ومع التحفظ بالنسبة لبعض الاستثناءات تلقى مكاتب التوظيف بأجر التي تدار بقصد الربح.

واستناداً على إلقاء هذه المكاتب تجيز الاتفاقية السلطات أن تسمح باستثناءات لبعض فئات من الأشخاص يتم تحديدها بدقة من قبل التشريعات الوطنية، كما أنها يجب أن تخضع بصفة خاصة لإشراف السلطة المختصة وأن تحصل على ترخيص سنوي يكون تجديدها خاضعاً لإرادة السلطة المختصة، وأن لا يتم الحصول رسوم أو نفقات إلا على أساس "تعريف" تقدمها هذه المكاتب السلطة المختصة وتمتددها. كما لا يجوز لهذه المكاتب أن تعين أو ترشح عمالاً للعمل خارج الدولة إلا بتصريح من السلطة المختصة طبقاً للشروط التي يحددها القوانين واللوائح النافذة. . كما جاءت الاتفاقية رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٦ تعترف صراحة بأن فكرة إلغاء مكاتب التوظيف بأجر بقصد الربح ، لا يمكن قبولها إلا في حالة وجود إدارة عامة للتوظيف قادرة على الاضطلاع بالمهام والوظائف التي تقوم بها هذه المكاتب.

أما المعايير المحددة لتنظيم مكاتب التوظيف فقد وردت في الاتفاقية رقم ٨٨ بشأن تنظيم إدارة التوظيف لعام ١٩٤٨ وطبقاً للمادة الأولى منها على كل عضو تشرى عليه هذه الاتفاقية أن يحتفظ بإدارة عامة تشرى على التوظيف مجاناً ويكون الواجب الأساسي لهذه الإدارة أن تكفل بالتعاون إذا اقتضى الحال مع الهيئات العامة والخاصة المعنية أفضل تنظيم ممكن لسوق العمل باعتبار ذلك جزءاً لا يتجزأ من البرنامج القومي لتحقيق العمالة الكاملة والعمل على تنمية الموارد الإنتاجية والانتفاع بها ، أما بشأن الاتفاقية رقم ٨٢ حول نفس الموضوع فقد أتت بتحديدات حول التنظيم العام لإدارة التوظيف، والمعلومات من سوق التشغيل وميزانية القوى العاملة وتوجيه العمال نحو الوظائف المتاحة وانتقال العمال والتعاون الدولي بين إدارات التوظيف.

وانطلاقاً مما تقدم فإنه يجب الاستمرار في تطوير مكاتب الاستخدام وأن يشمل التطوير مايلي:-

١- تطوير مكان الخدمة من خلال تجهيز هذه المكاتب بالأجهزة المناسبة مثل الكمبيوتر - الفاكس - التليفون - آلات تصوير - مكاتب حديثة وأثاث متطور.

٢- تطوير أداء الخدمة من خلال:-
-وضع علامات إرشادية داخل مكان العمل
-توضيح طريقة وأسلوب أداء الخدمة.
-وضع التعليمات في أماكن واضحة.
-وضع توقيات زمنية مناسبة لأداء الخدمة.
-اتخاذ التدابير اللازمة لمتابعة أداء الخدمة.

٣-وضع نظام حوافز جزئية للعاملين:
-نظراً لأن العنصر البشري هو الذي سوف تكون عليه المسؤولية الأولى في أداء الخدمة، لذلك يجب الاهتمام بتوفير الأجر المناسب له والحوافز التي تشجع احتياجاته.

٤-وضع آلية اتصال بين مكاتب الاستخدام ومنشآت الأعمال وتوفير الثقة المتبادلة بين الطرفين، بما يحقق توفير فرص العمل للمنشآت الطالبة في الوقت المناسب وتزويد هذه العمالة بالمهارات اللازمة.

٥- وضع آلية اتصال بين مكاتب الاستخدام ومراكز التدريب المهني، بما يؤدي إلى توفير فرص التدريب وفقاً للاحتياجات التدريبية لبعض الفئات.

٦- وضع آلية اتصال لمكاتب الاستخدام ومنظمات العمال وأصحاب الأعمال لمناقشة وضع السياسات التي تكفل تحقيق الاستخدام الكامل للعمالة المصرية.

ثالثاً : النهوض بالعمالة :-

١- التدريب

أضحت منظمة العمل الدولية بالنهوض بالعمالة من أجل التقدم الاجتماعي ورفاهية الشعوب فاصدرت العديد من الاتفاقيات والتوصيات بشأن تنمية الموارد البشرية وذلك منذ عام ١٩٢١ فقد صدرت أول توصية حول التعليم الحرفي رقم ١٥ لسنة ١٩٢١ ثم توالى الاتفاقيات والتوصيات في هذا الشأن حتى عام ١٩٧٥ بصدر الاتفاقية رقم ١٤٢ والتوصية رقم ١٥٠ لسنة ١٩٧٥ فبحققتنى هذه الاتفاقية والتوصية أوجبت على الدولة العضو أن تتبنى وتطور سياسات وبرامج كاملة ومنسقة للتوجيه والتدريب المهني وذلك بإقامة مراكز لهذا الغرض بصفة خاصة بواسطة الإدارات العامة للاستخدام، لوجود علاقة وثيقة بين التوجيه والتدريب المهني وبين الاستخدام ، كما يجب أن تأخذ هذه السياسات والبرامج في حسابها.

(١) الاحتياجات والإمكانات والمسائل في

موضوع الاستخدام على الصعيدين الإقليمي والوطني.

(ب) درجة ومستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

(ج) العلاقة القائمة بين أهداف تنمية الموارد البشرية.

وتطبق هذه السياسات والبرامج بالطرق الموائمة مع الظروف الوطنية وأن تشجع وتساعد كل الأشخاص على قدم المساواة ودون أي تفرقة، في تطوير واستخدام كفاءاتهم المهنية لصالحهم الذاتية وتحسب لمواطنهم مع الأخذ بعين الاعتبار احتياجات المجتمع.

كما تناولت التوصية رقم ١٥٠ لسنة ١٩٧٥ هذا الموضوع بشكل مفصل وأكدت على النهوض بالمساواة في الفرص في التدريب والاستخدام بين المرأة والرجل ، والعمال المهاجرين، وتدريب الأشخاص العاملين في التدريب والتوجيه المهني، البحوث، والجوانب الإدارية، والصياغة وتنفيذ التعاون الدولي في مجال تخطيط وصياغة وتنفيذ برامج التوجيه والتدريب المهني بمشاركة المنظمات الحكومية وغير الحكومية، الإقليمية والدولية، والمنظمات الوطنية غير الحكومية.

تطوير مراكز التدريب المهني

على الرغم من توافر إمكانيات التدريب الرسمية وغير الرسمية إلا أنها غير مستقلة استقلالاً كاملاً، ولا يرتبط بعضها باحتياجات سوق العمل، كذلك فإن غياب سياسة تدريبية شاملة لمصر قد أدى إلى نقص التنسيق وتناثر أنشطة التدريب مما أدى إلى تسليم تلك المشكلات، وتبقى المشكلة الأساسية في مجال التدريب قائمة طالما كان هناك نقص في المربين والمدرسين ونقص في الموارد المالية وعدم ملائمة أدوات التدريب وأجهزتها للمفاهيم التكنولوجية الحديثة.

ويشفي صياغة سياسة قومية للتدريب تراعي مايلي:-

-أن تلائم هذه السياسة أسواق العمل المصرية واحتياجات الطلب الخارجي وأن تتسم بالمرونة الكافية التي تمكنها من مواجهة المتغيرات الطارئة في أسواق العمل.

-أن يتسع التدريب ليشمل التدريب من أجل العمل بأجر ويمتد إلى تدريب من يعمل لصاياً.

-الاهتمام بنظام التلمذة الصناعية باعتباره من أنسب النظم للتدريب العمال.

-الاهتمام ببرامج رفع مستوى المهارة والعناية بإعادة التدريب خاصة بين الفريجين وموظفي الحكومة.

-العناية بالتوجيه المهني باعتباره عنصراً حيوياً في سياسة التدريب.

الصدوق الاجتماعي للتنمية هل يصبح علاجاً لمشكلة الشباب العاطل؟

الظروف الاقتصادية العصيبة التي يمر بها مجتمعنا المصري حالياً ، كان للشباب النصيب الأكبر في تحمل آثارها في شكل غول البطالة التي يعاني منها أكثر من مليوني شاب ، وهي ولاشك أحد أسباب الانحراف والفساد ، وتعمل الحكومة على إيجاد حلول لهذه المشكلة منها على سبيل المثال لا الحصر استصلاح الأراضي وإقامة المدن الصناعية وكذلك المشاريع الصغيرة ، وقد يكون للصدوق الاجتماعي للتنمية دور مميز في رعاية هذه المشروعات الصغيرة لتتيح للشباب فرص عمل حرة لتعود عليه بالرخاء وتتغلبه من البطالة ، وتعود على الوطن بعائد اقتصادي وقد تضاربت الأقوال على حقيقة الوضع عن طريق الالتقاء بعدد من الشباب أصحاب المشروعات الصغيرة أو التي أقامها لهم الصدوق ، وكذلك الوقوف على رأى المسئولين في الاستراتيجية الجديدة للصدوق.

مروى بدر الدين

الاجتماعي ، وقد لاقى إنتاجه إقبالا كبيرا مما فتح أمامه الباب لفتح الأسواق الخارجية والتصدير إلى الخارج ، كما شارك في العديد من المعارض المحلية والخارجية أيضا من خلال الصدوق مما دفعه إلى تحقيق المزيد من النجاح والتعرف على المنتجات المنافسة والسمي المستمر لتطوير إنتاجه وزيادة قدرته على المنافسة كما شارك في

وتصميمات رائعة وجودة عالية وسعر تنافسي .. لتتفتح أمامه قنوات التسويق المتنوعة إضافة إلى التسويق من خلال محل والده الذي يقع في سوق الأدوات الكهربائية وأنظمة الإضاءة بالعبية.

وقد شارك محمد جمال في الأسبوع المصري في معرض أقيم بروسيسا من خلال الصدوق

وحصل على قرض قيمته ٥٦ ألف جنيه بشروط ميسرة .. ليبدأ رحلة جديدة تكمل رحلة والده الطويلة بتصنيع الأدوات الكهربائية بكافة أنواعها وتصميمات متنوعة ترضى كافة الأنواق .. وأضعا نصب عينيه الجودة العالية والسعر المناسب ، وبدأت خطوات النجاح من خلال معارض الشباب التي شارك فيها والتي يقيمها الصدوق الاجتماعي .. حيث لاقى إنتاجه إعجاب كل من شاهده لما يتميز به من نطق رفيع

في جناب أبى

نشأ الشاب محمد جمال عثمان أحمد المستفيدين من قروض الصدوق الاجتماعي وسط عالم المال والتجارة .. حيث كان والده يمتلك محلا لتجارة الأدوات الكهربائية بالعبية فعشق محمد التجارة والعمل منذ الصغر، وتشربت فنونها إلى نفسه من خلال تردده على محل والده ، وكان طبيعيا أن يتجه الشاب بعد أن حصل على الثانوية العامة إلى دراسة المحاسبة وإدارة الأعمال بكلية التجارة ليصلل موهبته بالعلم والدراسة .

وجعل من محل والده معملا لتطبيق ما يحصله بين جدران الكلية من نظريات لقضائية.

وما إن تخرج محمد جمال من الجامعة حتى تحركت في داخله الرغبة في اقتحام مجال التصنيع مستقيدا من خبرته ودراسته بكل ما يتعلق بتصنيع الأدوات الكهربائية .. وعندما جمع كل ما يتعلق بتصنيع الأدوات الكهربائية من مطلوبات اتجه إلى الصدوق الاجتماعي الذي ساعده في إعداد دراسة جدوى مالية واقتصادية ..

المشروع الصغير أمل أخير لشباب فقد حلم الوظيفة !!

الدائم الصندوق الاجتماعي بميدان المساحة بالدقي وبعض المعارض التي تقام على هامش المؤتمرات المختلفة .

وحول نوعية المنتجات قال إنه يقوم بإنتاج السجاد الحريري حيث يستغرق إنتاج السجادة الواحدة من ٨-٦ أشهر والسجادة الصوف من ٢-١ شهر والغن من ٥-١ أشهر والجلان من ٢-٥ أشهر ويصل متوسط الطاقة الإنتاجية للمشروع ما قيمته ٢٠ ألف جنيه شهريا ويصل أقصى طاقة ٢٠ ألف جنيه شهريا وبعد العاملين بالمشروع ١٠ عمال دائمين و١٥ عاملا مؤقتا ويضم المشروع عددا من الأثوال اليدوية وتشمل الخامات الصوف والقطن والحرير خيوط خاصة والألوان الصبغة .

مما سبق يتضح أن لدينا تجارب مشرفة ولكن كما نعلم أصابع الإنسان ليست مثل بعضها فعلمنا توجد المشروعات الناجحة هناك أيضا مشروعات متعثرة ، ويحك لنا (س.ع) أحد أصحاب المشروعات المتعثرة الذي رفض ذكر اسمه أنه بعد التخرج حاول أن يجد لنفسه فرصة عمل ولكن كل محاولات باء بالفشل وقد نصفه أحد أصدقائه أن ينشئ مشروعا خاصا به وعرضه على الصندوق الاجتماعي وكانت هذه بداية قصته مع الصندوق وقد حصل على قرض قيمته ٤٠ ألف جنيه لإنشاء مشروع للثلاث ويحك هذا الشاب قصته قائلا : اشتري الصندوق الأجهزة

أفضل استثمار .

■ الأصالة والتراث

نشأ وترعرع عامر مياس رشيد ابن الصراية وسط عالم يعشق التراث يصيله صناع مهرة يتسابقون لإبراز ملامح مصر الحضارة على منتجاتهم من السجاد اليدوي الحريري والصوفى ، حتى باتت الصراية اسما يبنى الأصالة والتراث والفن يهب الوطن بأسلوب فني بيع يوسع أن شرب عامر الصنعة وفك رموزها فكر في إقامة شركة لإنتاج السجاد اليدوي لتقديم منتجات متطورة تصل ملامح السجادة المحلية وتكس ثراء التراث العربي والإسلامي ويالفعل حصل عامر على ٤٧ ألف جنيه قرضاً من الصندوق الاجتماعي وبدأ في تنفيذ مشروعه أخذ في الاعتبار الالتزام بالجودة العالية المنتج وإدخال تصميمات جديدة لتمثل كل سجادة لوحة فنية متكاملة ومع تشغيل الأثوال بدأت ثمار النجاح لمنتجات جميلة حازت إعجاب عشاق التراث من العرب والمصريين إضافة إلى الفئادق والقرى السياحية والسفارات ، شارك عامر رشيد في العديد من المعارض من خلال الصندوق الاجتماعي منها معرض المنتجات بـبسمان فرانسيسكو ومعرض الشباب والرياضة إضافة إلى المعرض

الناشط .. والأهم مواكبة أحدث خطوط الموضة .

ويقول على النشروني حصلت على قرض من الصندوق بقيمة عشرة آلاف جنيه عام ١٩٩٤ ساعدني على وضع قدمي على بداية الطريق الصحيح حيث أقيمت مصنعا صغيرا لأحذية النساء على مساحة ٢٨٧٨ يضم حوالي ١٢ عاملا ومع نمو المشروع ارتفع حجم إنتاجي بشكل كبير واستطعت رغم زحام السوق أن أجد لي مكانا مرضيا من خلال حرص على الارتقاء المستمر بجودة المنتج .. شاركت في معرض الشباب والرياضة ومنتجات التصدير وحصلت على شهادة تقدير من خلال مشاركتي المتميزة

كما شاركت في معرض (أخبار اليوم) للمنتجات المتميزة في مسقط ووجدت إقبالا كبيرا على إنتاجي .. واكتشفت من خلال هذه المشاركة وجود تعاطش كبير في السوق الخليجي للإنتاج المصري المتميز من الأحذية .. وأقوم ببعض الاتصالات من أجل تصدير إنتاجي إلى الأسواق العربية .. لكن أعترف أنني وفوري من الشباب أصحاب المشروعات الصغيرة مازلنا في حاجة إلى مزيد من التدريب على أساليب التصدير حتى نستثمر نتائج مشاركتنا في المعارض الخارجية

دورة تدريبية على إدارة المشروعات باليونان من خلال الصندوق أيضا. ويبدو محمد جمال شباب الخريجين إلى عدم التردد في اقتحام مجال العمل بعد التسلم بالخبرة اللازمة في المجال الذي يتفق مع استعداد كل منهم .. والتأني في إعداد دراسة الجدوى المالية والاقتصادية .. والإصرار على النجاح بإعلاء قوة الإرادة والتغلب على أي عقبة بهدف تحقيق الحلم والمستقبل المضي .

■ سر الصنعة

لم يجد صعوبة في الإنلام بأسرار الصنعة فقد نشأ وترعرع بين الجلود والخيوط والمفران وموديلات الأحذية المختلفة حيث كان والده يمتلك محلا صغيرا للأحذية بمدينة طنطا لذا لم يجد على النشروني أفضل من صناعة الأحذية لتحقيق ذاته وطموحاته .. وبعد أن أنهى دراسته واختار العمل الحر طريقا لحياته فكر في تحويل محل والده الصغير إلى مصنع لأحذية النساء وبعد أن تكاد من خلال خبرته التي اكتسبها من والده وكذا من خلال دراسته للسوق .. أن أحذية النساء والبنات تمثل أعلى نسبة مبيعات لطرف نفسه واجتماعية يعلمها الجميع خاصة إذا تميزت المنتجات بالجودة وجمال ورقة التصميم إضافة إلى السعر



والأدوات وبدأ المشروع في الإنتاج ، ولكن فوجئت بمشكلة كبيرة وهي أن الصندوق هو الذي يشتري كل تجهيزات المشروع وطبعاً ثمنها كان أعلى من السوق ولو كان الصندوق تكني اشتري هذه الآلات بنفسى لكنت اشتريتها بأسعار أقل كثيراً ، وهذا كلفنى أموالاً كثيرة من القرض ، وهناك مشكلة أخرى كانت سبب تمثري وهي ركود السوق فالإقبال على الشراء بشكل عام في الفترة الأخيرة أصبح منخفضاً للغاية ، ولذلك لم أستطع سداد قرض الصندوق بعد مرور بعض الشهور من بداية المشروع ، وبالطبع أصبحت هناك مشكلة بيني وبين الصندوق ثم تصعيها إلى القضاء وخسرت المشروع ، وبدلاً من أن يكون المشروع سبباً في سعائى كما تصورت أصبح سبباً في شقائى ولا أهرق مسيرى حتى الآن وما هي الإجراءات التى سوف يتخذها الصندوق ضدنى.

هذه المشكلة وقصتها أمام مصدر مسئول بالصندوق لعرف منه ما هي الإجراءات التى سوف تتخذ ضد المتعثرين ، وقد أكد المصدر أن المتعثرين سوف يتم تقسيمهم لفئتين إما تعثر إرادى أو تعثر غير إرادى .

المتعثر الإرادى يكون نتيجة إهمال للمشروع أو تبديد أمواله وهذا النوع سوف يواجه بحسم لأنه أحساع من خلال تبديده فرصة لاستثمار نفس الأموال فى قروض أخرى لطبيب جاد .

أما المتعثر الإرادى الناتج من حالة السوق أو الكساد أو قلة المهارات الإدارية أو الفنية فسوف يعمل الصندوق على مساعدة تلك الحالات والعمل على إرجاعها فى المرحلة القادمة وإن توجه ضده أى إجراءات قانونية .

ويتم الآن إنشاء لجنة تقوم بمراجحة شاملة لجميع ملفات الشباب المستفيدين المتعثرين أولاً بهدف مساعدتهم وإنهاء مشاكلهم

الضمانية ، ثانياً للتعرف على الشكل الذى سبب التعثر للمساعدة على تقايفها فى المستقبل ، ولعلم فإن حالات التعثر تتراوح بين ٨٪ إلى ٨٠ ٪ من عدد القروض التى وصلت إلى ٢٨٦،٦٦٦ مشروعا .

وأضاف نفس المصدر، قرر الصندوق مؤخراً عدم تمويل بعض أنواع المشاريع نظراً لانتشارها حيث إن هذا الانتشار يؤدى إلى التضارب لأن العرض يكون أكثر من الطلب ومن هذه المشاريع الجلود والآلات فى نيطا .

ويضيف المصدر أن نجاح المشروع يعتمد بقدر كبير على مهارة صاحب المشروع وخبرته وفهمه للمنتج ومعاييره وأسعاره إلى جانب قدرته على تسويق هذا المنتج ومن الضروري أن يكون المنتج على قدر عال من الجودة حتى يمكن تسويقه .

وهناك اعتبارات لاختيار المشروع الصغير المستفيد وهي أن يتمتع بحدوى واقتصادى ، وأن يكون قادراً على توفير فرص عمل جديدة بكلفة مناسبة ، وأن يستخدم تكنولوجيا ملائمة مكلفة المعالجة كما أمكن ، كما يجب أن يكون للمشروع قدرة على الاستثمار والتوسع ، وأن يراعى مشاركة المرأة كما أمكن .

وآلا يتعارض مع اشتراطات ومتطلبات المحافظة على البيئة ، وعلاوة على ذلك من الضروري أن يلقى حاجة المجتمع من السلع وأن تكون منتجات المشروع ذات جودة عالية وبأسعار منافسة وعليها طلب فى الأسواق .

■ حاضنات الصندوق
والصندوق يربط به حاضنات وهي ليست مكاناً تتوافر فيه مجموعة من الخدمات المشتركة ولكن الفاضة هي منظومة من الأنشطة المتكاملة التى توفر المناخ المناسب لدعم المشروعات الصغيرة بها . وكذلك لبعض المشروعات

خارجها وتحقيق تنمية اجتماعية واقتصادية وتكنولوجية متواصلة فى المناطق المحسطة ، وفى داخل الحاضنة يقوم المستفيدون بسداد مقابل معقول نظير لستغلالهم المكان المخصص لمشروعاتهم لمدة محدودة حتى تخرجهم من الحاضنة ، ويتم تحديد هذا المقابل بحيث يكون فى البداية أقل من سعر السوق ويتم زيادته تدريجياً .

والحاضنات هي مؤسسات تنموية تعمل على دعم المبادرين من أصحاب أفكار المشروعات الطموحة الذين لا تتوافر لهم الموارد الكافية لتحقيق طموحاتهم وساعدتهم على تأسيس هذه المشروعات وذلك بتوفير بيئة متكاملة تقدم خدمات ودعم يؤيدان إلى تطوير هذه المشروعات وزيادة معدلات نموها وكما أنها الاقتصادية إلى الحد الذى يضعها على بداية طريق النمو دون الحاجة إلى مساعدة خارجية .

■ خطة الصندوق

يحول الخطة الجديدة للصندوق يمد تولى الاستاذ هانى سيف النصر الأمين العام الجديد للصندوق أكد نفس المصدر أنه قد تم عقد اجتماع لمجلس إدارة الصندوق برئاسة الدكتور عاطف عبيد رئيس مجلس الوزراء ورئيس مجلس إدارة الصندوق وبحضور الأستاذ هانى سيف النصر ، وقد تم اعتماد ميزانيته التى تبلغ ٢٠٧ مليون جنيه .

وتعتمد استراتيجية العمل الجديد على تحويل الصندوق من مجرد شبكة الضمان الاجتماعى إلى شبكة الضمان الاجتماعى والاقتصادى مرتبطة بالحياة الاقتصادية لتوفير المزيد من فرص العمل المستقرة والمنتجة للشباب ، وتتضمن ثلاثة برامج متوازنة هي :

المؤسسة الوطنية لدعم وتنمية المشروعات المتنامية فى الصغر والصغيرة والمتوسطة والتى تنتهج طرقاً جديدة فى مجال التمويل منها

المشاركة وإعادة الإقراض من خلال مؤسسات التأجير التمويل بالإضافة إلى التيسير على المتعثرين بإلغاء جزء من الفوائد وأصل الدين وزيادة فترات السماح وإعادة الجدولة .

وببرنامج للتيسير والإدارة لتدريب المستفيدين على الأساليب الحديثة للإدارة وإكسابهم المهارات الفنية بالإضافة إلى إقامة المعارض والتعامل مع الشركات التسويقية.

أما البرنامج الثالث فهو مختص بمشروعات إقامة الهيئة الأساسية ومشروعات تنمية المجتمع وتنمية الموارد البشرية .

وقد تم خلال الاجتماع استعراض ما حققه الصندوق خلال العشرة أعوام السابقة ، حيث تم تمويل مشروعات أشغال عامة وتنمية مجتمع ومشروعات لخدمة البيئة وتنمية البشرية بمبلغ مليار ٦٥٠ مليون جنيه بينما تم تمويل ١٧١،٩٢٧ مشروعا صغيرا بإجمالى ٣ مليارات و٤٧٦ مليون جنيه وفرت ٦٢٨ ألف فرصة عمل.

ويحول تمويل المرحلة القادمة للصندوق الاجتماعى للتنمية أكد السيد الأمين العام محمد هانى سيف النصر أنه يعمل الآن على فتح نوافذ جديدة مع مؤسسات الدولة والجهات المانحة وخاصة بعد الخطوة الهامة التى قامت بها الحكومة المصرية وتخصيص ٢٥٠ مليون جنيه لاستكمال المرحلة الثالثة التى سوف تنتهى عام ٢٠٠٢ وتخصيص مليون جنيه للمرحلة الرابعة التى سوف تستمر ٥ سنوات مما يؤكد أن الحكومة المصرية تعتمد على الصندوق الاجتماعى للتنمية بشكل أساسى

فى الخطط التنموية القادمة ، وبما يعطى الثقة للدولة المانحة والمؤسسات الدولية فى الدور الهام الذى يقوم به الصندوق الاجتماعى فى تنمية المجتمع المصرى اقتصاديا واجتماعيا .



اللجنة النقابية المهنية لعمال النقل البرى بمحافظة القليوبية

تقيم صرحا طبيا كبيرا.. ينتظر الافتتاح!!

تكاليف إنشاء المستشفى أكثر من ثلاثة ملايين جنيه ومطلوب ١٠ ملايين لتجهيزه بالمعدات الطبية

فوق أرض القليوبية شيد أكبر صرح طبي بمدينة بنها أقامته اللجنة النقابية المهنية للعاملين بالنقل البرى بالقليوبية لخدمة الأعضاء وأسرههم وتمتد خدماته لكل المواطنين.. الصرح الطبى يضاهى أكبر المستشفيات فى مصر، ومن المتوقع افتتاحه فى أقرب وقت بعد أن يتم تجهيزه على أعلى مستوى .. أنه أصدق صورة لعطاء رجال العمل النقابى وعنوان للجهد المخلص الذى يبذله النقابى محيى أمين عبد الباقي رئيس اللجنة التى تضم فى عضويتها نحو ٨٠ ألف سائق، فرد لهم الجميل عملا وتخطيطا وإنجازا سيتحدث عنه بكل فخر كل النقابيين وسيزهو به كل أبناء القليوبية .. أنه إضافة جديدة من أجل صحة المواطن المصرى .. ولكن رغم مضى سنوات فما زال المستشفى يترقب ساعة الافتتاح بعد استكمال معداته الطبية وتجهيزه لاستقبال المرضى.

كبار المسئولين التنفيذيين والشعبيين ورجال النقل البرى بالقليوبية، حيث تم وضع حجر الأساس لمشروع الكبير الذى تم بناؤه خلال فترة زمنية قياسية كانت موضع إعجاب الجميع.

■ أضاف رئيس اللجنة، ●● الصرح الطبى الكبير الذى أطلق عليه "مستشفى أول مايو التخصصى" ليكون مقفزة لكل عمال النقل البرى، قد وصلت تكاليف إنشائه الى أكثر من ثلاثة ملايين جنيه .. المستشفى يضم بدروم ودور أرض وأربعة أدوار متكررة تسع ٩٠ سريرا .. البدروم يضم غرفة المولد الكهربائى، واللوحات الكهربائىة، المطبخ، خالصة الحفظ،



مبنى المستشفى من الأمام

للسائقين المرضى أول من يمرض من أسرهم .. لهذا كان لابد ان تبحث عن حل جذرى لهذه المشكلة ولم يكن أمامنا إلا ان نعتلمد على أنفسنا، وأن نسعى لإقامة مستشفى لعلاج أعضاء النقابة وأسرههم.

■ وأضاف رئيس اللجنة النقابية

●● لأننا نسعى لخير الجميع كان توفيق الله حليفنا .. تصادف أن شركة مصر للعلاج الأقطان دخلت فى خطة الخصخصة وبدأت تعرض بعض أراضيها للبيع، ومن حسن الحظ أن الشركة كانت تملك شونة لعلاجها فى مدينة بنها، وقسمت الشركة أرض الشونة إلى ٦ قطع وعرضتها للبيع وبمجرد أن علمنا بهذا أسرعنا إلى الشركة وتقديمنا

بطلب لشراء هذه الأرض ونجحنا فى شراء خمس قطع بثمن إجمالى ٥٩٢ ألف جنيه قمنا بسدادهم بالكامل وتحرر عقد بيع وتم تسجيله ووضعنا أيدينا على الأرض التى سيقام فوقها هذا الصرح الطبى الذى عشنا نحلم به

■ وأضاف رئيس اللجنة، ●● بدأنا دراسية

■ ذهبت "العمل" إلى أرض النزهة -أهدأ وأرقى المناطق فى مدينة بنها- هناك شاهدنا الصرح الطبى الكبير يقف شاهما يجمع بين جمال المعمار والتشييد .. بين بساطة التصميم وفخامة التنفيذ.. ومن يذهب إلى هناك الآن يشده المبنى الضخم الذى تم بناؤه خلال فترة زمنية قياسية.

■ فى لقاء مع النقابى محبى أمين رئيس اللجنة النقابية للنقل البرى بالقليوبية حدثنا عن قصة الصرح الطبى الذى شيده النقابة.. قال:

●● إن فكرة إنشاء المستشفى جاءت من أن السائقين فى مجتمعنا لا يستفيدون من التأمين الصحى، فالتأمين الصحى حق لكل العاملين بالوزارات والشركات وأصحاب الأعمال وعمال القطاع الخاص وحتى طلبة المدارس يستظلون بمظلة التأمين الصحى، ولكن للأسف ما زالت مظلة التأمين الصحى بعيدة عن رؤوس السائقين ١!

فماذا يفعل السائق الذى يقع -لا قدر الله- فريسة للمرض ١٩.. إن النقابة تقدم شهريا نحو ٢٠ ألف جنيه إعانات



■ اللقطة في أكتوبر ١٩٩٨ .. الوزير أحمد العماوي والسيد راشد رئيس اتحاد العمال والنقابي محيي أمين رئيس اللجنة يضعون حجر الأساس

نلاجة تجميد، غرفة الصيدلانية، الحسابات، العامة والنساء والعظام .. العلوى مخصص لإقامة
العمال، غرفة تجهيز السكرتارية، محل هدايا والدور الأول العلوى يضم
الموتى "المشرحة" .. والدور وحدة فسيل الكلى، وحجرات الأطباء
الأول يضم غرف عيادات الباطنة والمرضات، وينك الدم، الأشعة العلاجية، وغرفة
الأطباء، مدير المستشفى، والأسنان والجراحة العمليات البسيطة
عبيادات الرمد والجلدية وعيادات التماسلية والمخ والأعصاب والقلب
والمسالك البولية والأمراض الصدرية، بالإضافة الى أماكن
انتظار المرضى .. والدور الثاني علوى يضم غرفة
العمليات، غرفة إفاقة، غرفة تعقيم، غرفة
نوبتية مرضات، غرفة أطباء .. والدور الثالث

العلوى مخصص لإقامة المرضى حيث يضم غرفتين سعة كل منهما ٢ سرير، وثلاثة عنابر بكل منها ٥ أسرة، وأربعة أجنحة سعة كل جناح سرير للمريض وسريرا
للمرافق .. والدور الرابع العلوى يضم حضانات للمبتسرين، وحجرة انتظار، واستراحة أطباء، وغرفة ممرضات، وغرفتين مزدوجتين سعة كل منها ٢ سرير، وثلاثة عنابر كل منها ٥ أسرة، وأربعة أجنحة سعة كل جناح سرير للمريض وسريرا للمرافق.



مبنى المستشفى من الخلف

النقابي محيي أمين رئيس اللجنة النقابية يعلن :

● المستشفى ستجهز بوحدة تفتيت حصوة بدون جراحة .. ووحدة رنين مغناطيسي .. وعيادات خارجية في كل التخصصات وسيعمل بها أكفأ أساتذة الطب

● مستشفى أول مايو لعمال النقل البري في خدمة كل أبناء القليوبية لأننا جميعا أبناء مصر ونعمل من أجل حياة أفضل للمواطنين

الطبيب الكبير الذي شيدناه من أجل صحة أفضل لكل المواطنين. لقد انتهينا من تنفيذ الجانب الأساسي لشرع المستشفى - إقامة المبنى - وأملنا كبير في الله ثم

■ مبنى مستشفى أول مايو الذي شيد على أحدث طراز ويتصميم يخدم أمراضه يقف -للأسف- خاويًا .. عن سبب هذا قال رئيس اللجنة:

● ● الصرح الطبي

الكبير الذي شيدته اللجنة النقابية المنيعة للعاملين بالنقل البري بالقليوبية لن يكون قاصرا في خدماته على أعضاء النقابة فقط بل ستمتد لتشمل كل أبناء محافظة القليوبية .. إننا جميعا أبناء مصر .. وكلنا نعمل من أجل حياة أفضل للمواطن المصري وأن أبناء القليوبية بجميع طوائفهم أخوة لنا نستقبلهم بكل الترحيب في الصرح

● ● الصرح الطبي

الذي انتهى بناؤه وتشيدته في أروع صورة كان من المقرر أن يستقبل المرضى من أعضاء النقابة وكل أبناء محافظة القليوبية ، ولكن التكاليف الإنشاء استنزفت كل موارد اللجنة وبقي استكمال تجهيزه بالمعدات الطبية والتقدير لها في دراسة إنشاء المستشفى ما يقرب من ١٠ ملايين جنيه حيث ستضم وحدة تفتيت



خلال شهور كان العمل يجري على قدم وساق لتشيد أكبر صرح طبي .. والآن بعد أن تم هذا البناء بصورة أذهلت كل من شاهد المبنى بقي السؤال : متى تفتتح المستشفى أبوابها أمام المرضى الباحثين عن علاج ؟

اللجنة النقابية لعمال البناء والأخشاب بقلوب



محمد عرابيه



سيد طه حسن

تتقدم اللجنة بأسمى آيات التهنية إلى السيد

المستشار **عدلى حسين** محافظ القليوبية

والى جميع القيادات الشعبية والتنفيذية

والسياسية والى شعب القليوبية

بمناسبة

العيد القومى للقليوبية

كما يسعدنا أن نتقدم بالتهنئة للسادة

أحمد أحمد العماوى وزير القوى العاملة والهجرة

السيد **راشد** رئيس اتحاد عمال مصر

سيد **طه حسن** رئيس النقابة العامة



عبد النابى حسن



عواد محمد حسن

فائب الرئيس

إبراهيم الشلقاني

الأمين العام

عواد محمد حسن

رئيس اللجنة

محمد عبد ربه

مستشار اللجنة

أحمد كركر

م. أمين الصندوق

محمد حسن مغاوى

أمين الصندوق

عبد النابى حسين

م. الأمين العام

محمد عواد محمد

الأعضاء : عبد الهادى أبو سريع - عبد الحليم محمد - سيد أحمد كركر - نبيل فكرى - محسن عبد الله عبد الله

النقابة الفرعية لعمال الزراعة والرى - محافظة القليوبية



م. محمد عبد الحليم



أحمد العماوى



المستشار عدلى حسن

تتقدم اللجنة بأسمى آيات التهنية إلى السيد المستشار **عدلى حسين** محافظ القليوبية

والى جميع القيادات الشعبية والتنفيذية والسياسية والى شعب القليوبية بمناسبة

العيد القومى للقليوبية

كما يسعدنا أن نتقدم بالتهنئة للسادة

أحمد أحمد العماوى وزير القوى العاملة والهجرة

السيد **راشد** رئيس اتحاد عمال مصر

م. محمد عبد الحليم رئيس النقابة العامة

رئيس النقابة الفرعية
طلعت التلاوى

أيام مصر الخضراء !

إذا كانت ثورة يوليو المجيدة قد قامت لتحقيق مبدأ المساواة والعدالة الاجتماعية ، والقضاء على الفساد والرشوة والاختطاف ، فهي بلاشك قامت أيضا ببناء دولة لديها من القوة الاقتصادية ما يمكنها من تحقيق الرخاء والرفاهية لشعبها ، ويضمن لها سبل الانتعاش والتقدم في المستقبل .. ولأننا في الأساس بلد زراعي ، فقد كانت الزراعة في صدارة هذه الأولويات والاهتمامات ومن ثم ، أشرقت على مصر فجر يوم جديد بانطلاقة زراعية كبرى جاءت مع الثورة واستمر فيض عائداتها حتى الآن وسيظل .. فوستناول في هذه المناسبة مناسبة العيد الخمسيني لقانون الإصلاح الزراعي ، والذي أصبح يطلق عليه " عيد الفلاح " قضية استصلاح الأراضي ، وكذلك الآثار الإيجابية العظيمة لبناء السد العالي وكذلك الآثار الإيجابية لاستخدام المليكنة الزراعية ، خاصة في عمليات استصلاح الأراضي

تحقيق :

محمد رمضان

التي عانت منها معظم دول أفريقيا ، وأدى إنشائها إلى توسع أفقى في استصلاح أكثر من مليون فدان بالاعتماد على مياه السد العالي . كما أمكن تحويل حوالي ٩٥٠ ألف فدان من رى الصياض إلى الرى الدائم وترتب على ذلك زيادة المساحة المحصولية بزراعة الأراضي الزراعية بأكثر من محصول سنويا ، فارتفعت مساحة المحصولية وذلك على الرغم من فقد مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية نتيجة التوسع العمراني وحركة التشبيد في البلاد .

وقد حمى السد العالي البلاد من خطر الفيضانات العالية وأمنها من كوارث الفيضانات المنخفضة ، فملما حدث أعوام ٦٤-٦٥-٦٦-٦٩ واستطاع السد العالي حماية البلاد من آثار الفيضانات التي كانت ستدمر جسرى النهر والمنشآت القائمة عليها ، كما حمى البلاد من نقص شديد في موارد مياه النهر ، وخاصة عام ٨٤-٨٥ حيث بلغ إيراد النهر الطبقي عند أسوان ٣٤ مليار متر مكعب .

والجدير بالذكر أن حصة مصر من مياه النهر تبلغ ٥٥ مليار متر مكعب سنويا ، وتعتبر هذه السنوات من سنوات الشح الشديدة .

ولولا السد العالي لتعرضت ملايين الأمدنة للوباء ، ومرت هذه الفترة دون أن يشعر أحد بأخطارها .

ويرجع ذلك إلى ماتم تخزينه في بحيرة السد العالي خلال الستينيات والسبعينيات ، وقد تم سحب ما يبلغ ٧١ مليار متر مكعب من المخزون المائى لمواجهة الفيض فى المياه خلال فترة الضائنيات .

وتم الآن تحسين حالة الصرف في الأراضي الزراعية بضبط عملية توزيع المياه وتصريفها في

فدان لتصل المساحة المزروعة لنفس العام ٤٦٦ ، ١٥٥٠ مليون فدان ومع زيادة اهتمام الدولة باستصلاح الأراضي وصل جملة ما استصلح عام ١٩٩١ نحو ١٨٦ ، ٥٠ ألف فدان ويبلغ جملة المساحات المزروعة للأراضي ١٩٩١ ، ٢٢٥٠ مليون فدان والجدير بالذكر أن جملة الأراضي المستصلحة من عام ١٩٨٢ وحتى عام ٢٠٠٠ بلغ ١٣٠ ، ١٦٧ مليون فدان ويصل جملة المساحة المزروعة لنفس العام ٥٦٦ ، ٢٢٢٠ مليون فدان

وتستهدف خطة الدولة حتى عام ٢٠١٧ استصلاح مساحة تصل إلى ٤ ، ٣ مليون فدان ، موزعة على عدة مناطق في محافظات الجمهورية وتعتمد على المياه التليية ، ومياه النيل المختطة بمياه الصرف الزراعى والمياه الجوفية .

هذا وقد أثبتت دراسات الأراضي إلى توفر مساحات تتجاوز ٨ ملايين فدان صالحة للزراعة ، وذلك للتوسع الأفقى في استصلاح الأراضي الزراعية وتساهم عملية التوسع الأفقى في الزراعة ، فى إعادة توزيع سكان مصر على خريطةها ليصبح المعمور السكانى ٢٥٪ على الأقل من المساحة الإجمالية بدلا من ٪ حاليا .

نهر العطاء .. والإنجاز العظيم
يحثنا د. سامى الفيلالى وكيل وزارة الزراعة لفشون الأرض والمياه والبيئة من الإنجاز الأكبر فى مجال الزراعة وهو تشييد السد العالي فى مطلع الستينيات ، وما ترتب عليه من استصلاح المزيد من الأراضي والاستفادة من موارد المياه بقرى : كان نقطة تحول كبيرة فى تاريخ الزراعة المصرية ، وقد جنت مصر ثمارة بعد إتمام المرحلة الأولى من تشييده ، وتزايدت آثاره مع بداية السبعينيات حيث برزت مزاياء طول الثمانينيات ، وبقى البلاد من سنوات القحط

د. عيد السلام جمعة مدير مركز البحوث الزراعية السابق ومستشار وزارة الزراعة حاليا يقول :بدأ استصلاح الأراضي فى مصر قبل عام ١٩٥٢ بنشاطات فردية من جانب كبار الملاك ، وبعض الشركات الأجنبية ، التي توات استصلاح مساحات متفرقة متاخمة لمصار المياه للتحلة ، وتركز دور الدولة فى استصلاح الأراضي التي تم تخصيصها لأصحاب الماعشات ، وخريجي الجامعات والمعاهد العليا . ويقسم : ثورة يوليو ١٩٥٢ بدأت الدولة فى ممارسة نشاط استصلاح الأراضي فى المساحات البور المتخلة للأراضي القديمة ، حيث تم استصلاح نحو ٧٨٠ ألف فدان حتى عام ١٩٦٠ ، بمعدل سنوى قدره حوالى ٩٠ ، ٨٥ ألف فدان .

ومع بداية الستينيات بدأ عهد البلاد بالتخطيط ، فوضعت أول خطة بمصر (١٩٦٠/٦١/٦٤) ، ويبلغ ما تم استصلاحه من الأراضي فى هذه الخطة ٤٦٦ ، ٥٠٢ ألف فدان بمعدل سنويا قدره ٣٥ ، ١٠٧ ألف فدان .

كما تم فى الخطة الثانية (١٩٦٥/٦٦-٦٩/٧٠) استصلاح ٥٥٠٢ ألف فدان سنويا بإجمالي عام من الفترة ١٩٦٠/٦٢٠ ألف فدان ، ويلاحظ انخفاض معدل الاستصلاح من المرحلة السابقة بسبب ظروف حرب ١٩٦٧ وماتلا ذلك من تدهور فى الأحوال الاقتصادية للبلاد وكذلك فترة الجوع فى استصلاح الأراضي من عام ٧٩/٧٠ نتيجة لاستمرار تدهور الأوضاع الاقتصادية ، ومطليات حرب أكتوبر ١٩٧٣ .

التي تم استصلاحها ويشيف الدكتور عهد السلام أن ما بلغ استصلاحه عام ١٩٨٢ حوالى ٤٢٠ ، ٠ ألف

عبدالناصر
يراجع مع
المهندسين
سليمان وعدد
من المهندسين
والخبراء خطط
إنشاء السد
العالى



• السد العالى .. الإنجاز العظيم الذى حمى ملايين الأفدنة من أخطار الفيضان وشبح البوار والجفاف



م. رشاد عبدالسلام



د. سامى الغيلالى

عام ٢٠١٠ لاستصلاح حوالى ١٥٠ ألف فدان علاوة على المحافظة على المساحة المزروعة حاليا وتقدر بحوالى ٤٢ ألف فدان ، وزراعة ١٢٠ ألف فدان بشرق العوينات .

ويشير د. الغيلالى : إلى إمكانية استخدام ١٠ مليارات متر مكعب من مياه الصرف ، بخلطه بنسبة ١:١ مع المياه العذبة .

وقد تضمنت الخطة الخمسية ٩٢/٨٧ مشروعات ضخمة للتوسع فى إعادة استغلال مياه الصرف فى الري وتمثل فى :

— مشروع ترعة السلام لرى حوالى ٤٠٠ ألف فدان بمياه النيل المخلوطة مع مياه الصرف ،

فى السنة مالم نستطع زيادة مواردها من المياه ، من داخل أو خارج حدودنا ، مع العلم بأن تناقص نصيب الفرد من المياه العذبة يؤدى إلى تناقص نصيبه من الأراضى الزراعية .

إذا كان اللجوء إلى استخدام المياه الجوفية حيث أوضحت الدراسات أن جملة ما يستخدم منها فى شتى الأغراض ، يصل إلى حوالى ٢.٢ مليار متر مكعب فى الدلتا والوجه القبلى .

وبتل الدراسات الحديثة على أن حجم المياه الجوفية المعد للاستخدام يصل إلى ٢.٧ مليار متر مكعب لأغراض الشرب والرى ، مع المحافظة على وضع الاتزان المائى الحالى .

ونحن فى المرحلة الحالية نسمى إلى تشغيل الخزان الجوفى بمحافظات القليوبية ، والشرقية ، والدقهلية والبحيرة ، لرى حوالى نصف مليون فدان ، وكذلك توفير مليار متر مكعب حتى عام ٢٠٠٥ لمياه الشرب والرى بمحافظات الدلتا ، وإمكانية التوسع فى حدود ٢.٥ مليار متر مكعب فى الوادى الجديد ، وشرق العوينات حتى

مجرى النهر وفروعه ، وإنشاء شبكة المصارف الضرورية ، ابتداء من المصارف العامة ، وحتى المصارف المحلية .

وقد بدأ تنفيذ برنامج موسع للصرف المغطى فى منتصف السبعينيات .

ويضيف د. الغيلالى قائلا إن الدراسات الحالية تركّزت على كيفية تدبير موارد مائية إضافية لاستخدامها فى رى الأراضى الجديدة ، وقد قدرت بحوالى ١٢.٧ مليار متر مكعب حتى عام ٢٠١٠ .

يستخدم منها ٢.٥ مليار متر مكعب للشرب واحتياجات المصانع .

والقدر الأكبر ١٠.٢ مليار متر مكعب تخصص للتوسع الألفى فى استصلاح الأراضى الجديدة .

ويأتى الاهتمام الحالى بإيجاد مصادر أخرى للمياه سواء للشرب أو للزراعة أو للصناعة لتناقص متوسط نصيب الفرد سنوياً من مياه النيل ، حيث بلغ عام ٧٠ حوالى ١٦٥٢ متر مكعباً ، وهبط فى عام ٨٩ إلى ١٠٤٧ متراً مكعباً سنوياً ، أى بنسبة انخفاض تبلغ ٣٧٪ ووصول نسبة الانخفاض إلى ٥٠٪ عام ٢٠٠٠ فلا يتجاوز نصيب الفرد حوالى ٨٤٠ متراً مكعباً

المقدر استخدامها سنويا بحوالي ١.٤٦ مليار متر مكعب .

- ومشروع التوسع الأفقي بمنطقة وسط الدلتا لاستصلاح حوالي ٩٤ ألف فدان ، وتحتاج لمياه صرف تبلغ حوالي ٧٠٠ مليون متر مكعب وقد بلغ جملة مياه الصرف المستخدمة بوسط الدلتا عام ٩٢ حوالي ١.٤ مليار متر مكعب .

وكذلك يتم الاستفادة من مليار متر مكعب من مياه الصرف بمشروع ترعة النويارية ، وأيضا ٤٦٠ مليون متر مكعب بمنطقة الفيوم .

وذلك للتوسع الأفقي في استصلاح الأراضي الزراعية .

استخدام الميكنة الزراعية

واستطرد سيادته قائلا :إنطلاقا من سياسة وزارة الزراعة في ضرورة الاستفادة من إدخال العلم ، والتكنولوجيا إلى عالم استصلاح الأراضي فقد تحقق ذلك باستخدام الميكنة مما كان له أكبر الأثر في توفير الوقت والجهد ، وتحقيق نتائج أفضل ، وهنا يشير المهندس الزراعي رشاد عبد السلام رئيس قطاع الميكنة الزراعية بمؤازرة الزراعة إلى أن الميكنة هي في الأساس عبارة عن تآدية العمليات الزراعية بواسطة معدات أو آلات زراعية ميكانيكية ، تعتمد على القدرة الحركية الميكانيكية في تشغيلها مع بذل أقل مجهود بشري أو حيواني . وقد بدأ الاستخدام الفعلي للميكنة الزراعية في مصر أوائل الثمانينيات بإنشاء قطاع الميكنة الزراعية التابع لوزارة الزراعة بهدف :

أولا : خفض تكاليف الإنتاج نظرا لارتفاع أجرة الماكينات الزراعية لنفسها الشديد ، وخاصة في فترة أواخر السبعينيات .

ثانيا : زيادة إنتاج الفدان من الأراضي الزراعية وتحسين نوعية الإنتاج .

ثالثا : رفع المستوى المعيشي والصحي للمزارع .

وأما : تحديد القوى

البشرية من العمل

اليدوي المضمن في

الحقل وتحديد عمالة

المحيوان في العمل

المزري ، وتحويله إلى حيوان

منتج اللحم واللين ، وكذلك إمكانية

زيادة التوسع الزراعي الأفقي

بتكاليف اقتصادية للمساحات الكبيرة

أما عن الصعوبات التي تواجه

استخدام الميكنة فيتحث المهندس رشاد

بأنها تنحصر في شقين :

الأول : يرجع إلى العوامل البيئية حيث ملاحظة

سطح الأرض لاستخدام الميكنة الزراعية من عمه .

الثاني : استخدام الميكنة الزراعية يجب أن يتناسب مع حجم الحيازة الزراعية ، وإحداث توافق بين العمل الآلي والبشري والحيواني - حيث واجهت الميكنة صفر مساحة الحيازات للأراضي الزراعية نتيجة توزيع الأراضي بعد الثورة على الفلاحين .

حيث بلغ عدد الميازات عام ١٩٥٠ ٣٢.١٠٠ وصلت عام ١٩٨٢ إلى ٢٨٦٤٩١٢ وزادات حتى بلغت عام ٢٠٠٠ إلى ٤٩٩٣٧٢

ماذا عن تطور الميكنة الزراعية ؟

يجيب سيادته قائلا : الزراعة بدأت أول الأمر بالاعتماد الكامل على العمالة البشرية في جميع العمليات الزراعية بدءا من تجهيز الأرض للزراعة وحتى الحصاد ، وأدى ذلك إلى انخفاض الإنتاجية للأراضي الزراعية ، وانخفاض إنتاجية العامل البشري .

ثم ظهرت الآلات الزراعية مثل الفأس والمنجل ، واستطاع الإنسان من خلالها رفع إنتاجيته عن المرحلة السابقة ، وأصبحت تلك المرحلة استئناس الإنسان الحيوان بديلا عن جهده العضلي واكتفى بقيادتها واكتشف الإنسان المحراث اليدوي ، ثم ظهرت آلات الصلح والآلات الحصاد ، وظهرت السواقي التي يقودها الحيوان لنقل مياه الري إلى الأراضي الزراعية . وتطورت حتى وصلت في عصرنا إلى الآلات الزراعية والجرارات الزراعية وآلات الحصاد ، والدور الميكانيكية وتمثل دور الإنسان في تحويل وضبط وقيادة وصيانة الآلة الزراعية .

وبغضف م. رشاد : من كل ذلك يمكننا القول - على سبيل المثال - إن المحراث اليدوي يحمر فدان واحد في اليوم ، بينما يحمر المحراث الميكانيكي ثمانية أقدنة يوميا .

وتروي الساقية

٦/٨ فدان في

اليوم ، في حين أن ماكينته الري التي قوتها ٦ حصان تروي خمسة أقدنة يوميا .

ويؤدي استخدام الميكنة الزراعية إلى خفض كبير في تكاليف استصلاح الأراضي ، وتجهيزها للزراعة بنسبة تتراوح بين ٥٢٪ إلى ٧٣٪ من قيمة إجمالي التكاليف باستخدام الطرق الزراعية التقليدية .

كما أن استخدام الميكنة يؤدي إلى ارتفاعلفة الغذائية في مختلف المحاصيل مثل زيادة محصول القمح بنسبة ٢٧٪ والفول البلدي بنسبة ١٥٪ والذرة الشامية بنسبة ١٢٪ من إنتاجيتها السابقة بالأساليب الزراعية القديمة وأدى استخدام آلة الري الميكانيكية إلى رفع كفاءة ٨.٨٢ يوم عمل للفدان في زراعة الأرز ، أي حوالي ثلث عدد العمال اللزمين للفدان .

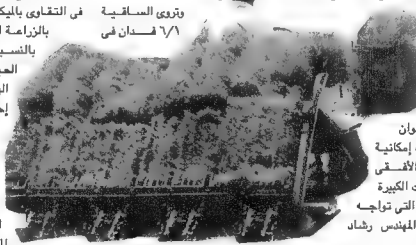
وتعتبر فترة الثمانينات مرحلة النهضة في استخدام الميكنة الزراعية

الميكنة والإنتاج الزراعي

ويقول المهندس عبد السلام : لقد سجلت الميكنة زيادة في إنتاجية الفدان من المحاصيل عام ٢٠٠٠ بلغت نحو ١٤ ٪ نتيجة عمليات خدمة التربة ونحو ١٢٪ نتيجة الزراعة في الميعاد المناسب ، ٤٪ نتيجة لاستعمال تقاوي محسنة ٩٪ نتيجة تقليل الفاقد في عملية الحصاد ٨٪ نتيجة تحسين كفاءة الصرف ٢٪ نتيجة تسوية سطح التربة ، ٥٪ نتيجة التكاليف الزراعي وكذلك تم توفير الفاقد في التقاوي الزراعية الناتج عن استخدام أسلوب الزراعة البديوية ، بالإضافة إلى ضمان نسبة مرتفعة من الإنبات لوجود البذور على عمق ثابت ، ومسافات متساوية .

وقد أدى استخدام الزراعة الآلية إلى توفير التقاوي لكافة المزروعات مثل توفير ٢٨.٨ ٪ من محصول القطن ٣٢.٢ ٪ من محصول الأرز ، ٤.٠ ٪ من القمح ، و ٦.٠ ٪ من الذرة ، كل ذلك وفر في التقاوي بالميكنة الحديثة ، عن مثيلتها بالزراعة البديوية وعلى جانب آخر بالنسبة لأثر الميكنة على الإنتاج الحيواني يقول م. رشاد : إن

الهدف من استخدامها هو إحلال العمل الآلي محل العمل الحيواني في أداء مختلف العمليات الزراعية ، وبذلك يتحول الحيوان إلى الدور الرئيسي له وهو إما إنتاج اللحم أو اللبن بالنسبة للإبقار والجاموس ، أو المساعدة في النقل (بالنسبة للخيول والجمال والصمير) وهو دور في غاية الأهمية .



من أوائل الثمانينيات بدأ الاستخدام الفعلي للميكنة الزراعية

في قطاع الحاصلات الزراعية

المصدرون يتساءلون: إلى متى نفتقد الترويج والدعاية؟ المسؤولون يجيبون: هناك حلول لجميع المشكلات!



د. يوسف بطرس غانم



د. يوسف والي

تحقيق: هويدا غنيم

أولى الرئيس محمد حسني مبارك رعاية خاصة للقطاع الزراعي منذ أن تولى مسئولية قيادة مسيرة العمل الوطني. وقد حدد سياسته معالم استراتيجية الزراعة المصرية في إطار مبدأ "من لا يملك قوته .. لا يملك حرية قراره" والتي أطلها أمام ممثلي ١٢٠ دولة في "مؤتمر الصنوق الدولي للتنمية الزراعية" بـروما .. كما أكد الرئيس في ذلك الوقت على أن قضية التصدير بصفة عامة هي قضية حياة أو موت من حيث تكامل السياسات بين المنتج الصناعي والمنتج الزراعي - نوما وكما - وروبطه بالأسواق الخارجية فضلا عن قدرة المنتج الزراعي على المنافسة في إطار الشراكة الأوروبية ، والكوميسا ، ومنظمة التجارة العالمية ، والاتفاقيات الثنائية مع العالم العربي .. وفي هذا التحقيق نتعرف على أبعاد هذه الاستراتيجية الفعالة بالمنتج الزراعي وما الذي حققته في مجال زيادة التصدير.

في البداية يقول د. يوسف والي نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة:

تبدأ أهم الإنجازات التي تحققت في قطاع الزراعة في عهد الرئيس مبارك بزيادة مساحة الأراضي الزراعية من ٦.٢ مليون فدان عام ١٩٨٢ ، إلى ما يقرب من ٨.٢ مليون فدان الآن ، نتيجة دخول مساحات كبيرة من الأراضي تم استصلاحها ، وزيادة المساحة المحصولية من ١١.٢ مليون فدان ١٩٨٢ إلى حوالي ١٥.٥ مليون فدان الآن ، وكذلك زيادة قيمة الإنتاج الزراعي من ٥.٧ مليار جنيه منذ عام ١٩٨٢ إلى حوالي ٧٠.٣ مليار حاليا ، كما زاد إنتاج الصوب من ٨ ملايين طن عام ١٩٨٢ إلى حوالي ١٨.٥ مليون طن الآن ، كما زاد حجم الخضف من ٩.٧ مليون طن عام ١٩٨٢ إلى ١٥.٥ مليون طن حاليا ، مع التطور في إنتاج الفاكهة من ٢.٦ مليون طن عام ١٩٨٢ إلى حوالي ٦ ملايين حاليا ، وزاد إنتاج اللحوم الحمراء والدواجن والأسماك كما زادت الإنتاجية وأنسبة المحاصيل الغذائية والاستراتيجية مثل القمح الذي زاد من ٩ أرباب عام ١٩٨٢ إلى ١٨ أرباب حاليا للفدان ، وكذلك الذرة الشامية زادت من

١١ أرباب عام ١٩٨٢ إلى ٢٤ أرباب الآن للفدان وزاد إنتاج فدان الأرز من ٢.٤ طن إلى ٢.٨ طن وزاد إنتاج قصب السكر من ٢٤ طنا إلى ٥١ طنا للفدان وحققت مصر المركز الأول على العالم بالنسبة لإنتاجية الفدان في قصب السكر ، والأرز ، والذرة الرفيعة والمركز الرابع بالنسبة لإنتاجية القمح وقد حققت مصر اكتفاء ذاتيا من الأرز والخضف والفاكهة ، والألبان الطازجة واللحم البيضاء ، والبيض والأسماك ، بل حققت فائضا تصديريا. لهذه الحاصلات وأصبحت المنتجات المصرية تغزو الأسواق الخارجية بنجاح فائق .

كانت مساحة زراعة الفاكهة ٤٠٠ ألف فدان أصبحت الآن ١.١ مليون فدان وكانت مساحة زراعة القمح ٢٧٠ ألف فدان .. زادت الآن إلى ٣٢٠ ألف فدان .

كما تحسنت نسبة الاكتفاء الذاتي من القمح رغم زيادة السكان بحوالي ٢٣ مليون نسمة ، **استراتيجية زراعية**

وستستمر .. والى في حديثه مشفيرا إلى أن أهم ملامح استراتيجية الزراعة المصرية حتى عام ٢٠١٧ هي :

- زيادة معدل النمو السنوي للإنتاج الزراعي من ٢.٨٪ سنويا إلى ٣.٨٪ ، خلال الخطة الخمسية الرابعة ، ثم إلى ٤.١٪ سنويا عن طريق التوسع الزراعي النباتي والحيواني أفقيا ورأسيا .

- استصلاح واستزراع ٣.٤ مليون فدان جديدة ودخول مصر عصر المشروعات الزراعية العملاقة في توشكي ودرج الأربعين ، وشرق العوينات ، وقرعة السلام .

- الاستمرار في تقليل استخدام الأسمدة والمبيدات الكيميائية والاعتماد على برامج الكفاءة البيولوجية المتكاملة واستخدام المصائد والفرمونات ، بما يقلل تكاليف الإنتاج وتحسين الجودة وازدياد القدرة على المنافسة العالمية والتصدير من جهة والمحافظة على صحة الإنسان والبيئة من جهة أخرى .

- زيادة قيمة الصادرات الزراعية من ٢ مليار جنيه سنويا ، إلى ٥ مليارات جنيه سنويا وذلك من خلال النفاذ إلى الأسواق في إطار منظمة التجارة العالمية والمشاركة المصرية الأوروبية والأمريكية ، والكوميسا الإفريقية وخدمات التجارة الحرة العربية الكبرى .

– كذلك تشجيع الاستثمار الخاص المصري والعربي والأجنبي في الزراعة ودعم مؤسسات البحث العلمي وخاصة الهندسة الوراثية والبيوتكنولوجي والإرشاد الزراعي والالتصان الزراعي ، والتسويق الزراعي ودعم المنظمات الأهلية غير الحكومية.

آفاق التصدير

ويشير الدكتور يوسف بطرس غالي وزير التجارة الخارجية إلى أن استراتيجية تنمية الصادرات المصرية التي وضعتها وزارة التجارة الخارجية قد أوت صادرات الحاصلات الزراعية أهمية كبيرة إذ جاءت في المركز الثاني بعد المنسوجات في الاستراتيجية وقد تضمنت مجموعة من البرامج لتنمية صادرات الحاصلات الزراعية شملت الإنتاج ، والمقاومة ، والضرائب ، والنقل ، والتسويق ، والمواصفات ، وتنظيم عملية الإنتاج ، وقصص الحاصلات الزراعية المصدرة ، والتأكد من سلامة المنتج وخلوه من الآفات ، وتنظيم عمليات الزراعة العضوية ، مع تخصيص مساحات كبيرة بالأراضي الجديدة للتصدير ، يمتد فيها على الزراعة النظيفة ، مع تعديل قانون المعاملة الضريبية للأراضي الزراعية ، وحل مشاكل النقل وتخفيض تكلفة استيراد الشاحنات .

وبالرغم مما تم اتخاذه من إجراءات .. إلا أن المصدرين زالت لديهم شكوى وهم يطالبون بضرورة إيجاد الحلول المناسبة لها حتى ترتفع صادرات الحاصلات الزراعية إلى ما يزيد على مئتي ألف ألف دولار .

مؤشرات مباشرة

ويستطرد وزير التجارة الخارجية مشيراً إلى أن هناك مؤشرات تبشر بالجهود المبذولة لزيادة تصدير الحاصلات الزراعية فيبأنظر إلى تقرير وزارة التجارة الخارجية لعام ٢٠٠٢ ، تبين أن هناك ارتفاعاً في نسبة صادرات المنتجات الزراعية بخلاف القطن قدره ٧٪ ليصل عائد هذه الصادرات إلى ٨٦ مليون دولار وذلك لارتفاع معدل تصدير الفواكه والمضيق التي تضاعفت لتصل إلى ١٤ مليون دولار . كما ارتفعت صادرات القطن إلى ٤٦ ٪ لتصل إلى ١٨٦ مليون دولار ، مقابل ١٢٧ مليون دولار في العام السابق كما ارتفع إنتاج القطن خلال الفترة المتبقية في الموسم الحالي بنحو ١٪ ليصل إلى ١٢٧٢ ألف قنطار مقارنة بنفس الفترة في الموسم السابق .

محصول الاتحاد الأوروبي

ويشير التقرير إلى تطور الصادرات إلى أسواق محاصيل الاتحاد الأوروبي " الموقف حتى

٢٠٠٢/٦/٥) حيث أشارت الإحصائيات إلى استنفاد كامل الحصص المقررة في كل من صادرات البطاطس المبكرة والبرتقال (بنوعيه) والبصل الطازج ، والفاصوليا الخضراء كما ارتفعت نسب الاستخدام لباقي الحاصلات الزراعية المصدرة ما بين ٤ ٪ للبصل المجفف و١٠ ٪ للقطن المجفف ومن ناحية أخرى بلغت نسبة الاستخدام لصادرات غزل القطن والمنسوجات القطنية ١١ ٪ ، و٨ ٪ على التوالي .

خطة شاملة للتطوير

ويقول اللواء محمد البنا رئيس هيئة الرقابة على الصادرات والواردات :

إن برنامج التطوير والتحديث الذي تنفذه الهيئة يأتي في إطار استراتيجية وزارة التجارة الخارجية التي تستهدف التيسير على المصدرين والمستوردين ، وتنمية الصادرات المصرية للأسواق الخارجية وأنه قد تم اتخاذ العديد من الإجراءات للوصول إلى تحقيق هدف التحديث يأتي في مقدمتها تأهيل العاملين في بعض المعامل – وأهمها معمل الخيول – من خلال بعثات للخارج ، لتدريب على عمليات الفحص ، كما يتم حالياً إعداد برامج تدريبية على اللغة الإنجليزية والحاسب الآلي ، والدبلوماسية التجارية وكتابة التقارير الفنية ، والفحص المعمل كما تقوم الهيئة بتدريب بعض العاملين في فرع الهيئة ببورسعيد وقد تم الاتفاق مع مركز إعداد مجلس الوزراء على إنشاء شبكة حاسب آلي لربط المقر الرئيسي للهيئة بفروعها على مستوى الجمهورية ، وبالإجهات الرقابية المختلفة .

فتح أسواق جديدة

وفي مجال توعية المصدرين ومساعدتهم ، قال رئيس هيئة الرقابة على الصادرات والواردات إن برنامج التطوير فتمسح إنشاء وحدة التدخل السريع لتلقي أية شكوى من المصدرين وتقديم المرون في العمليات التصديرية ، وكذلك الاستيرادية بالإضافة إلى قيام أجان إرشادية من الفروع بتقديم الإرشاد الفني للمصدرين وبخاصة في كيفية تعبئة السلع المصدرة ، وأهم المواصفات التصديرية لهذه السلع وذلك لتحقيق هدف الدولة في زيادة الصادرات المصرية وفتح أسواق جديدة .

ويؤكد اللواء محمد البنا حرص الهيئة على تقديم المساعدة للأجهزة المختلفة ، وتجمعات رجال الأعمال وقد تم تفعيل ذلك في بعض الجوانب التابعة للمجالس السلعية مثل لجنة البصل التي قامت خلال الأيام الماضية بالتعامل مع قضية رفض بعض الشحنات من البصل إلى

إحدى الدول العربية وقامت الهيئة بفحص البصل المرتجع لمعرفة أسباب الرفض ، لتلاقي هذه المشاكل ، وعدم تكرارها وقد تضمن برنامج الهيئة أيضاً تقديم الدراسات الخاصة بدراسة التكلفة للسلع المصدرة ، حتى يمكن تقديم مساعدة للسلع ذات التكلفة العالية .

تحديث معامل الفحص

وحول تحديث المعامل استعرض اللواء محمد البنا الإجراءات التي تمت في هذا المجال ، موضحاً أنه بالنسبة للإسكندرية تم تخصيص مساحة ٢٠٠٠ متر مربع بالخيل لإنشاء معمل حديث متكامل لفحص واختيار السلع الغذائية ، ويشمل ٤ طوابق وتبلغ تكاليف هذا المعمل ٥ ملايين جنيه ، كما يتم تجهيز ٤ معامل لكرام الأغبية والفصوص ومعمل حيدوي وآخر للحوم والدواجن ، ويتم تجهيز هذه المعامل بالمواصفات القياسية المصرية .

وبالنسبة لبورسعيد فإنه قد تم اتخاذ الإجراءات الإدارية لإنشاء معامل غذائية وتجهيزها مع تخصيص مساحة ٣٦٠ متراً لإقامة معمل حديث متكامل لفحص واختيار السلع الغذائية وتحديث المعامل بالأجهزة الحديثة .

وفي معملات تم إصدار التوجيهات لإنشاء معمل حيدوي متكامل وسيتم تجهيزه خلال أربعة أشهر ويتم أيضاً اتخاذ الإجراءات لإقامة معمل متعدد بالمعين السفعة لاختيار وفحص السلع الغذائية وذلك كله يتطلب إعداد جميع المعامل بحدث الأجهزة ويشمل ذلك كل معامل القاهرة والسويس وسفاجا والسليم والعاشر من رمضان ، طبقاً للمواصفات الدولية .

وفي ختام حديثه أكد رئيس الهيئة اللواء محمد البنا أن هناك تمازجاً وتنسيقاً مع الأجهزة المختلفة من أجل تفعيل القرار الجمهوري رقم ١٠٦ لسنة ٢٠٠٠ في شأن تيسير إجراءات الفحص والرقابة على السلع المصدرة والمستوردة وهذا واضح من خلال المتابعة المستمرة من جانب الدكتور يوسف بطرس غالي وزير التجارة الخارجية لأعمال الأمانة الفنية المختصة ، والتي تضم جميع الوزارات والأجهزة المعنية .

النهوض بالصادرات الزراعية

ويقتول السيد خالد أبو إسمايل " أحد كبار المصدرين للحاصلات الزراعية ورئيس الاتحاد العام للغرف التجارية ، قضية التصدير قائلا : إن الإجراءات التي تم اتخاذها في مجال حل مشاكل صادرات الحاصلات الزراعية بالرغم من أنها بدأت تؤتي بنتائجها – إلا أن هناك المزيد الذي يجب اتخاذه .

يتمتع سعر توريد للحكومة بزيادة على السعر العالمي ولكن الفجوة بين السعر المحلي والعالمي انخفضت بشكل كبير بعد ارتفاع سعر الدولار وانخفاض قيمة الجنيه المصري إلى حوالي ٣٠٪

إن الحكومة تدعم صادراتنا الزراعية بحوالي ١٦٠ مليون جنيه سنويا فهي تدعم طن صادرات الأرز بحوالي ١٠٠ جنيه، وطن صادرات الموالح بحوالي ٧٠ جنيتها .

سنوات ريوهاات الاتفاقية

ويستطرد الدكتور نصار :

— هذه الأرقام متواضعة إذا ما قورنت بالدمج الأوروبي والأمريكي لصادراتهما وهنا أطرح سوالات :

من الرابع في اتفاقية منظمة التجارة العالمية " الجهات سابقا ؟ "

الإجابة تقول إن الرابع أو الرابعين في إطار اتفاقية التجارة العالمية هي الدول القادرة على زيادة إنتاجها وخفض استهلاكها وزيادة صادراتها ، وخفض وارداتها .

أي أن وفاء الدول الكبرى بالقرارات اتفاقية منظمة التجارة العالمية قد لا يحقق مصالح الدول الفقيرة والتنمية في بعض الأحوال !! وهو ما يؤكد أهمية دراسة السيناريوهات المختلفة للاتفاقية لمواجهة مشوار الأمن وتحسين خطوات الدمج

التسويق والمواصفات

أما فيما يتعلق ببرامج التسويق والمواصفات

التصديرية ، إذا ما تم توفير المناخ المناسب لنمو الصادرات ، وحل مشاكله ، كما أن هناك اتفاقا عاما بين المصدرين ورجال الأعمال والمستثمرين ، والمستولين عن التصدير .

كما أن الإجراءات التي اتخذتها الحكومة سوف تأتي ثمارها ويتعكس ذلك على زيادة الصادرات بمعدلات غير مسبوقه ، كما أن هناك اتفاقا واسعة نحو تحقيق المزيد الذي سيرفع من شأن الصادرات الزراعية في السوق العالمية .

عفن البطاطس وتحديات التصدير
الدكتور محمد نصار محافظ الفيوم حاليا والمعيد السابق لكلية زراعة الفيوم وأستاذ الاقتصاد بوزارة الزراعة الآن .. يقول :

إن مصر تتمتع بمزايا نسبية في إنتاج الماصلات البستانية وهي تشكل أهم صادراتنا الزراعية التي ارتفعت أخيرا إلى حوالي ٧٥ مليون دولار سنويا ، ولكننا نستهدف زيادتها باستخدام التقنيات الحديثة في إعداد صادراتنا ومواجهة ما تتعرض له من تحديات " مثل قسوة الفطن البني للبطاطس وإصابة الذبابة الموالح " وكلها أسباب تستخدم لتقييد دخول صادراتنا لدول الاتحاد الأوروبي ، وبعض الدول الأخرى مثل السعودية التي تقتدى بالاتحاد الأوروبي في هذا الصدد .

وأشار الدكتور نصار إلى أن مصر التزمت

في برنامج الإصلاح

الاقتصادي برفع

الدعم عن الإنتاج

ولكنها تدعم السعر

الزراعي لبعض

المصاصيل

الاستراتيجية مثل

القمح ، والذرة والقطن

لصالح الفلاح الذي

وأضاف خالد أبو إسماعيل أن النتائج الإيجابية التي تحققت بفضل مساعدة وتشجيع الحكومة للمصدرين ماديا ومعنويا ، أسفرت عن زيادة كبيرة في صادرات الماصلات الزراعية وعلى سبيل المثال فقد زادت صادراتنا من ١٨ ألف طن عام ٢٠٠٠ إلى ٢٧.٩ ألف طن عام ٢٠٠١ وبخلاف أسواقنا جديدة لأول مرة مثل روسيا وسلوفاكيا وقطر وإن نسبة الزيادة وصلت في بعض الأصناف إلى ٥٠٪ وتتوقع زيادة الصادرات المصرية خلال الفترة المقبلة إلى مليار دولار .

وأشار خالد أبو إسماعيل إلى أن قانون حوافز التصدير سوف يحل الكثير من المشكلات التي كانت تواجه المصدرين خاصة ما يتعلق بالضرائب والجمارك ، وتعقد الجهات الإدارية التي تتعامل مع المصدرين .

بعض المشاكل

ويستطرد خالد أبو إسماعيل مشيرا إلى أن الماصلات الزراعية تواجه مشكلة النقل الجوي والشحن وعدم وجود ساحات مبردة في المطارات والموانئ وأن هذه المشكلات في طريقها إلى الحل فهناك مساحة مبردة بمطار القاهرة يجري إقامتها وسوف تفتتح خلال الشهور المقبلة كما تم الاتفاق بين بنك تنمية الصادرات ووزارة الطيران المدني على توفير الفراغات اللازمة ليشحن الماصلات المصرية للأسواق الخارجية في أي وقت ، وهو ما يحل مشكلة كبيرة كانت تواجه المصدر المصري .

كذلك فإن زيادة صادرات الماصلات الزراعية ليست أمرا مستحيلا إذا تم اتفاق المصدرين ، وتطبيق نظام "التاكسي ريت " على الماصلات بما يؤدي إلى خفض التكلفة التصديرية لهذه المنتجات وتحسين موقعها التنافسي في الأسواق الخارجية.

اتفاقية المشاركة

وأوضح خالد أبو إسماعيل أنه في ظل اتفاقية المشاركة مع أوروبا سوف تزداد الصادرات الزراعية المصرية إذ إنه سوف تفتح الأسواق أمام الماصلات الزراعية وعلى الأخص منها البرتقال ، والبطاطس ، والزهور ويمكن تدفع بهذه الصادرات لتصل إلى نحو ٢ مليار دولار .

كما أن اكتمال مشروعات التنمية الزراعية في جنوب الوادي وسيناء سوف يوفر حجم إنتاج ذي مواصفات تصديرية من حيث التوقيت والنوعية .

ولا أستطيع أن أغفل أن مستقبل صادرات الماصلات الزراعية في مصر يمثل القاصرة



فيقول الدكتور حمدي عبد العظيم عميد معهد البحوث والدراسات باكتيكية السادات إن العمل يجري حالياً على تصميم وتنظيم منتج علاماته جودة للمنتجات خاصة البستانية ، مثل الخضر والفاكهة والأعشاب الطبية وغيرها من المنتجات وكذلك التعاون مع شركات تسويقية عالمية للترويج لهذه العلامات التجارية في أسواق أمريكا وأوروبا ، واليابان ، التي تعشق الملوخية المصرية .

وذلك ما يزيد من تعريف الأسواق العالمية بالمنتجات المصرية ، وبالتالي يزيد إقبال الجمهور عليها .

بورصة زراعية

ويستطرد الدكتور حمدي عبد العظيم مؤكداً على أهمية إنشاء بورصة للخضر والفاكهة وذلك لتسهيل التقاء المنتج بالمستهلك والمصدر وسوف تصل البورصة الزراعية على إنشاء جهاز معلومات عن الأسواق الخارجية والداخلية ، وتوثيق التعاون بين المنتج والمصدر .

إن عملية التصدير هي عملية حياة أو موت وهذا ما أكده الرئيس حسني مبارك في كثير من لقاءاته بالمستورئين والمصدرين وإذا كان التصدير هو قضية مصير فلا بد أن ننظر إليها نظرة شمولية تغطي كافة أبعادها فالملحوظ أن هناك تجاراً وأخصائاً لقضية دراسات السوق والإنتاج.

فقد أكدت جميع التجارب الناجحة في التصدير على أن الإنتاج لابد أن يقوم على دراسات تسويقية لاحتياجات وبمطالبات السوق التي أسعى للتصدير إليها والتجربة الصينية خير دليل على ذلك فقبل أن تقدم الصين بإنتاج سلعة ما فإنهم يدرسون السوق الخارجية أولاً وبعد ذلك يقومون بتصميم وإنتاج السلعة اللازمة لهذا السوق ويسعر مناسب ولكن ما يحدث عندنا في مصر هو العكس فإننا نقدم بإنتاج السلع ثم نبحث عن السوق التي يمكن أن نستوردنا فهي الصين لا يلبسون الجلابيب ولكنهم يصنعونها لنا ويصدرونها لدول الغربية فاجلب التسويقي هو السبب وراء انكسار التصدير في مصر حيث لا توجد حتى الآن مؤسسات تسويقية متخصصة تبحث عن الأسواق وتطلب من المنتجين تصنيع السلع والمنتجات لها ، ولا شك إن غياب هذا الفكر في التعامل مع قضية التصدير يعتبر من العوامل الرئيسية التي تساهم في إخفاق الكثير من الخطط التي وضعت للنهوض بالتصدير وعلمنا أن ننشر ثقافة التصدير ورفع الوعي لدى

المنتجين بأهمية الدراسات التسويقية التي تسبق الإنتاج

تقليل الفاقد .. وزيادة معدلات التصدير

هذه الأوبئة الدكتور حمدي عبد العظيم على أن الفضة التي تم وضعها لزيادة الصادرات الزراعية تستهدف الزيادة من ٦٩٩ مليون دولار إلى ٩٤٩ مليون دولار في العام المقبل بمعدل نمو مستوي ١٥٪ إذ بلغ معدل نمو الصادرات الزراعية - باستثناء القطن - ٢٥ ٪ سنوياً حيث روعي تثبيت الكميات المصدرة من القطن عام ٢٠٠٠ والتي تقدر بحوالي ١١٥ ألف طن وذلك في ضوء ثبات المساحة المزروعة قطن سنوياً وكذا محدودية الطلب المتوقع على القطن المصري خلال السنوات القليلة المقبلة .

وقال إن هذه المعدلات يتوقف تخفيضها على عدد من الإجراءات والعوامل أهمها الانتهاء من إنشاء المساحة المبرزة بميناء القاهرة الجوي والتي من شأنها تقليل الفاقد من الخضر والفاكهة الطازجة ، وزيادة معدلات التصدير منها بنسبة تصل إلى ٥٠ ٪ .

أسواق جديدة

وعن المشكلات التي تعوق زيادة صادراتنا من المنتجات الزراعية ، وهل هناك مميزات في إنتاجنا الزراعي ترشحه المنافسة في الأسواق العالمية ..

أجاب السيد إمام عبد الرحمن محمد العضو المنتدب لشركة النصر لتجفيف المنتجات الزراعية قائلاً :

إن الأمل الحقيقي لزيادة الصادرات المصرية يتمثل في منتجاتنا الزراعية ذات الميزات النسبية ومن حيث المنافسة في الأسواق العالمية فهي صعبة ولكن لدينا بعض المميزات في بعض المنتجات الزراعية التي تزيد من الطلب عليها في هذه الأسواق العالمية خاصة إذا نجحنا في الوصول بما نصدرة إلى المواصفات القياسية والصحية ومقاييس الجودة العالمية .

إن لنا تاريخاً طويلاً في تصدير المنتجات الزراعية المجففة حيث بدأنا منذ النشاط منذ الستينيات عندما تأسست شركة النصر ، وأصبحت لنا أسواقاً ، حيث تصدر حالياً ٩٥ ٪ من المنتجات الزراعية ، وتشمل الخضروات والأعشاب الداخلة في الأطعمة كالصل والتمر والموخية والبابية والفلفل والبطاطس ، والبنجر ، واليقطين بالإضافة إلى النباتات الطبية والعطرية وبعض الفواكه .

ولدينا ٦ مصانع لتجفيف المنتجات الزراعية أكبرها مصنع تجفيف البصل بسوهاج وهو أكبر

مصنع في الشرق الأوسط وإفريقيا حيث تصل طاقته الإنتاجية إلى ٢٤٠ طناً شهرياً من البصل المجفف .

ويشير العضو المنتدب لشركة النصر إلى أنه منذ تمت خصخصة الشركة عام ١٩٩٩ ، نجحنا في فتح أسواق جديدة وإضافة منتجات جديدة إلى قائمة صادراتنا ولقد وصلت صادراتنا من الإنتاج حالياً إلى نحو ٢٠ دولة في أوروبا ، آسيا ، وأمريكا ، كما تقرر إضافة مصنع جديد إلى مصانعنا لزيادة طاقاتها الإنتاجية ، وسيقام في محافظة بني سويف .

مستقبل الصادرات

وحول تأثير اتفاقية المشاركة الأوروبية على مستقبل صادراتنا من المنتجات الزراعية المجففة قال إن إنتاجنا مطلوب في الأسواق الخارجية ، ولا نخشى من المنافسة في الأسواق المحلية ، ويمكننا زيادة صادراتنا إلى الأسواق الأوروبية ، وإذا فإننا سنطلب زيادة حصصنا إلى الأسواق الأوروبية في إطار الاتفاقية لأن لدينا إمكانات كبيرة وإنتاجاً ضخماً خاصة من البصل ونحن نصدرة إلى أسواق كوريا ، وبولندا ، وكندا ، وقد بلغت صادراتنا العام الماضي نحو خمسة آلاف طن من المنتجات المجففة معظمها من البصل ، ولكن ندرج حجم هذه الكمية الحقيقية ، علينا أن نعرف مثلاً أن تصدير ٤٠٠٠ طن بصل مجفف يحتاج إلى ٤٠ ألف طن من البصل الطازج إننا نلحق بشكل سريع وننتج بأحدث التكنولوجيا والمواصفات العالمية .

بعض المعوقات

ويقول السيد إمام عبد الرحمن لكي نتغلب على بعض المشكلات فإننا نحتاج إلى تسهيل عمليات التصدير وتوحيد الجهات الرقابية والوزارات المعنية في جهاز أو هيئة واحدة بدلاً من تعدد هذه الجهات والإجراءات ، خاصة وأن عنصر الوقت يعتبر عاملاً مهماً فيما يتعلق بالسلع الغذائية والزراعية وذلك للحاق بالأسواق في مواعيدها وضماناً للاستمرارية في الأسواق المستهدفة .

إن الفضة التصديرية للشركة تتضمن فتح أسواق جديدة والمحافظة على أسواقنا التقليدية ونحن نكثف مشاركتنا في المعارض الدولية التخصصية ، ونسعى لمواكبة التطورات العالمية في مجال المنتجات الزراعية وحصلنا على شهادات عالمية في مطابقة المواصفات الصحية والبيئية .

وأخيراً يطالب السيد إمام عبد الرحمن بإنشاء صندوق أوجهات لموازنة أسعار السلع

التعاونيات الزراعية في حاجة إلى تعاون!

عرفت مصر النظام التعاوني منذ تسعين عاما ، فهي جزء من مسيرة الحركة الوطنية المصرية ، وقد مرت الحركة التعاونية بمراحل عديدة شهدت ازدهاراً في بعض الفترات ، وبأوجه المحن والصعاب ، في فترات أخرى ، كانت سند الفلاح ومرشده في أوقات ، وسبب همه وبلائه في أوقات أخرى... وفي عيد الفلاح .. نشترك الفلاح المصري أفراده . - وهمومه معا ، ونبحث معه في مشاكل الجمعيات التعاونية ، وطرق التخلص من هذه المشاكل ، حتى تنهض الجمعيات التعاونية ، وتقوم بدورها في التنمية الشاملة ، والتي تبدأ بالعملية الزراعية ، وارتقاء إنتاجية الفدان في كل المصاويل.

■ تحقيق : انتصار سليمان

الزراعية ، حتى لا تتأثر عمليات التصدير بالفروق الكبيرة في الأسعار ، من موسم إلى آخر

تشجيع المصدرين

ويقول الدكتور أسامة خير الدين أحد كبار المصدرين ورئيس المجلس السلمي للمحاصيل الزراعية :

موضوع الصادرات الزراعية من الموضوعات المهمة التي يجب التركيز عليها الآن لأن مصر في هذا المجال لديها إمكانات كبيرة وفضحة تشجع المصدرين في مجال المحاصيل الزراعية على زيادة صادراتهم للأسواق الخارجية .

وأشار رئيس المجلس السلمي إلى أنه بالرغم من الإجهادات الإيجابية والجهود المكثفة التي يقوم بها الدكتور يوسف بطرس غالي ونقيد التجارة الخارجية إلا أن هناك العديد من المشكلات التي تواجهها مع جهات حكومية أخرى مثل الضرائب ، حيث لا تتمتع السلع الزراعية المصدرة بأي رد للممارك والرسوم المفروضة على حاصلاتها وذلك لآيد من تصحيح الوضع لخفض تكاليف المنتج وحساب معاملات المحاصيل المستقدمة في الزراعة .

ترويج المنتج المصري

ويستطرد الدكتور أسامة .. مؤكدا على ضرورة العمل لتبسيط نظم السماح المؤقت بما يرفع عن كامل المصدرين أعباء إنتاج الضمانات لصلحة الممارك وأعباء الإفراج عنها ونحن في حاجة أيضا إلى مساعدة الحكومة في الترويج للمنتج المصري في الخارج من خلال تكثيف الحملات الإعلامية والترويجية للمحاصيل الزراعية وعمل علامة تجارية مصرية .

واستطرد قائلا : إن مصر لديها إمكانات زراعية هائلة وخبرات عالية في هذا المجال ، ومن ثم لابد من استغلال هذه الخبرات في دعم الإنتاج الزراعي ومساعدة المصدرين على زيادة الصادرات حيث تحققت زيادة كبيرة في صادرات الموالع بلغت ٣٨٠٪ ، ونجحنا في زيادة التصدير من ١٧ ألف طن إلى ٦٦ ألف طن ، وهي أرقام قياسية لم تتحقق من قبل ، فلقد زادت بالنسبة للأسواق غير التقليدية بنسبة ١٤٪ وغير التقليدية بنسبة ٢٠٠٪ مما يعني أن الأسواق العالمية في حاجة إلى المنتجات الزراعية المصرية ونحن في حاجة إلى المساندة الحكومية في مجال العناية بالخارج لدعم التنافس للمنتجات المصرية وتعريفها للمستهلك الأجنبي .

كذلك الوضع بالنسبة للمهندسين الزراعيين ،
والموظفين ، وأمناء المخازن وسائقي الجرارات
وغيرهم .

وعندما سالت ذات مرة عن سبب غياب
الموظفين ، أكدوا لي أن السبب عدم وجود عمل
لهم لتأخر حصة الأسمدة للجمعية ، أو لتلك
الجرارات ، والموتير .

**ويؤكد د.إيهاب الحرسى أن الوضع في
الجمعيات النشطة ليس بأحسن حال من
الجمعيات المتعثرة ، حيث أصبحت هذه الجمعيات
أشبه بدكاكين تنافس القطاع الخاص ،
حيث إنها تستطيع أن توفر مستلزمات العمل
الزراعي ، ولكن بسعرها الخاص ، فهي
تستهدف الربح أكثر من مساعدة وإرشاد**

**الممثل للمحاصيل الزراعية ، والقيام بمشروعات
إنتاجية ، بالإضافة إلى نشر الوعي التعاوني
والتعليم ، والترتيب لأعضاء الجمعيات .**

**ويقول المهندس عبد الحميد محمد مسلم مدير
عام التعاون بالشرقية :**
بلغ عدد الجمعيات التعاونية بالشرقية
٦٦ جمعية بأنواعها المختلفة **قروية - محلية -
مركزية - مستغربة** ولاستطيع أن نقول إن
الجمعيات التعاونية قد فقدت دورها ، أو تقلص
وإنما هناك بعض المعوقات التي تواجهها ،
وتحاول الحكومة من خلال أجهزتها إيجاد حل
لها .

ومن أهم هذه المشاكل ضعف التمويل اللازم
لاستمرار عمل الجمعية ، ويرجع السبب في ذلك
إلى جعل التسويق حراً ، فبقينا كانت المحاصيل
الزراعية تورد مباشرة إلى الجمعية التعاونية
التي تتولى تسويقها ، ولكن أصبح الآن بنك
التمتية والائتمان الزراعي هو المسئول عن هذه
المهمة . وقد نتج عن ذلك أن أصبحت هناك
جمعيات كثيرة مديونة ، ومتعثرة ، ولاستطيع
الوفاء بمستلزماتها ، من دفع مرتبات للمعاملين
بها ، أو ترميم وتجديد مقار عملها ، وتحاول
مديونية التعاون الزراعي ، إيجاد حل لهذه
المشكلة عن طريق مشاركة الجمعيات المشتركة
في حل المشكلة بإعطاء قرض للجمعيات المدنية ،
والتعثرية والاستفادة من نسبة ٧٪ من أرباح
الجمعية وهـ٪ لرعاية عمال الزراعة وبيع الآلات
المحتلة ، وغير الصالحة عن طريق المزايدات
وإلحاق بعض المعاملين بالجمعيات المدنية للعمل
بجمعيات أخرى ، وتنشيط العمل بالجمعية من
خلال التوعية ، والإرشاد ، ومشاركتها في
مشروعات أخرى بالجمعيات المشتركة .

أول الرقابة ؟

**ويشير إيهاب الحرسى لمحمد همدان زراعي -
إلى معوقات أخرى تواجه التعاونيات الزراعية ،
وتهددها بالفناء - متمثلة في عدم قيام بعض
أجهزتها الإدارية بهما وظائفها ، ففي أعاب
الجمعيات تعتمد الجمعيات العمومية ، التي
تناقش وتتابع أسلوب العمل بالجمعية ، كما أن
بعض أعضاء مجالس الإدارة لا تنطبق عليهم
شروط العضوية مثل عدم إجادة القراءة والكتابة
، أو عدم حيازة العضو لأرض زراعية ، كما أن
البعض يتقدم للترشيح بصفة فلاح وهو فلاح ، أو
العكس ، أو وجود صلة قرابة بين الأعضاء ،
وتظهر هذه المشكلة بالذات عند وجود حصة من
الأسمدة والتقاوى حيث تجد أنها لا تصل
لحسنتها ، بل توزع على الأقارب والمعارف ،
وقد تبايع بأعلى من ثمنها .**

**عن نشأة التعاونيات في مصر يقول الأستاذ
محمد رشاد مستشار مؤسسة بنك التعاون ،
ورئيس تحرير جريدة التعاون سابقاً : عرف
الفلاح المصري التعاون منذ آلاف السنين ، فكان
يتعاون مع جيرانه تعاوناً طوعاً لقضية الأعمال
التي لا يستطيع أن يقيدها بمفرده ، أما التعاون
بشكله العلمى فهو نوع من المشروعات تستهدف
القضاء على الوفاء بين المنتج والمستهلك ، وقد
ظهر التعاون بشكله الرسمى سنة ١٩٠٨ حين
تأسست أول تعاونية على يد مؤسسها **عمر
الطفي ، وقد صدر أول قانون للتعاون رقم ٢٧
لسنة ١٩٢٢ ، وتوات بعد ذلك القوانين فصدر
القانون ٢٣ لسنة ١٩٢٧ والقانون ٥٨ لسنة
١٩٤٤ ، وهو القانون الذى بموجبه بدأت الدولة
فى الإشراف على الجمعيات التعاونية لأصحاب
الملكيات الكبيرة ، وكانت مجالس إدارتها من
العائلات الكبيرة ، وتمت سيطرتها .****

وبعد قيام ثورة ١٩٥٢ ، صدر قانون الإصلاح
الزراعي ، ووضع هدأ أدنى الملكية والميازنة
الزراعية ، وتم توزيع الأرض على الفلاحين ،
وجاب إنشاء جمعيات مستقلة لتنقذ الإصلاح
الزراعي ، وأصبح التعاون الزراعي فى خدمة
صغار الفلاحين .

وبدأ عهد جديد بصور القانون رقم ٣١٧
لسنة ١٩٥٦ ، وعندما نهجت الجمعيات التعاونية
الزراعية للإصلاح الزراعي بمد أعضاءها
بالقرض والسلف الزراعية اللازمة لهم بضمن
المحصول ، دون التقيد بضمن الملكية الزراعية ،
مما دعا بنك التسليف الزراعي الذى أنشئ فى
عام ١٩٣١ إلى تطبيق النظام بعد نجاح التجربة
حيث بدأ البنك فى تنفيذ مشروع الائتمان
الزراعي .

ثم صدر القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٦٩ ليطبق
على جمعيات الائتمان ، ونظراً لظهور بعض
الثغرات والساجة إلى قانون يتلاءم مع التطور
الذى حدث فى المجتمع المصري ، بعد انتاج
سياسة الانفتاح الاقتصادى ، والتوسع فى
مشروعات الأمن الغذائى ، وبعد أن كان النشاط
قبل ذلك مقصوراً بصفة أساسية على الاقتراض
، بادرت الدولة بإصدار القانون ٢٢٢ لسنة ١٩٨٠
الذى شمل جميع الجمعيات التعاونية بقطاعها
الثلاثة **«ائتمان - إصلاح - استثمار الأراضى»**
والبالغ عددها ٦٥٨٦ جمعية .

**وقد أنشئ التعاون الزراعي لأهداف معينة
يشير إليها محمد رشاد ، فيقول :**

أنشئ التعاون الزراعي بهدف تطوير أساليب
الزراعة ، ورفع كفاءة استخدام الموارد الزراعية ،
وتوفير مستلزمات الإنتاج بالكميات والنوعية
المناسبة ، واستخدام الميكنة الحديثة ، والتسويق



الفلاح ، لذا نجد أن غالبية المحاصيل الزراعية
تدهورت ، وأصبحت إنتاجية الفدان ضعيفة ، أو
قد تهاجمها الآفات الزراعية ، فيضيع المحصول
كله ، هذا غير تعدد أجهزة الإشراف على
الجمعيات التعاونية ، وطول الإجراءات القانونية
فى حالة اكتشاف إهمال أو اختلاس بها .

سلب الاختصاصات

ومن أهم مشاكل الجمعيات التعاونية يقول

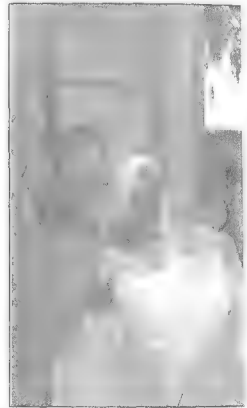
المهندس بنبى متولى بنبى وكيل إدارة التعاون

الزراعي بالقنايق :

إن الهدف الأساسى من إنشاء الجمعيات
التعاونية توفير مستلزمات الإنتاج من تقاوى
وأسمدة للمزارعين ، وتسويق حاصلاتهم

الزراعية، وطبقا لقانون التعاون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٠ يتم توفير مستلزمات الزراعة من المصانع إلى الجمعيات مباشرة بنسبة خفض ٥ ٪، ولكن ما يحدث عكس ذلك .

فلم يتم صرف حصص الجمعيات التعاونية من الأسمدة والتقاوى ، بل يتم بيع ٨٠ ٪ من إنتاج المصانع للقطاع الخاص، ويترك التنمية والالتئام الزراعى ويبقى ٢٠ ٪ من الإنتاج ، يوزع على الجمعيات الزراعية، وهى كمية صغيرة جدا لا تكفى عدد المزارعين أعضاء الجمعية مما يجعل المزارع مضطرا للتعامل مع السوق السوداء، وتحكمات تجارها الذين يرفعون السعر حسب إرادتهم ، وبدون رقابة عليهم.



هذا بالنسبة لتوزيع الأسمدة والتقاوى ، أما بالنسبة للتسويق فقد تم منح هذا الاختصاص للجمعيات التعاونية ، وأصبح يقرار وزيرى مسئولية بنك التنمية والائتمان الزراعى وحده وبالذات محصول القطن وبالتالي ضاعت نسبة الربح التى كانت تخرج لصالح الجمعيات . ويعتبر التسويق من أهم الأعمال التى سمحتها الوزارة ليس فى القطن فحسب ، وإنما فى باقى المحاصيل، حيث أصبح التسويق حراً ، يمكن للمزارع أن يسوق بنفسه لتاجر، أو لبلده، أو للجمعية .

هذا عدا باقى الاختصاصات ، فمثلا مكافحة

الآفات ورش المبيدات كانت من خلال موائير الجمعية وأصبحت المكافئة الآن الرش بالطيران عن طريق الوزارة.

ويستمر مبدؤى متولى فى الحديث قائلا: لانتكر أهمية الجمعيات التعاونية التى يقفها المزارع عن أى جهة رسمية، ففى الجمعية التعاونية يتعامل المزارع مع أهله وجيرانه، حيث مصالحهم متعلقة وأهدافهم واحدة .

يعكس أى جهة أخرى عبارة عن مسئولين ، وموظفين ، وإجراءات روتينية لانتساب مع روح العصر، والدعوة إلى تشجيع الأجهزة الشعبية للقيام بدورها فى تعاون الأجهزة الحكومية، ورفع قدرتها على المنافسة ، وعلى توازن السوق ، فلا تترك الأمور كلها للقطاع الخاص حيث يحتكر قلة من التجار مستلزمات إنتاج لأكثر من خمسة ملايين فلاح ، بل يجب أن يكون هناك من ينافسهم ، فيستقر السوق لصالح المزارعين.

التطوير قادم

ومن تطوير التعاونيات يقول المهندس محمد عمر رسلان رئيس قطاع الخدمات الزراعية والمتابعة بوزارة الزراعة

فى ضوء المثيرات الجديدة ، وتقير نظم اقتصاديات السوق ، كان لابد من تفسير التعاونيات فى الشكل والمضمون بما يؤهلها للقيام بدورها فى الإنتاج الزراعى ، والارتقاء بمستوى أعضائها اجتماعيا، واقتصاديا ، وثقافيا ، لذا صدر قرار السيد الدكتور يوسف والى نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة واستصلاح الأراضى رقم ١٦٥٨ لسنة ٢٠٠١ بتشكيل لجنة متخصصة لمناقشة مقترحات تطوير التعاونيات الزراعية، وبعد مناقشات عديدة تم الإعداد لاقتراح مشروع إستراتيجية تطوير التعاونيات الزراعية للفترة ٢٠٠٢ حتى ٢٠١٧.

ويتضمن المشروع تحديد أهم المعوقات والصعوبات التى تواجه التعاونيات الزراعية والتى تمت فى .

-تحشى ظاهرة انصراف أعضاء الجمعيات التعاونية عن حضور اجتماعات الجمعية العمومية ، ومباشرة دورهم الرقابى فى تليم أداء أعضاء مجالس الإدارة والجهاز الوظيفي، -نقص الوعى التعاونى لدى أعضاء التعاونيات ، وعدم كفاية وكفاية برامج التدريب، بما يتواءم مع متطلبات المرحلة الحالية . -عدم إتاحة الفرصة للعديد من أعضاء التعاونيات للمشاركة فى عضوية مجالس الإدارة ، نتيجة لشروط العضوية، مما يؤدى إلى عدم دخول نماء جديدة وفكر جديد .

-ضعف الإدارة فى بعض الجمعيات التعاونية

سواء الأجهزة الشعبية أو التنفيذية ، بالإضافة إلى ضعف تمويلها، وعدم توافر المعلومات المطلوبة للعمل والأنشطة.

ويستمر م/محمد عمر رسلان قائلا: وللتغلب على هذه المشاكل وغيرها ، كان لابد أن يتضمن مشروع التطوير مايلى:

-تحسين الإدارة الديموقراطية والاعتماد على الذات، حتى تمارس الجهة الإدارية دورها، دون تدخل الحكومة فى عملها ، معتمدة على جهريدها الذاتية .

-تطوير الموارد المالية والإدارة المالية، ويتطلب ذلك إنشاء صناديق التمويل، والاندخار، والتكافل، وإعادة النظر فى توزيع الفائض بما يحقق عائد استثمار، يشجع الأعضاء على المساهمة.

-تطوير الهيكل التنظيمى للبنىات التعاونية لتحقيق كفاءات اقتصادية قوية على درجة من الكفاءة تعمل بدون تضارب فى المهام والاختصاصات .

-تطوير الأنشطة الرئيسية للتعاونيات الزراعية فى الشكل والمضمون، بما يؤهلها لأداء دورها فى النهوض بالإنتاج الزراعى.

-تنمية الموارد البشرية باعتبارها العنصر الحاكم فى تشييط التعاونيات الزراعية وهى أساس النجاح من الناحية المالية والاقتصادية، لرفع الكفاءة الإدارية .

-توفير البيئة القانونية والتنظيمية لعمل التعاونيات فى ظل اقتصاديات السوق، لتضمن استقلالها مع ضمان حرية مجالس الإدارة، كما ستعمل الحكومة على تقليص الخلل فى الأسواق ، حتى لا يؤدى إلى إعاقة التعاونيات من ناحية مهامها الاقتصادية.

وأخيراً

القطاع التعاونى قطاع أساسى من قطاعات التنمية الشاملة، فهو نظام اقتصادى اجتماعى يهدف فى المقام الأول إلى النهوض بالمجتمع، ولكنه كثير من القطاعات يحتاج إلى تعاون، قبل أن يفقد دوره ، فكل نشترك جميعا فى عودة الحياة إلى هذا القطاع ، فتعود للجمعيات اختصاصها مع مراعاة أية متغيرات ترتبط بنشاط الجمعيات ، ويعد انتماء الفلاح إلى جمعية فيحرص على تطويرها وتنميتها ، وتقدم الدولة بدورها فى النهوض بالتعاونيات دون التدخل فى عملها ، حتى تستطيع التعاونيات أن تتنافس وأن تساعد المزارعين فتنهض الحركة الزراعية فى مصر.



في ٩ سبتمبر من كل عام
نحتفل جميعا بعيد الفلاح
الأمر الذي يفتح أمامنا
طابورا طويلا من
التساؤلات من قبيل كيف
حال القرية المصرية الآن
؟؟ وكيف كان حالها فيما
مضي؟؟ وستقولنا الإجابة
بالقطع على هذين السؤالين
إلى استعراض مسيرة
خمسين عاما من حياة
الفلاح والقرية المصرية . .
من مشروع مقاومة الغطاء
قبل الثورة بليام إلى
مشروع القرية الذكية الآن
ومن قبل مشروع شرق
لتنمية القرية المصرية.

تحقيق : أحمد أبو النيل

في البداية يقول دكتور إسماعيل صبرى
ميدالله أستاذ الاقتصاد والوزير الأسبق : لقد
كان الفلاحون قبل الثورة هم الأغلبية الساحقة
من الشعب وبالتالي اتجهت رعاية الثورة لهم
مبكرا . وكان قانون الإصلاح الزراعى الذى
صدر قبل أقل من شهرين من انطلاق ثورة يوليو
هو باكورة القوانين الثورية، ويعد قانون
الإصلاح الزراعى الثالث الصادر فى ١٩٦٩
اختفت من الريف المصرى تماما الملكية
الإقطاعية ، لم يعد هناك فرد واحد يملك أكثر من
خمسين فداناً وانهارت بذلك سلطة الإقطاع
السياسية ونفوذ الاجتماعى ، وأشير هنا إلى
أن الميثاق الوطنى نص على أن يكون للفلاحين
والعمال ٥٠٪ على الأقل من مقاعد المستويات
القيادية فى الاتحاد الاشتراكى وفى المجالس
السياسية وخص القانون صفراء الفلاحين بما
لا يقل عن ٨٠٪ من أعضاء مجالس إدارة
الجمعيات التعاونية وزادت المساحة المملوكة لمن

يملكون خمسة أفدنة فأقل من ٢٥٪ من إجمالى
الأراضى المنزوعة إلى حوالى ٨٠٪ يضاف إليها
ماحصل عليه الفلاحون بالتملك والايجار من
الأراضى المستصلحة ووفرت الدولة للفلاح
الالتئام الزراعى حيث يمنح للحائز الفعلى
للأرض وليس للمالك غير الزارع .

ويضيف د.إسماعيل صبرى عبد الله ولقد
ضمنت الثورة للفلاح الحصول على البذور
والأسمدة من مستلزمات الإنتاج بالأجل ويسعر
ثابت وكميات كافية وأقامت نظام التسويق
التعاونى وأمنت تصدير القطن فأثقلت بذلك
الفلاح من شبكة الاستغلال الرهيبة التى كانت
تحيط به عبر نشاط تجار الداخل والبنوك
الأجنبية وبيوت التصدير الاحتكارية وعينت
الدولة بحياة الفلاح اليومية قوفرت له مياه
الشرب النقية فى كل القرى الرئيسية وغالبية
القرى الصغيرة وقدمت لأبنائه التعليم بالمجان

القرى كيف كانت.

وشيدت المدارس الابتدائية فى معظم القرى
وصلت الخدمات الصحية إلى الريف حيث
أنشأت الدولة فى سنوات الستينيات ٨١١٥
وحدة صحية ريفية فضلا عن ٢٥٧ مجموعة
صحية والأقسام الصحية فى الوحدات المجمة
وعندما ٣١٨ مجموعة ومن ناحية أخرى تقررت
حرية التنظيم النقابى لعمال الزراعة لأول مرة
وتحدد حد أدنى للأجور وجعلت الدولة مشكلات

توزيع الأرض والنفوذ وإذا كان قد حدث بعض التقدم في هذا الاتجاه بين عامي ١٩٥٨ حتى ١٩٦٥ إلا أن ماحدث خلال السبعينيات سرعان ما أعاد حالة اللامساواة بين هؤلاء السكان وقد ساعد ذلك على التضخم الكبير في تكاليف المعيشة والتي تضاعفت بين عامي ١٩٧٢ و١٩٧٤ ووصلت إلى أربعة أمثال في عام ١٩٨٥ وبينما زاد نصيب نمو ٤٠٪ من السكان بالنسبة لمعدلات استهلاك الغذاء فيما بين عامي ١٩٥٨ و١٩٦٥ فقد انخفض معدل الاستهلاك بنسبة ٣٠٪ من الطبقات العليا خلال نفس الفترة ثم حدث تحول عكسي بعد سنة ١٩٦٥ إلى ١٩٧٥ وزاد نصيب استهلاك الـ ٢٠٪ العليا من السكان وانخفضت خلال العقد السبعيني والثمانيني بحيث وصلت نسبة استهلاك الـ ٤٠٪ الدنيا من السكان إلى ما يزيد عن ١٧٪ من الاستهلاك الكلي بينما وصل استهلاك الـ ٢٠٪ العليا إلى ٤٦٪ من الاستهلاك الكلي ومن بين هذه الفئة يستهلك نحو ١٠٪ من عددها ٣١٪ من جملة الاستهلاك الكلي.

بنوك الائتمان

وفي محاولة لتقديم أرفض الفلاح المصري خلال خمسون عاما بقلبي دمجهم عبد الفضيل استاذ الاقتصاد بجامعة القاهرة الفسوة على زاوية أخرى هامة في حياة الفلاح المصري وهي ارتباط الفلاح بالحركة التعاونية خلال الخمسين عاما الماضية يقول : بدأت الحركة التعاونية في مصر في أوائل القرن العشرين وذلك عندما بدأت الرأسمالية المصرية الناشئة تبحث عن مصدر لتمويل الزراعة والتجارة حيث كان من الصعب الحصول على قروض من البنوك الأجنبية والتجارية ، وقد لقي صغار المزارعين والذين كانوا يمثلون أكثر من ٨٠٪ من مجموع الحائزين للأرض في صعوبة كبيرة في الحصول على القروض اللازمة لتنمية الزراعة مما اضطر غالبيتهم إلى اللجوء إلى المرابين في القرى للحصول على قروض بطوك تصل إلى نحو ٥٠٪ مما أعجز غالبيتهم عن السداد واضطر الكثير منهم إلى بيع أراضيهم لهؤلاء الموابين سدادا للمديونية وقد بدأت أول محاولة لتحسين هذا الوضع سنة ١٩٠٢ بإنشاء البنك الزراعي ومن خلال هذه الظروف من نزاع الملكية أراضي صغار الفلاحين ومجزهم عن الحصول على القروض من البنوك بدأت دعوة بعض المصلحين لانشاء التعاونيات الزراعية من أجل إمداد الفلاحين بالقروض والخدمات على أسس تعاونية وكان "عمر لطفي" من أوائل الداعين إلى ذلك ، كما نادى الزعيم محمد فريد بإنشاء الاتحادات الزراعية للدفاع من صغار الملاك ضد الموابين وكبار الملاك وقد قامت أول جمعية تعاونية عام ١٩١٠.

ويسيف أنه في سنة ١٩٦٦ قامت الحكومة



نسب الفقر

وحول مشاكل الفقر في الريف المصري يقول د.مصطفى الجبلى الوزير الأسبق للزراعة أن الإحصاءات الخاصة بعدد الأسر الفقيرة في الريف المصري تشير أنه في أعوام ١٩٥٨ و١٩٦٤ و١٩٧٥ إلى انخفاض العدد الكلي والنسبي للأسر الفقيرة في الريف المصري بين عامي ١٩٥٨ و١٩٦٤ إلا أن هذه النسبة بدأت في الارتفاع خلال السبعينيات فبينما كان من يعيشون دون حد الفقر في الريف المصري يمثلون ٢٧٪ من تعداد العائلات الريفية عام ١٩٦٥ ارتفعت نسبة هؤلاء إلى ٤٤٪ سنة ١٩٧٥ وأصبح عدد من يعيشون حاليا في الريف المصري دون خط الفقر حوالي ٦ ملايين نسمة حسب اعتقادي الشخصي . . وهذا راجع من وجهة نظري إلى أن الإصلاح الزراعي لم يستطع إحداث تغييرات أساسية في حالة اللامساواة في

المصرية وكيف أصبحت؟

العمال الموسمين في رأس اهتماماتها .

وفي ختام حديثه أكد سياسته: أن الثورة في سعيها للارتفاع بمستوى معيشة الفلاح وتطوير الزراعة قررت كهيرة الريف ليس فقط لأغراض الإنارة وإنما لتطوير الزراعة وتنشيط الصناعات البيئية والصغيرة وتوفير سبل الثقافة والإعلام.

ندوة تناقش:

وضع استراتيجية للحد من عمالة الأطفال في مجال الزراعة

■ أمل البرسي

بالغاء الفائدة على السلف التعاونية لمعالجة عجز رأسمال التعاونيات ثم رفعها إلى ٤٪ وجعلت الجمعيات التعاونية المقترض الوحيد في القرية . وفي عام ١٩٦٤ تحول بنك الائتمان الزراعي إلى بنك الائتمان الزراعي والتعاوني وأصبحت مسؤولياته عمليات الإقراض والتسويق وبقي الوضع كذلك حتى سنة ١٩٧٦ حيث أنشئت بنوك القرى والتي أصبحت مسؤولة عن القروض والتسويق بينما اقتصر عمل الجمعيات التعاونية الزراعية على بعض الخدمات وتنظيم الدورة مما أضعفها كثيرا عن ذي قبل.

ومن مظاهر عدم العدالة بين صغار وكبار الفلاحين أن من يملك أكثر من ثلاثة رؤوس من الماشية له الحق في الحصول على أعلاف مدعمة بينما الفلاح الفقير الذي لا يملك هذا القدر يضطر لشراء العلف من السوق السوداء بأسعار عالية وبذلك ازدادت الفجوة بين كبار الفلاحين وصغارهم مع الزمن.

النظام الحالي والقرية

وحول أوضاع الفلاح والقرية المصرية خلال العشر سنوات الماضية يقول الدكتور جمال أمين أستاذ الاقتصاد بالجامعة الأمريكية : لا أغالي كثيرا إذا قلت إن الفلاح المصري الآن تحت خط الفقر وذلك ببساطة راجع إلى ارتفاع تكلفة الإنتاج وغياب سياسات تسويقية جيدة وبالتالي تنشأ الأسعار مما ينعكس سلبا على معيشة هذا الفلاح .

ولقد تأثرت أحوال الفلاح المصري كثيرا بفائتو العلاقة بين المالك والمستأجر حيث تركنا هذا الفلاح البسيط فريسة سهلة لأليات العرض والطلب وقوانين السوق التي لاترحم ومما زاد الطين بلة أن كثيرا من أصحاب الميزات القزمية وبعد تطبيق القانون ، أصبحوا بلا مأوى أو سند فقد تحول دور الجمعيات الزراعية إلى دور لتمثيل المشرع ففرقت بينها لعب البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي بفوائده التي تتجاوز الـ ١٨٪ دور البطولة فحسلا عن ذلك فمارزت غير راض حتى الآن عن مستوى الخدمة المصممة التي تقدم للفلاح المصري ولا عن مستوى التعليم الذي يقدم بالمدارس الريفية ، رغم أن هذه المدارس تخرج منها الذكارة أحمد ذئول وقناون الباز وأتصور أن الثورة وضعت البنية التحتية لحياة حرة وكريمة للفلاح المصري لكن للأسف الشديد ما وقع من انتكاسات وإعمال متعمد لهذا الفلاح في فترات معينة أوصله إلى هذه الحالة التي يعيش فيها الآن وأسمع الآن عن مشروع شروق للتنمية القرية المصرية ومشروع القرية النموذجية واستشعر اهتماما متصاعدا بالقرية المصرية وهذا في حد ذاته شيء جيد وإيجابي ويصوب للنظام الحالي.

عقدت سكرتارية المرأة العاملة والطفل بالاتحاد العام لنقابات عمال مصر بالتعاون مع مركز التضامن العمالي الدولي والنقابة العامة لعمال الزراعة ندوة حول وضع استراتيجية للحد من عمالة الأطفال في مجال الزراعة ، وذلك خلال شهر أغسطس الماضي بالجامعة العاملة.

وفي الجلسة الافتتاحية للندوة قالت السيدة عائشة عبد الهادي سكرتيرة المرأة العاملة والطفل بالاتحاد العام لعمال ومضو مجلس الشورى إن اختيار السيدة سوزان مبارك حرم السيد رئيس الجمهورية ضمن ١٠ سيدات أول على مستوى العالم مهتمات بقضية مكافحة أسوأ أشكال عمل الأطفال من قبل منظمة العمل الدولية يمثل مفخرة لمصر التي صدقت مؤخرا على الاتفاقية الخاصة بالحد من أسوأ أشكال عمل الأطفال لتصبح في مقدمة الدول التي صدقت على الاتفاقيات الدولية الفاتية الأساسية للعمل.

وأضافت أن التنظيم النقابي يشارك في وضع وتنفيذ الاستراتيجية القومية للحد من عمل الأطفال من منظور وطني يتفق مع الاتجاهات الدولية.

وأعلن المهندس محمد عبد العظيم رئيس النقابة العامة لعمال الزراعة: أن الدكتور يوسف والي نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة أصدر قرارا بعدم تكليف مليون و٢٥٠ ألف طفل ريفي للعمل في مكافحة دودة القطن

والآفات الزراعية واستبدالهم بأجهزة لصيد الحشرات دون استخدام المبيدات التي تؤثر على المنتج وصحة الإنسان وأن القرار جاء في إطار خطة الدولة لحماية ورعاية الطفل.

كما أعلن أن المنظمة الدولية للتنمية الزراعية (الفاو) قررت اختيار النقابة العامة للزراعة للتعاون معها في مجال تنمية العمالة وأنشطة عمل الأطفال في الريف كما تم الاتفاق مع المنظمة على عقد أول مؤتمر دولي لمواجهة الفقر في نوفمبر المقبل بالقاهرة.

ومن ناحية أخرى أشاد أحمد حرك نائب رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال مصر ، بالجهود التي تبذلها الدولة من خلال المؤسسات الحكومية والشعبية لمعالجة مشكلة عمالة الأطفال ، وقال إن هذه الجهود تتفق مع المعايير والاتفاقيات الدولية التي كان لمصر دور أساسي في إصدارها .

تصور السكرتارية

وخلاص عمل الندوة تم عرض تصور سكرتارية المرأة العاملة والطفل بالاتحاد حول معالجة قضية عمل الأطفال حيث تشير إحصاءات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء أن حجم عمالة الأطفال في مصر في تزايد مستمر وأن الطفولة العاملة في الريف تشكل الجزء الأكبر من الأطفال العاملين ويرجع ذلك إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لأسر هؤلاء الأطفال وارتفاع نسبة التسرب من التعليم الأمر الذي

دفع بشهرهم إلى دفعهم في سوق العمل .

ومن ناحية أخرى ركز تصور سكرتارية المرأة على تحسين أوضاع الأطفال العاملين وحمايتهم واستقرارهم ، وذلك من خلال إنشاء فصول محو أمية بالاتحادات المحلية العمالية بالمحافظات التي تنتم فيها هذه الظاهرة ، وكذلك مد مظلة العضوية النقابية للأطفال العاملين وأيضا دراسة التعاون مع أصحاب الورش في وضع برامج تدريبية وحرفية للأطفال العاملين لرفع مهاراتهم والراتهم.

كذلك طرح أفكارا لمشروعات تنمية وحرفية للأطفال العاملين وأسهرهم للنهوض بمستواهم اقتصاديا واجتماعيا . وأوضحت الورقة بأنه تم اختيار ثلاث محافظات ترتفع فيها نسبة تشميل عمالة الأطفال وتم التركيز عليها في البداية وفي محافظات الفيوم ثم الشرقية وكفر الشيخ .

كما تناولت الورقة الإطار التشريعي لعمل الأطفال حيث أوضحت مدى اهتمام اللوائح الرسمية بعمل الأطفال بداية من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٠٩ إلى قانون العمل الحالي رقم ١٣٧ حيث نجد أن هذه القوانين وضعت إطارا يحدد المرحلة العمري وينظم الشروط التي يعمل فيها الأطفال في الورش والمصانع .

ومع اهتمام الدولة بالتنمية البشرية والاجتماعية جاء الاهتمام بالطفولة ورعايتها في المقدمة يمثل ذلك في إصدار الرئيس مبارك للعديد الخاصين بالطفل المصري الأول سنة ٨٩/٩٩ والعقد الثاني ٢٠١٠/٢٠٠٠ متضمنا الخطط والسياسات التي تكفل كافة الحقوق اللازمة للاعتناء والنهوض بالطفل نفسيا وصحيا واجتماعيا وثقافيا .

كما حرصت الدولة أيضا على توفير المزيد من الرعاية والحماية لهؤلاء بصدور القانون رقم ١٢ لسنة ٩٦ ، والذي خصص فصلا كاملا لرعاية وحماية الطفل العامل كان أبرزها أنه حظر تشغيل الأطفال قبل سن الرابعة عشر عاما كما حدد الشروط والضوابط التي يتم فيها تشغيل الأطفال ، وكذلك الأعمال والحرف والصناعات التي يعملون فيها وفقا لمراحل السن المختلفة . كما حدد القانون أيضا عددا من الضوابط التي ألزمت بها أصحاب الأعمال عند تشغيلهم للأطفال ومعناها أن يلتزم صاحب العمل بمنح الطفل بطاقة تثبت أنه يعمل لديه وتضمن عليها صورة الطفل وتعتمد من مكتب القوى العاملة .



وأن السيدة سوزان مبارك تسير في هذا الاتجاه وأن مصر قادرة على حل هذه المشكلة ، كذلك يجب تعاون جميع الجهات المعنية للقضاء على أسوأ أشكال عمالة الأطفال ويجب توفير المناخ المناسب لطفل يلعب ويلهو ويتعلم ويعيش طفولته .

الجلسة الختامية

وفي نهاية أعمال الدورة التي استمرت لمدة يومين أكد المشاركون على ضرورة مساهمة المؤسسات الاقتصادية والمالية والمنظمات المدنية المانحة بدعم مشروعات الأسر الفقيرة للحد من الظاهرة ، وذلك من طريق مكافحة التسرب من التعليم واتجاه الأبناء للعمل في سن مبكرة .

كما أعلنت السيدة عائشة عبد الهادي أن السيد راشد رئيس الاتحاد العام للعمال وافق على تنفيذ المرحلة الثانية لبرنامج رعاية عمالة الأطفال في الريف والذي تنفذه السكرتارية بالاشتراك مع النقابة العامة للزراعة ليشمل جميع المحافظات ، وقالت إن الخطة بدأت بمصر ٢٠٠ أسرة فقيرة في محافظات الفيوم والشرقية وكفر الشيخ ويتم منه هذه الأسر قروضا ميسرة لتمويل المشروعات الإنتاجية والشحانات وتم تدريب هذه الأسر على كيفية استخدام المعدات كما أشارت إلى أن محافظ الفيوم وافق على إنشاء ٥ فصول للتعليم الأساسي لقبل أبناء الأسر الفقيرة للتسرب من سن ٨ سنوات إلى ١٤ سنة بجانب فتح ٢٢ فصلا لحو الأمية .

ذلك هو الإطار التشريعي القانوني الذي وضعت الدولة لحماية الطفل العامل إلا أنه ما زالت توجد فجوة هائلة بين القانون والتطبيق في الواقع ويتختم الورقة بأنه لابد من وضع كافة التسهيلات التي تفضل القطاع غير المنظم على أن يكون قطاعا رسميا منظما يساهم مساهمة فعالة ومحسوسة في النشاط الاقتصادي الوطني وأن تسود معايير واشترطات تحمي العاملين فيه .

علي هاشم الندوة

وقد التقت 'العمل' بالسيدة عائشة عبد الهادي سكرتير الاتحاد العام للشؤون المرأة العاملة والطفل للتعرف على أسباب انعقاد هذه الندوة حيث أوضحت أن الهدف هو عمل برامج في محاولة جادة للتعرف على أبعاد المشكلة من ناحية والتعرف على الأسر المغنية لعمالة الأطفال من ناحية أخرى ويتم ذلك من خلال عمل حوار مع هذه الأسر وقد يكون هذه وسيلة من وسائل الحد من عمالة الأطفال وليس إنهمائها لأن هذا حلم صعب تحقيقه على المدى القصير .

وأضافت بأن مسئولياتنا كتنظيم نقابي الذي هو أحد الأجنحة الثلاثية الهيكلي لمنظمة العمل الدولية قد اهتم بهذه القضية منذ أكثر من ٨٠ سنوات وذلك من خلال أول مؤتمر عقد بالفيوم وكان الهدف منه هو توعية الرأي العام المصري بخطر هذه المشكلة كما تم طرح رؤية للتنظيم النقابي في معالجة أبعاد هذه المشكلة .

ومن الطريقة المثلى لمعالجة ظاهرة الحد من عمالة الأطفال تقول :

يجب مواجهة المشكلة بواقعية ومصادقية وأن تكون الروشة مصرية تتفق مع التوجه الدولي

هدفتنا الأخذ بأيدي " الناس الف

القانون الخاص بإنشاء النقابات ومنها نقابة عمال الزراعة فى ديسمبر من العام نفسه .. فهل كان هناك فلسفة معينة وراء صدور هذه القوانين فى وقت متأخر؟

مما لا شك فيه أن ثورة يوليو ١٩٥٢ كانت ثورة اجتماعية شاملة وكانت تستهدف بالدرجة الأولى النهوض بحياة هذا العامل البسيط .. عامل الزراعة أو الفلاح بعيد تجاهها فى القضاء على الإقطاع واحتكازة للأرضى وتطهيرها لكافة عناصر الفساد .. وبالتالى إحادة توزيع هذه الأرضى على

حق فى حماية مصالحه وتحقيق طموحاته ، فلا شك أن الخاصيتين هذا العام يقسمان المجال لحديث عن الدور الذى لعبته ولا زالت تلعبه النقابة العامة للزراعة فى حياة عمالها .. وسهامها فى دفع وازدهار الحياة الزراعية فى مصر .

الحوار مع النقابى جمال الشيخ ، نائب رئيس النقابة العامة لعمال الرى والزراعة ، واكسب صدور قانون الإصلاح الزراعى فى ٩ سبتمبر ١٩٥٢ وإعادة توزيع الأرضى على المصريين من الفلاحين وعمال الزراعة صدور

إذا كان المجتمع الزراعى فى مصر احتفل هذا العام باليوبيل الذهبى لثورة يوليو وما حققته له على مدار ٥٠ عاما ، فإن هذه الفرصة لازالت ممتدة بل وصارت فرصتين بقدوم عيد الفلاح (٩ سبتمبر) الذى يأتى كل عام حاملا معه الأمل وتباركا خلفه الهموم والمشاكل والعثرات التى قابلها فى عامه المتصرم .. وإذا كانت النقابة العامة للرى والزراعة هى إحدى إنجازات الثورة فى قطاع الزراعة فى مصر والتى تمثل الحصن الحصين لكل عامل زراعى بسيط وصاحب

ما الذى قدمته النقابة لعمال الزراعة فى ٥٠ عاما أو بمعنى آخر منذ إنشائها وحتى الآن ؟

نستطيع أن نتخرج ذلك فيما ورد فى لائحة النقابة العامة وأهدافها وهى واحدة من ٢٢ نقابة عامة تابعة للاتحاد العام لعمال مصر ، وكل منها يعمل فى منظومة لرعاية أعضائها .. ثقافيا وتربيا وصحيا واجتماعيا ، فقد حرصت النقابة على تقديم كافة الخدمات لعمالها سواء على مستوى القرى أو على مستوى الجهات التابعة لوزارة الزراعة أو الرى وفى قطاعات الثروة السمكية .. والميوانية .. ولعل أهم هذه الخطوات فى السنوات المنقضية كان هو إنشاء مكتب مركزى لتشغيل عمال الزراعة ومحايتهم من استغلال مقالو الأنصار ومقاوم عمال الترحيل بحيث إنهم كانت تضم الأجر المناسب والكان المناسب للإعاشة وتوفير الضمان الصحية لهم والمستلزمات ضد أخطار المهنة فضلا الشخص الذى ينزل لتطهير الترع لابد أن أوفر له الوسائل الصحية لمحايتهم من أمراض البلهارسيا وغيرها .

ويضيف جمال الشيخ :

أى تنظيم لابد من وجود ترتيب للهيكل التنظيمى له وتقنيته بمعنى أن اختيار النوعيات أو الفئات التى تنتمى للنقابة العامة .. ثم أهدافها ووضع كل ذلك فى لائحة .. وأسلوب عملها ، كل ذلك استغرق فترة طويلة من الزمن لضبطه .. فعلى سبيل المثال كان لابد أن نتأكد أن من يتمنون للنقابة لهم علاقة مباشرة بالعمال الزراعى أو يعملون فى وزارات لها علاقة

تقول إن الستينيات كانت هى العصر الذهبى للعمال والفلاحين .. وأن قوة النقابات اليوم مستمدة من المكاسب السياسية التى تمتعت بسبق نكرها والتي ضمنت استقراريتها ويقاعا حتى اليوم رغم الكثير من الأصوات التى تعالت بإلغاء مشاركة العمال والفلاحين فى كافة القوانين مللين ذلك بأنه لم تعد الحركة العمالية كما كانت فى سابق عهدها .. ونحن لا يسعنا إلا أن نقول الله على ما حققناه .. وعلى أن الرئيس مبارك يدرك ذلك ويعيشه جيدا وهو امتداد لثورة يوليو وبالتالي فنحن حريصون على الحفاظ على مكاسب الثورة والتي جنناها عمال الزراعة بشكل خاص .. والعمال بشكل عام .

ماذا على المستوى النقابى لعمال الزراعة ؟
النقابة العامة للزراعة فى التثقيف .. كان ومازال لها دوراذا لأنها قامت بمحو أمية عمال الزراعة المضمين فى عضويتها وتثقيفهم سواء من الناحية السياسية أو الناحية العلمية والنفسية المرتبطة بنشاطهم .. وكان دائما للنقابة لقاءات على مستوى القرى لشرح كيفية القيام بعملية الزراعة والرى وتقديم الإرشادات لتلاقي أية أخطاء أو عقبات قد تقابل عامل الزراعة أو الفلاح فى عمله ولذلك بالنسبة لتشعبية الثروة السمكية حيث تمخه الدورات التثقيفية إرشادات حول عملية الصيد وكيفية بالإضافة لأسلوب وخدمات الجبان النقيبانية

ويضيف جمال الشيخ :

يجانب تعاوننا مع جهاز تعليم الكبار فى محو أمية عاملنا تعاقدنا مع ٥٥ مركزا ببيع الثقافة

بالنشاط الزراعى ، وبالتالى فالنقابة تقبل العاملين فى قطاع الزراعة أو الرى أو العاملين فى قطاع الثروة السمكية والحيوانية بكل مشكلاته .

كذلك كان لابد من ترتيب بالبيت أولا ثم وضع خطة عمل بعد ذلك ، كل هذه الخطط اختلفت باختلاف العصور والفترات الزمنية المتعاقبة .. كل مجلس إدارة للنقابة العامة خلال هذه الفترات ، ٥ عاما استطاع تقديم ما يمكن تقديمه فى ضوء خبرته والإمكانات المتاحة ، فما تم من ١٩٦٤ وحتى ١٩٧١ يختلف من ٧١ وحتى التسعينيات .. ثم المرحلة الحالية وهكذا .. وفى النهاية هو تواصل لعمال الأجيال .

نحن تحدثنا عن المكاسب التى حققتها النقابة لعمالها على الأصعدة المختلفة .

فترة انطلاق الثورة وما بعدها كانت كافة القوانين تشاركه فيها التنظيمات النقابية ويراعى فيها حقوق العمال بالكامل بحيث أصبح العمال والفلاحين ٥٠% فى كافة التنظيمات التشريعية والسياسية لقد حصل الفلاح على حقوقه بقيام الثورة وأصبح دور النقابات الآن هو الحفاظ له على هذه الحقوق والمكاسب بجانب مسئوليتها الأساسية من قضية الإنتاج .

ازدهار شعبى ونقابى

هل كان نقابا لدور فى تحقيق بعض أو المزيد من المكاسب السياسية لعمال الزراعة فى فترة ما ؟

فترة الستينيات كانت فترة ازدهار شعبى ونقابى شامل فى شتى المجالات ، نستطيع أن

الابة"!!



تصوير: أحمد عبد الحامد

أجرى الحوار : مجيب رشدي

المعلمين ، وتم ذلك على مراحل ولم يتم خلال مرة واحدة إلى أن امتهك الفلاح أرضه .. وخلال هذه الفترة أعطت الثورة الفلاح حق في تنظيم أو تشكيل تنظيماته سواء في شكل جمعيات أو نقابات محلية على مستوى القرى والجان تحمى مصالحه لكي تضمن الحق لكل من امتلك في الحفاظ على أرضه مع استطاعته في أن يحصل مطالبه بطموحاته من خلالها .

الذى لعبه السد العالي في حماية الأراضي الزراعية والحفاظ عليها وزيادتها ، وبالتالي فإن مشاكل العمالة التي كانت موجودة في الماضي لم تعد بنفس الصورة وإنما أصبحت الزراعة المصرية حالياً تساعد في خلق فرص عمل جديدة والسعي لحل كافة العقبات التي قد تواجه العمال لمزاولة نشاطهم بسهولة مشكلة تلاشت ويستطرد :

" عمال التراحيل " وهي المشكلة التي تناقمت في فترة من الفترات السابقة كان سببها هجرة أصحاب الأراضي وتمكنهم في هذه العمالة والحصول عليها بأقل الأجور .. ولا يعنيه شيء سوى الحصول على زراعة أرضه ، الآن وبعد قوانين الإصلاح الزراعي وبعد التقنين الذي تم .. ودور النقابة وتسجيل العمالة أصبح كل شيء موجوداً ومباحاً وأصبح هناك حفاظ على حقوق هذه العمالة وأصبحت تعمل من خلال مشروعات قومية وليس لمصايب أفراد .. ونحن نقوم بتوفير فرص العمل المؤقتة لهؤلاء ولكن بشكل يضمن حصولها على حقوقها بعيداً عن كل صور الاستغلال الذي كانت تعاني منه في الماضي، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فنحن الآن بصدد إنشاء مكتب لإلحاق العمالة بالخارج بوزارة طبقاً لقانون العمل الموحد الجديد الأول تنظيم العمالة داخلياً .. ومساعدة العمالة على إلحاقها بالبورس الأخرى مع توفير الضوابط التي تضمن للعامل حق وسبل معيشته بالخارج عيشة كريمة .

ومرسي علم لبناء شاليهات وعمارات سكنية كمصايف للعمال، بالإضافة لتنظيم رحلات منتظمة سنوياً للحج والعمرة، الأهم من هذا كله هو صندوق التكافل الاجتماعي .. حيث يشترك العضو بجنبه واحد يغطي ثلاث حالات أساسية : الوفاة والعجز والإصابة (الكلى) والعجز الإصابى (الجزئى) وتصرف منها بالنسبة للحالة الأولى ١٠٠٠ جنيه وبالنسبة للحالة الثانية ٢٠٠٠ جنيه وبالنسبة للحالة الثالثة ٢٠٠٠ جنيه بعد أقضى ٥٠٠٠ جنيه .. ولدينا حوالى متوسط ٢٠ حالة شهرياً .

هل اختلقت طبيعة مشاكل عمال الزراعة منذ تأسيس النقابة وحتى الآن ؟

تعيش مصر حالياً نهضة زراعية بقيادة د. يوسف والى نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة واستصلاح الأراضي .. وبالتالي كافة الأجهزة التابعة لوزارة الزراعة والتي تعمل تحت إوائها من مراكز بحوث .. بنوك التنمية بنوك القرية أصبحت تعمل في منظومة شاملة هدفها مصلحة الفلاح المصرى وزيادة الرقعة الزراعية وتطوير أسلوب الزراعة في مصر .. والتطوير في مجال الحاصلات الزراعية بحيث يكون هناك اكتفاء ذاتي فيها ونسعى للتصدير في ظل المتغيرات المالية واتفاقيات الجات ونظام العولة .. وكل ذلك جعل القائمين في مصر على رأسهم د. يوسف والى يضعون النظام الذي يواكب هذه المتغيرات لوضع مصر على الخريطة باعتبارها البلد الزراعي الأول لوجود نيلها العظيم وحضارتها العظيمة .. ولا نستطيع أن نغفل الأثر الكبير

العالية على مستوى الجمهورية لتثقيف وتوعية عمال الزراعة والري ، أيضاً تشمل عملية التثقيف تدريب القيادات والعمال داخل المحافظات التابعة لها هذه المراكز وهذا الموضوع أصبح الآن هو شغلنا الشاغل لتطوير الفول لأنها هي أساس أي تقدم .

وماذا على الجانب الصحي ؟ نحن متعاقدون .. مع عدة مستشفيات خاصة وعامة لخدمة أعضائنا وتقديم العلاج المناسب لهم مع تغطية لكافة النفقات وبالأخص في الحالات الصعبة والحرجة ونحن نبذل جهوداً مكثفة من خلال الاتحاد العام للعمال للنهوض بالتأمين الصحي ومستشفيات لأنه لا يقدم حالياً الخدمة العلاجية المطلوبة.

وتأميناً ؟ عمال الزراعة العاملون في أجهزة الدولة يطبق عليهم النظام العام للتأمينات (حكومة أو قطاع أعمال) أما عمال الزراعة فيطبق عليهم القانون ١١٢ وكان يعطى حداً أدنى (حوالى ٦٥ جنيه) .. لولا أن سارنا وتأثير الموضوع في الاتحاد العام .. وأبعد النظر ولن يصدر أي قانون جديد خاص بالتأمين الاجتماعي إلا بعد مناقشة الاتحاد العام والنقابات العامة حتى يتفق مع ظروف واحتياجات الناس والعمال .

التكافل الاجتماعي لعمالنا

اجتماعياً و تربوياً ؟ لدينا حالياً عمارتان للمصيف بجمصة يتم تملكها لعمال الزراعة من خلال أسهم .. كذلك نحن نصدد شراء أراض في رأس البر وبلطيم

عمال الزراعة .. تحو

نظرا للدور الهام الذي يلعبه عمال الزراعة في اقتصاديات معظم الدول العربية، اهتم مكتب العمل العربي بدراسة أوضاع هؤلاء من حيث شمولهم بقوانين التأمينات الاجتماعية في البلدان العربية، ذلك أن هؤلاء العمال كغيرهم من عمال الصناعة والتجارة يتعرضون لنفس المخاطر ولكن نظم التأمينات الاجتماعية في معظم البلدان العربية تجاهلت هذا القطاع العريض من العمال .. لهذا قام مكتب العمل العربي بدراسة عن "عمال الزراعة في الدول العربية والتأمينات الاجتماعية" وتضمنت هذه الدراسة المقصود بعمال الزراعة وموقف التأمينات الاجتماعية منهم ، وانتهى المكتب إلى عرض الأمر على الندوة العربية الثانية للتأمينات الاجتماعية التي أصدرت في هذا الموضوع عددا من التوصيات.

■ برين عبدالرحمن

عمال الزراعة الدائمون

تسري أحكام نظام التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ على الفئات الآتية:

١- العاملون الدائمون بالجهات الإدارية للدولة والهيئات العامة والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لأي من هذه الجهات وغيرها ، والوحدات الاقتصادية بالقطاع العام ، وتطبيقا لذلك يخضع لأحكام هذا النظام العاملون الدائمون بهذه الجهات ، كما يخضع له كل من تربطه بهذه الجهات علاقة تعاقدية أو عرضية.

وعلى ذلك فإن عمال الزراعة الدائمين والمؤقتين الذين يعملون بالحكومة والقطاع العام يخضعون لأحكام قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ شلتهم في ذلك شأن باقي العاملين في تلك الجهات.

٢- العاملون بالقطاع الخاص الذين تتوافر لهم الشروط الآتية:

أ- أن يكون المؤمن عليه خاضعا لقانون العمل.

ب- ألا تقل سنه عن ١٨ سنة.

ج- أن تكون علاقته بالعمل التي تربطه بصاحب العمل منتظمة، ويستثنى من هذا الشرط عمال المقاولات وعمال الشحن والتفريغ. وتعتبر علاقة العمل منتظمة وفقا لقرار وزير التأمينات رقم ٢٨٦ لسنة ١٩٧٦ إذا كان العامل الذي يزاوله العامل يدخل بطبيعته فيما يزاوله صاحب العمل من نشاط أو كان يستغرق ستة أشهر على الأقل.

ومن مقتضى ذلك أن كل من يعمل بالقطاع الخاص يخضع لهذا النظام منذ بلوغه سن

أوصت الندوة العربية الثانية للتأمينات الاجتماعية الدول العربية باتخاذ الخطوات التالية:

س- مد مظلة التأمينات الاجتماعية لعمول بها لعمال الصناعة والتجارة إلى عمال الزراعة الدائمين على أن يحدد المقصود بهم .

ز- وضع نظام خاص لعمال الزراعة المؤقتين يتناسب وظروفهم من حيث التمويل ومن حيث المزايا التي تقرر لهم .

ح- وضع نظام يشمل جميع عمال الزراعة بغض النظر عن طبيعة عقود عملهم.

ط- وضع اتفاقية أو توصية خاصة بالتأمينات الاجتماعية لعمال الزراعة تحدد فيها القواعد والاسس وفروع التأمينات الاجتماعية الواجب تطبيقها عليهم .

والسؤال هو : ماذا فعلت مصر لتوفير الحماية الجماعية لعمال الزراعة؟

كان من أهم المبادئ التي قامت ثورة مصر من أجل تحقيقها مبدأ "تحقيق العدالة الاجتماعية" بمعنى إعادة توزيع الدخل القومي لصالح الطبقات الفقيرة وتبجيل التفاوت بين الطبقات ومن شأن ذلك تحقيق الآن الاجتماعي وتوفير الاستقرار والتناكس بين فئات المجتمع ، لذلك وضعت الثورة خطة محكمة لتطبيق نظم التأمينات الاجتماعية باعتبارها الوسيلة الفعالة لتحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية على أن يتم تطبيقها تدريجيا لنشمل خلال فترات معينة كافة الفئات المنتجة وأسره من بعدهم ، وقد أصدرت الدولة التشريعات اللازمة لتنفيذ الخطة المشار إليها وأصبح كافة المواطنين ومنهم عمال الزراعة ، متلقين بنظم التأمينات الاجتماعية وفقا لكآتي:

ما الذي يمكن أن نقوله عن تكوين الجمعيات الزراعية وتأسيس بنوك الائتمان الزراعي في حماية الفلاح وتوفير احتياجاته ومساعدته في الحصول على قروض لاستكمال مشروعاته الزراعية ؟

جميع التنظيمات التي نشأت في ظل الثورة وفي ظل الـ ٥٠ عاما الماضية .. كان لها أهداف .. وقد عملت هذه الأجهزة على تحقيق أهدافها ولتطوير من نفسها بما يتناسب مع المتغيرات بمعنى أن تلك التنمية بدأ بعدة فروع وانتشرت على مستوى القرى بالكامل وقام بتقديم سلف واحتياجات الفلاح المختلفة في خلال توجيهات سياسية ومن خلال خطة عامة للدولة نفس الشيء بالنسبة للجمعيات الزراعية سواء بالاتحادات التعاونية فالحركة التعاونية تعتبر حركة لها دورها في المجتمعات النامية لأنها تمثل كتلتا صغيرة تعمل بشكل متناهي لتوفير احتياجاتها وحل ومناقشة مشاكلها .. ونحن كنا نقدرنا ليسر الملاك الكبار، ولكن قضية من يملك ٣ أفدنة وأقل .. مثل العامل الأجير .. مثل الصياد البسيط .. هذا كله تابع للاقتصاد المتنامي .. وهدفنا في النهاية هو مساعدة الناس الغلبة !!

علما مؤخرا أن هناك بروتوكول أو اتفاقية بين النقابة العامة للزراعة وكنية الزراعة بهامسة عين شمس .. نود أن نلقى الضوء عليها والنتائج التي ساعدت على عامل الزرمة منها ؟

هذا البروتوكول تم توقيع بين النقابة العامة للزراعة وكنية الزراعة جامعة عين شمس قسم الاقتصاد الزراعي لتنظيم هذنا كاملة للتنمية الريفية الشاملة إعداد روك لتنفيذ خطة تنمية طويلة المدى ستتبعها دورات تخصصية في قنا وسوهاج والفيوم وكفر الشيخ والمنوفية والشرقية كافة أنواع النشاط الريفي .. ستهتم بالزهرل الذي في المحافظات المختلفة للتنمية الريفية ومنع القروض للمشروعات المختلفة سواء في تربية المواشي أو النحل .. إلخ .. وهذا الشروع الجديد بمثابة تراو بين قيادات العمل النقابي وبين القيادات العلمية الأكاديمية بحيث يصبح العلم في خدمة المجتمع .. بعد ذلك سيكون هناك تنسيق بين النقابة وكنية الزراعة المذكورة في وضع قاعدة بيانات بها حصر للأسر الريفية الموجودة على مستوى المحافظات التي في حاجة لتنفيذ هذه المشروعات .. وأتصور أن هذا المشروع الجديد سيكون هديتنا لعمالنا خلال احتفالنا بعيد العمال (اليوم العالمي) واحتفالنا معها هذا الشهر بعيد الفلاح

ت مظلة التأمينات

على الأقل وكذا حائزي مثل هذه المساحة يخضعون لنظام التأمين الاجتماعي المطبق بالقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ ، كما يخضع لهذا النظام كل ماتتوافر له صفة الشركاء المتضامنين في شركات التضامن والتوصية البسيطة والتوصية بالأسهم، وكل من تتوافر له صفة المدير المسئول في الشركات ذات المسئولية المحدودة ، وكل من تتوافر له صفة عضو مجلس الإدارة أو العضو المنتدب في شركات المساهمة، وكل مدير مسئول في الشركات ذات المسئولية المحدودة، وكل من تتوافر له صفة العضوية في الجمعيات التعاونية الإنتاجية ، كل هؤلاء ينتفعون بنظام التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ والذي يسري على أصحاب الأعمال ومن في حكمهم إذا كانت الشركة أو الجمعية تمارس نشاطا زراعيا.

الزراعة الدائمة، ويخضع ضمن العمالة المؤقتة للتأمين بنظام التأمين المطبق بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨٠ .

٢- ملاك الأراضي الزراعية ، غير الحائزين لها ، ممن تقل ملكيتهم عن عشرة أفدنة. ٣- حائزو الأراضي الزراعية الذين تقل حيازتهم عن عشرة أفدنة سواء كانوا ملاكا أو مستأجرين بالأجرة أو بالمرأعة.

وعلى ذلك فإن انتفاع الزراعيين بنظام التأمينات الاجتماعية يقتصر على العاملين لدى غير الدائمين أو مؤقتين وإنما يمتد ليشمل ملاك الأراضي الزراعية ومستأجري الأراضي الزراعية إذا كان نصاب الملكية أو العيارة يقل عن عشرة أفدنة.

كبار الملاك والحائزين

تسري أحكام نظام التأمين الاجتماعي على أصحاب الأعمال ومن في حكمهم الصادر بالقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ على كل من يزاول لحساب نفسه نشاطا تجاريا أو صناعيا أو زراعيا والحرفيين وغيرهم ممن يؤدون خدمات لحساب أنفسهم من الفئات الآتية:-

١- الشركاء المتضامنون في

شركات

التضامن

والتوصية

البسيطة

والتوصية

بالأسهم.

٢- المليون في الشركات ذات المسئولية المحدودة.

٣- أعضاء مجالس الإدارة والأعضاء المنتدبون في شركات

المساهمة في القطاع الخاص.

٤- الأعضاء المنتسبون في الجمعيات التعاونية الإنتاجية الذين يشتغلون لحساب أنفسهم.

٥- مالكو الأراضي الزراعية التي تبلغ مساحتها عشرة أفدنة فأكثر.

٦- حائزو الأراضي الزراعية التي تبلغ مساحتها عشرة أفدنة فأكثر سواء كانوا ملاكا أو مستأجرين بالأجرة أو بالمرأعة أو معا.

وعلى ذلك ، فإن ملاك الأراضي الزراعية الذين يصل نصاب ملكيتهم إلى عشرة أفدنة

الثامنة عشرة طالما كان خاضعا لقانون العمل بشرط أن يكون النشاط الذي يزاوله يدخل بطبيعته في نشاط صاحب العمل أما إذا كان النشاط الذي يزاوله العامل يغير النشاط الأصلي لصاحب العمل فلا يخضع العامل لنظام التأمين الاجتماعي إلا إذا كانت علاقة العمل مستمرة لمدة لا تقل عن ستة أشهر.

وعلى ذلك فإن عمال الزراعة الذين يزاولون ذات النشاط الذي يزاوله صاحب العمل أي الذين يعملون في منشآت زراعية يخضعون لأحكام قانون التأمين الاجتماعي اعتبارا من بلغهم سن ١٨ بصرف النظر عن مدة التعاقد ويتميزون من العمالة المنتظمة أما إذا التحق عامل الزراعة للعمل في نشاط يغير في طبيعته نشاط صاحب العمل فلا يخضع لنظام التأمين الاجتماعي إلا إذا كانت مدة التعاقد لا تقل عن ستة أشهر.

عمال الزراعة المؤقتون

تسري أحكام نظام التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨٠ على الفئات التي لاتخضع لأحكام قوانين التأمين الاجتماعي والتأمين والمعاشات طبقا للولايات التي يصدر بها قرار من وزير التأمينات.

وقد حددت اللائحة التنفيذية لهذا القانون والصادرة بقرار وزير التأمينات رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٨٠ الفئات المتلفة بنظام التأمين المطبق في الآتي:-

١- العاملون المؤقتون في الزراعة سواء في الحقول والحدائق والبساتين أو في مشروعات تربية الماشية أو الحيوانات الصغيرة أو الدواجن أو في المناحل أو في أراضي الاستصلاح والاستزراع .

ويقصد بالعاملين المؤقتين في الزراعة كل من تقل عائلتهم لدى صاحب العمل عن ستة أشهر متصلة إذا كان العمل الذي يزاوله لا يدخل بطبيعته فيما يزاوله صاحب العمل من نشاط.

يعني أن كل عامل زراعي لا يتنفع بنظام التأمين الاجتماعي المطبق بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ، إما لأن العمل الذي يزاوله لا يدخل بطبيعته فيما يزاوله صاحب العمل من نشاط ، ولما أن علاقة العمل تقل عن ستة شهور فيما يزاوله صاحب العمل من نشاط ، وإما لأن علاقة العمل تقل عن ستة أشهر فإنه يخرج من نطاق عمال

حتى لا يكون التصدى للفساد مج

حيث تم مؤخرا اتهام الرقابة الإدارية للمسئول عن إدارة البنك الرئيسي للتنمية والإثتمان الزراعي بالمشاركة مع بعض معاونين بجريمة رشوة وفساد .

كما تم توجيه اتهام آخر إلى المسئول الأول عن قطاع الأخبار بالتليفزيون بتلقي رشوى مقابل استضافة بعض الشخصيات الطبية في برنامج صباح الخير يا مصر. وهذه القضايا وأمثالها تصنعنا أمام واقع يدفعنا إلى ضرورة فتح العينين، وإرهاق السمع ، لأى تصرف غير مشروع ، مهما كانت قوة فاسد ، ولأا نسمع في كل المواقع بمضمارات الفرافسة، من هواة خيانة الأمانة للإنسان والأوطان ، خاصة وأن الدولة نفسها ، لاتتوانى عن شرب بئر الفساد ، مهما طالت مراكز قيادية، ولاتتدخل ، وبثقة لذلك ، فقد أودع في السجن وزير ، مثل محيي الدين الفريب ومحافظ ، مثل ماهر الجندى ومفكر "متمارك" مثل سعد الدين إبراهيم!!

وتصميمنا على مواجهة الفساد والإفساد سيبيلى كسفرل مارد ، يتسع النضال اليومى لهماهينا ، ولتنظيماتنا السياسية والنقابية، لتطهير الوطن من الخبيل التى تريد أن تجر عريته إلى اسطبل الفساد ، وهو تصميم يرتفع إلى مستوى تفجير قدراتنا على عمل جاد ، لايتكى بتريدي الشعارات ، باعتبار أن الصوت الصارخ هو مجرّد صخب عاقر .

ويؤكد ذلك أن يتجه الجميع إلى قضية الإنتاج ، باعتباره العامل الاساسى الذى لاينبى عنه لاجتياز

مشروع منجم الفوسفات فى الصحراء الغربية الذى تم استثمار مئات الملايين من الجنيهات فيه ، ثم تبين أن بيت الفبيرة الذى قدم الدراسة عنه ، كان يعتمد فى تقديره على تجميل كاذب لمشروع يرقم على غير أسس إنتاجية .

ولقد شهدت قاعات المحاكم ولازالت قضايا لأطباء فاسدين، منهم طبيب الأسنان الذى قدم للمحاكمة بتهمة ارتكاب أعمال منافية للأداب بعيادته .. كما شهدت قضايا عديدة لأطباء مزيفين ، يمارسون الطب جهارا نهارا دون أى رقابة!!.

- وشهدت المحاكم قضايا لمسئولين فى الأحياء ، منهم رئيس حى شرق الإسكندرية الذى ضبط متلبسا برشوة ، وقضية الاستيلاء على أموال نادى الشمس ، ومتهم فيها ٢٠ عضوا من مجلس إدارة النادي .

- ومن القضايا المصارخة القضية المعروفة بقضية نواب القروض - والمتهم فيها ٢٢ مسئولا، من بينهم ١٤ هاربين ، وقد صدر الحكم بشتائم بالسجن لمد مختلفة وتضمنت حيثيات الحكم أسف المحكمة لعدم توقيعها الحكم بإحالة أورافهم إلى اللقى ، إلى إعدامهم، ولغلت هذه القضية النظر إلى ثوب أموال البنوك من خلال قروض ، وصلت إلى حوالى ١٥ مليار جنيه، حصل عليها بعض رجال الأعمال ، دون ضمانات كافية، ثم هربوا إلى الخارج ، أو تفرّشوا من السداد فى الداخل ، ورفعت البنوك بشتائم ٨٥٢ قضية.

ومن الظواهر المؤسفة أن يمتد الفساد إلى البنوك المتخصصة

وتطهير بعض الأقواء التى تجعل من نفسها مغارات للصوص الأفاط.

● ومصر فى هذه المرحلة يقو خطاها "مباركة" زعيم شهد له الجميع بالطهارة، ولما فى قلبه خفقات بحب مصر، وعطاء متجددا يستطو ويمتدا ، ومن حق علينا أن نكون دائما معه بالمزم الذى لايرتد ، والإرادة التى لاتلن .

ولذا كان فى كل بلاد الدنيا فساد وفاسدون ومفسدون، وفى كل بقاع الأرض رجال ونساء يستغلون مناصبهم ، ويرشون ويرتشون ، فإن علينا أن نتصنع مع القائد للفساد، وأن نظارذ رموزه، حتى نتجنب إذهاب، أمثالا لمقولة جمال الدين الأفغانى قولم تكونوا ومولا ، لما نهضتمكم الكاتب!.

● وفى ثورة التطهير التى اندلعت هذه الأيام ، لاتخلو جريدة من صفحات مطولة عن قضايا فساد أمام القضاء ، أبطالها من النجوم الإدارية الذين تمتلئ الصحف بإعلاناتهم الدعائية ، من أمثال رئيس شركة النصر للسيوكات الذى استطاع إهدار مايزيد على ١٤٠٠ مليون جنيه ، ومعه عصاية من سكرتيرته الخاصة، وسبع عشرة قيادة أخرى فى الشركة . . ومن أمثاله تصرف المسئولين عن مصنع حديد أسوان الذى اتضح أنه مشروع وهمى ، وتبين أنه سيلحق بال دولة خسائر بمليارات الجنيهات، وكان يقوم على أساس استيراد مصنع قديم من كوكميسبورج عمره ٤٠ عاما ، وعمل بتكنولوجيا قديمة، ملوثة للبيئة، وكان سعر شرائه باهظا . ومن أمثال الفساد ، التعاقد على

● ونعنا مراسم الاحتفال بالذكرى الخمسين لثورة ٢٣ يوليو باعتبارها أكبر تحول اجتماعى عرفته مصر ، بعد أن أصبح الحكم بيد أنفائها ، لتتواصل أفكار الاستقلال والتحرر، والاعاق عن حقوق الإنسان.

وتسنى كل وطنى أن يكون الاحتفال الماشد تعبيرا جادا عن نزوع التطور المصرى نحو المستقبل ، لتسب علينا رياح التنمية والاستقرار بمضامينها الروحية والاجتماعية والمالية، بحيث لاظلم بعد الآن للحصول على لقمة خبز، أو جرة ماء، أو الانتحار فى أوتوبيس ، أو الحصول على مسكن ولو فى المقابر !!.

وجدنا العهد لمر بان تستمر جهونا وجهانا لرفض أى تيار يهبط إلى توثيق يد الجماهير بالحبال ، أو ختم فمها بالشمع الأحمر ، أو تكتيب لسانها بالمسامير ، أو وضع البيض فى المناصب والمواقع ، دون نظر إلى كفايتهم أو صدق وطنيتهم ، وإنما لأنهم يحملون فى جيوبهم شهادة تأمّن على حياتهم ، باعتبارهم من قسيلة النشويات التى لاتؤذى أحدا ، ولا تغضب أحدا ، ولا تحدث تلبكا فى المعدة لأحد ، فهؤلاء يستمتعون بالصياة دون أن يلحقهم تجعد فى الوجه، أو تصيبهم نوبة فى القلب، لأنهم لايتكلمون بالحق أحدا ، ولا يقولون بالصرخة شيئا!!.

● وتجديد العهد لمر يعنى أن نرفض الفساد، وأن نتعقب المفسدين، دون صمت أو مهانة، فبالصمت نأصم ويصبح خطيئة، والوطنية تقتضى تعميق روح الانتماء، والجدع عن تجميل الكذب،

مرد بالون إعلامى !!



العلماء لكل لم، تقتضى حسن العلاقة وصدها بين التحديد والتنفيذ، بين التفكير والتطبيق، والفرصة أمامنا لأزمات متاحة، فلدينا الأرض المعطاء، ونيل مصر الخالد، ومساتح الأرض من خامات .

وقبل هذا وبعدة، لدينا الإرادة فى أن نحرق من حياتنا الأوراق الممتلئة غنا وترايا .

وأن نحارب الضياع ، والفساد، والمحسوبية، بجمعى أشكالها ومستوياتها ، وأن نسمي لإنشاء حياة حافلة للوطن فى المستقبل، تكافئ ماخيه التليدا .

، والاحتباس داخل البيوت ، وقضاء الوقت فى كسل وتناؤب .

● إن مقاومة الفساد سواء كان هذا الفساد انحرافا ، أو سلبا للأموال ، أو انخفاضا فى معدلات الإنتاج ، استغفر الكاتب أئيس منصور لينادى فى عهده "مواقف بحرية الأهرام" إلى فصل ٨٥٪ من مال الحكومة والقطاع العام. مقاومة الفساد بكل صوره، أمر يجب التصبى له، ليس بالكلام الضامى الذى يعتمد على التشنجات الساننية، وإنما ضرورة حياة لمجتمع يواجه زيادة مرعية فى عدد السكان ، هو ضرورة لتوفير

، وهو الأمر الذى أدى بالكثيرين إلى البحث عن عمل إضافى أيا كان ، مما يؤدى إلى استهلاك وقت وطاقة العامل ، بحيث يعود إلى عمله الدائم فى اليوم التالى منصرف المزاج ، منهوك القوى. كما أن تشريعنا لكسف أسهم فى ضعف الإنتاجية بما يمنحه من إجازات متعددة الأشكال والأنواع بحيث إذا كانت مناسبة الإجازة تقع فى يوم الراحة الأسبوعية يصبح تلقائيا متنها له فى أول أيام العمل التالية. رغم صدور فتوى قضائية من مجلس الدولة تقدر أن يوم التأسيس له منافع يوم الراحة الأسبوعية فإن أحدهما يلقى الآخر ، حيث يكون الغرض من تشريع هذه الراحة وهو المشاركة فى الاحتفال بالناسبة القومية أو الدينية قد تعلق.

وقد لوحظ تردد الدولة فى منح الإجازة فى بعض المناسبات بحيث تمنحها ثم تلقها . وفى شهر رمضان المبارك تنقل ساعات العمل ، لتصبح عشرين ساعة فى الأسبوع المصالح التى تعمل خمسة أيام ، و٢٤ ساعة للمصالح التى تعمل ستة أيام.

وفى اليابان رفضت المنظمات النقابية والعامة اقتراح الدولة بتخفيض ساعات العمل ، وأصررت على أن تبقى كما هى من أجل مزيد من الإنتاج ، وزيادة الدخل للدولة والأفراد .

وإذا كانت الإجازات قديما فرصة للترفيه والتغيير والنواد ، فإنها فى أيامنا هذه صارت بسبب الأعباء المعيشية والأزمات المروية مجرد مناسبات لاستيقاظ المتأخر

الظروف التى نواجهها ، بمعنى أن يتحول الإنتاج وزيادته وتطويرة إلى قسبة قومية، تحشد من أجلها الجهود ، وتجدد الإمكانات ، والإنتاج هو محصلة القوسات القسمة المعروفة، وتقلعها فى علاقة مصيصة، وهى "رأس المال" والخامات "والألات" والقوى العاملة" والإدارة.

ورغم الجهود المبذولة من جانب الدولة لحل مشكلات الإنتاج ، فإن الطريق ليس سهلا:

ففى مجال الإنتاج الصناعى لابد من توفير المستلزمات والخامات، وعلاج بعض المشكلات مثل انقطاع التيار الكهربى ، ومزيد من الإصلاح للنظام الضريبى الملى، بالتعقيدات ، ووضع سياسة رشيدة للتسويق.

وفى مجال الإنتاج الزراعى : فإنه لاتزال هناك فجوة غذائية بين المعروض والمطلوب ، الأمر الذى يتم بسببه اللجوء إلى الاستيراد من الخارج ، بما يؤدى إلى خلل فى ميزان المدفوعات . وفى هذا المجال ، فإن متوسط أيام العمل الزراعى نحو ٤٠٪ من أيام السنة، بينما ٦٠٪ من أيام السنة تعتبر أيام بطالة.

ولاشك أن ضياع الوقت أو الاستغلال غير الاقتصادى له يعتبر من صور الفساد الإنتاجى ، وكذلك ضياع المواد نتيجة التلف لسوء التخزين أو الضياع خلال التشغيل. ومن صور الفساد الإنتاجى الانخفاض المستمر فى إنتاجية العامل ، والذى يرجع أحيانا لأسباب يتدرج بها العامل ، مثل الانفصال حاليا بين الأجر ونفقات المعيشة إلى درجة الشعور بالإحباط

مصنع السبيلى للأحذية

رفيق السبيلى وشركاه

EL Sebily shose Factory
Rafik El sebily & co.

قليوبية-مدخل بنها القبلى- شارع رفيق السبيلى
ت: ٢٢٢٥٥٢٢ - ٢٢٢٥٣٩٩ - ٠١٢ - فاكس: ٠١٢/٢٢٤٨٦٢



مهرجان السياحة والتسوق ضعيف بحكم الجمهور ..

قصدتم إجراء دراسة قبل بداية المهرجان حول الشرائع التي يمكن جذبها لهذا المهرجان فكانت النتيجة أن السائح العربي والسائح من دول الكومنولث هم الفئة المستهدفة من البداية ، وبدأت الحملة الدعائية في الفضائيات العربية والإعلانات في الصحف وعلى شبكة الإنترنت كما تم إعداد جميع الطبعات التي تخص المهرجان بجميع اللغات وتحوى بداخلها تفاصيل المهرجان وبدأ توزيعها على السفارات والمكاتب السياحية قبل بدء المهرجان وأكد الوزير بأنه يمكن توسيع قاعدة المشاركة في المهرجان للمعافظات بشرط قيام المحافظة بإبداء رغبة في المشاركة والتعاون مع اللجنة التنفيذية العليا للمهرجان وأن يتأخر لديها طلبة فنية وعوامل جذب سياحية ، ومنتهج قابل للتسويق ، فمهرجان السياحة والتسوق مهرجان قومي من حيث المشاركة الواسعة لوزارات وأجهزة الدولة ومؤسسات وتنظيمات القطاع الخاص الصناعي والتجاري .

وقال الوزير : لقد أكدت الأرقام أن المهرجان قد نجح في رفع نسبة الإشغال الفندقية بالمعافظات المشاركة حيث وصلت إلى أكثر من ٩٠ ٪ وأنه قد تم تشكيل أكثر من مجموعة عمل لمراقبة أداء المنشآت الفندقية والتأكد من خدماتها ، وقد أكدت الإحصائيات الواردة من وزارة الداخلية (إدارة الجوازات والهجرة) وصول عدد ٤١٩٣٤٨ سائحاً في الأسابيع الثلاثة الأولى بعدد زيادة ٢١,٥ ٪ مقارنة بنفس الفترة في مهرجان العام الماضي وكان من بينهم ١٣٢,٣٣ سائحاً غريباً بنسبة زيادة أكبر تصل إلى ٢٢,٦ ٪ ووفقاً لتقرير وزارة التمرين والتجارة الداخلية فقد حققت المبيعات التجارية زيادة بنسبة ٢٥ ٪ وطبقاً لنفس التقرير

انتهى أخيراً مهرجان السياحة والتسوق الذي عقد في الفترة من ٢٠ يناير إلى ١٩ أغسطس بعدد من المدن الرئيسية بمصر بالقاهرة والإسماعيلية وبويعسعيد وشرم الشيخ وأسند الستار على أحداثه .. ولكن لم يستل الستار على سؤال يلح على أذهان الكثيرين وهو ما فائدة هذا المهرجان المستهلك العربي الذي يستهدف إقامة هذا المهرجان بالدرجة الأولى في هذا الوقت من العام وما فائدة المهرجان كذلك المستهلك المصري؟ وهل لاقى مهرجان السياحة والتسوق هذا العام نجاحاً رغم موجة الصرع القاسية التي تعرضت لها بلادنا مؤخراً؟ أسئلة عديدة نحاول أن نجيب عنها في السطور التالية :

في البداية يؤكد الدكتور ممدوح البلتاجي وزير السياحة أن مهرجان السياحة والتسوق يضيف دائماً بعداً تصديرياً مباشراً من خلال ترويجه للمنتجات السلعية خاصة الصناعية حيث يقد إلى البلاد السائح الذي يشتري مباشرة تلك المنتجات بالإضافة إلى إتفاق المعتاد .

وأضاف أن هذا المهرجان إضافة قوية للأجندة السياحية المصرية التي تضم حتى الآن ٣٢ مناسبة وحدثاً فنياً ورياضياً وقد أكد المهرجان أن السياحة خدمة تصديرية بالدرجة الأولى وأن مهرجان العام الحالي في نوره الخامسة تميز بالإيجابية من حيث مشاركة القطاع السياحي حيث بلغ عدد الفنادق المشاركة ٢٢٤ فندقاً بزيادة قدرها ٣٦ ٪ من العام الماضي إلى جانب ٥٨ مطعمًا ومحلاً سياحياً بزيادة قدرها ٤٥ ٪ و٦٣ شركة بزيادة بلغت نسبتها ١٥ ٪ بالمقارنة بالعام الماضي وقدمت بعض الفنادق حوالي ٢٢ جائزة لرتادي المهرجان وأكد سيادته بأنه

متابعة :

نجوى لطفي

ماز بحكم المسؤولين

فقد نهجت الأجهزة الرقابية في منع السلع المهربة بصورة سمحت بترويج البضائع المصرية المتميزة . وهكذا يحقق المهرجان كما يقول الوزير ويؤكد الطبيعة التصديرية الواضحة لصناعة السياحة المصرية الواعدة.

رد ضريبة المبيعات فوراً
كذلك أكد محمود محمد على رئيس مصلحة الضرائب على المبيعات أنه تقرر لأول مرة هذا العام رد ضريبة المبيعات فوراً لرواد المهرجان من خزينة الجمارك بصالة السفر بدلاً من استردادها من البنوك كما كان متبعاً من قبل . وأكد أن رجال الجمارك يقومون بالتأكد من فاتورة الشراء وأنها خلال شهر التسوق بحيث لا تقل المشتريات عن ٥٠٠ جنيه مقابل ٤٠٠ جنيه الصام الماضي مع اعتماد أصل الفاتورة وأصل نموذج ٤ الخاص بالضريبة ، والذي يحصل عليه المشتري من الحقل ويقوم مدير الجمر بمرافقة الراكب إلى مسالة الوصول لاسترداد الضريبة من خزينة الجمارك .

عزوف التجار

بينما أكدت زنبب الزمر : الأمين العام للفرع التجارية أن مهرجان السياحة والتسوق هذا العام شهد إقبالاً متواضعاً رغم التوقعات بالإقبال الشديد على الاشتراك في المهرجان وذلك مقارنة بالأعوام السابقة حيث اشترك في المهرجان هذا العام ٨٠٠ تاجر في حين سجلت الأرقام في العام الماضي ١٢٠ ألف ومائتي تاجر وأرجعت الأمين العام لفرعة تجارة القاهرة سبب عدم الإقبال على المهرجان إلى سوء الدعاية الإعلانية للجهة المنظمة مع تأخر استمارات رد ضريبة المبيعات وهي إحدى أولويات اشتراك القطاع الخاص في المهرجان واللائق كل ذلك أثر على اشتراك التجار في المهرجان .

تخفيض على الرحلات

بينما يرى محمد عثمان نائب رئيس اللجنة التنظيمية للمهرجان أن مصر للطيران قدمت العديد من التسهيلات لرواد المهرجان حيث قدمت ٧٠٪ تخففاً على جميع الرحلات الداخلية كما سمحت لجميع طائراتها خطوط الرحلات المنظمة والقائمة من الدول العربية بالهبوط في الفرقة وشريم الشيخ بالإضافة إلى تخفيض ٥٠٪ على تكاليف شحن السيارات التي تم السحب عليها في حالة الرغبة في شحنها الخارج

كذلك تم تشغيل ٥٠٠ شاب وفتاة من شباب الخريجين في أعمال المهرجان ، وتلقوا دورة تدريبية مكثفة من خبراء السياحة والإرشاد لمعرفة المهام التي سيقومون بها خلال فترة المهرجان ، وتم توزيعهم على الأماكن المخصصة لهم .

كذلك شارك مائة حرفي باتشلتهم المختلفة في المهرجان مما يعد مكسباً اقتصادياً وإعلامياً له قيمته لهم للترويج لبضاعتهم الحرفية.

فرصة لإنعاش السوق

ويؤكد د. حمدي عبد العظيم نائب رئيس أكاديمية السادات للعلوم الإدارية أن الدول تقدم مثل هذه المهرجانات بغرض تحريك السوق وجنب المستهلك المحلي والأجنبي وذلك لتخفيف من حدة الركود الاقتصادي وأن مثل هذه المهرجانات تحدث في بعض الدول التي تنظمها نوعاً من الزواج السياحي والرواج الاقتصادي بنسبة تصل ما بين ٥٪ إلى ٢٥٪ ولكن أنا أعتقد والحديث مازال للدكتور حمدي- أن مهرجان السياحة والتسوق هذا العام جاء مواكبا لظروف سيئة منها اشتداد برجة الحرارة التي جعلت السياح العرب يفضلون قضاء الصيف في دول أخرى مما أدى إلى تراجع



أصحاب المحلات :

الكساد ورانا .. ورانا الجمهور :

لا تسألونا عن المهرجان فإننا شاهد ما شافش حاجه

ويتفق معه في الرأي د. أحمد عبد الله أستاذ التسويق بتجارة عين شمس قائلًا : بأن فكرة المهرجانات فكرة رائعة تحقق بجانب الراج الاقتصادي رواجاً سياحياً ، ولكن لابد من ربط المهرجانات بأحداث هامة في تاريخ البلد كحدث أثري أو حدث فني فذلك يعطي المهرجان رونقا أكثر يزيد ذلك من أعداد السائحين كما أن فكرة المهرجان والتنظيم الجيد له واختيار البعاط المناسب ومتابعة الدولة بكافة أجهزتها للمعروضات ومئاته البضائع المباحة ووسائلها وتوفير وسائل الراحة السياح كل هذا من عوامل نجاح لأي مهرجان وأنا أعتقد أن مهرجان هذا العام قد نجح نجاحا معقولا وليس باهرا كما هو منتظر منه وذلك لأسباب عديدة أولها إحصاء عدد من المحلات عن المشاركة في المهرجان وذلك لارتفاع سعر المشاركة ثانيا عرض البضائع التي لا تجد رواجها أصلا في الأيام العادية أي البضائع التي بها عيوب أو ذات

السياحة العربية بالصورة التي كانت متوقعة هذا العام وبالمقابل المهرجان موجه بالدرجة الأولى للمستهلك العربي لذا فعزوفه عن المهرجان من الأصل إلى مصر أضر بالمهرجان ، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن المستهلك المصري ظروفه الاقتصادية صعبة خاصة وأن المهرجان جاء عقب انتهاء فترة امتحانات الثانوية العامة ، حيث أدى ارتفاع الحرارة هذا العام إلى أن أصبح المصيف ضرورة وبالتالي فإن الفرض من إقامة مهرجان السياحة والتسوق هذا الصام والذي من بين أهدافه تقليل المخزون من البضائع لدى المتاجر المختلفة والتخفيف على مشكلة السيولة والتي يعاني منها الكثيرون من رجال الأعمال والمشروعات الإنتاجية بصفة عامة ، لم يتحقق بصورة مرضية والسبب في ذلك كما ذكرت قد يكون لأسباب مناخية كتعرض مصر لموجات شديدة الحرارة وأسباب اقتصادية كما ذكرت من قبل .



م. نجاح قُمحاوی

شركة تصنيع وتعبئة

وفي داخل المحلات
وفي جولة داخل محلات مصر
الجديدة ٢٦ يوليو أكد محب
مصطفى شعراوي صاحب محل
ملايس جازمة بزن المهرجان لم
يوفر الفرصة الجيدة التي يتقنها
الناس للشراء فالناس تثق
بالوكازين ويتفضل على المهرجان
خاصة وأن الأخير لا يسبق أي
تنسيق وأن مبلغ الاشتراك في
المهرجان مبلغ كبير والاشتراك لاغنى
عن ويات فالكساد بعد الأمواه

مؤيد تقديم كل هذا يليق بظلال
من الفشل حول المهرجان ولولا أن
التجار أسرعوا بتصحيح وضعهم لما
نجح المهرجان وما حدث أي رواج
في السوق ، وهنا لابد من الرقابة
الجادة على الأسعار وعلى نسب
الخصم خاصة إذا ما كانت
حقيقة أم لا .

بعد ٢٥ سنة من إنشائها

المدن الجديدة.. للبيع!!

القرار الأخير لرئيس الوزراء ، بتحويل هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة، إلى شركات قابضة على غرار شركات مصر الجديدة للإسكان والتعمير، ومدينة نصر، والمعادي، هذا القرار أثار العديد من التساؤلات بين جميع الأوساط في المدن الجديدة ، أوساط الخبراء ، والمستثمرين ، والسكان ، على السواء ، البعض أبدى القرار الجديد ، على أساس أنه سوف يؤدي إلى سرعة تنمية هذه المدن، كما أنه سيؤدي إلى تحسين مستوى الخدمات بها.. والبعض الآخر ، أبدى اعتراضه على القرار .. من منطلق أن أسعار الخدمات في هذه المدن ، سوف ترتفع ، بهدف تحقيق الربح للشركات القابضة، بما لا يتوافق مع الإمكانيات المحدودة للسكان.. وعلى امتداد المسافة بين أصحاب الراي .. تتحرك مجلة العمل .. لتستطلع بقية الآراء ، حتى يتعرف القارئ على أصدااء قرار رئيس الوزراء .. والأهداف الحقيقية من وراء هذا القرار.

سأول عيد

حيث إن هناك بعض المدن بها أراض كثيرة سوف تبنيها الشركة وتعمل نفسها ، وأخرى تم بيع معظم الأراضي بها ، وسيكون التمويل بها صعب ، لذلك فلا بد أن يكون لكل شركة نظام خاص بها .

الإسراع بالتنمية

ويرى المهندس عادل عبد المصم نائب رئيس مجلس إدارة شركة مصر الجديدة للإسكان والتعمير : إن تحويل هيئة المجتمعات العمرانية إلى شركات قابضة، سوف يؤدي إلى سرعة تنمية المدن الجديدة بشكل أفضل مما هو عليه الآن، موضحاً أنه على الرغم من تخوف الكثير من سكان المدن والمستثمرين من هذا القرار ، إلا أنه من الممكن مواجهة ذلك عن طريق حملات إعلامية لتوضيح المواطنين بأهمية هذا القرار، بأن الأسعار لن ترتفع بشكل مغالى فيه، ويشير إلى أنه عندما تم إسناد منطقة مصر الجديدة إلى شركة قابضة، وضعت الشركة الجديدة في مقدمة اهتماماتها حل مشكلة المواصلات ، على أساس أن هذه المشكلة من أهم العوائق التي تواجه سكان أى منطقة جديدة ، فكان قرار إنشاء مترو مصر الجديدة لجذب السكان إلى هذه المنطقة .

حقوق العاملين محفوظة

وعن تخوف بعض العاملين في ظل الشركة القابضة من تسريح العمالة أو الإقلال من مرتباتهم .. قال رئيس جهاز ١٥ مليون إن الصالة الموجودة حالياً سوف تستمر على وضعها الحالي ، ولكن على المدى البعيد سوف يتم الاعتماد على العامل للدرج الكفء، ويضيف : ومن المفترض معاملة الشركات معاملة واحدة،

تتناسب مع إمكانيات السكان، على أن تحصل الشركة نصف هذه المبالغ.

ويرى اللواء عزت الحاج أن الشركة الجديدة لابد أن تدعمها الحكومة بنسبة ٨٠٪ في السنة الأولى، و٢٠٪ في السنة الثانية ويقل الدعم في السنة الثالثة ، وهكذا ، إلى أن تعتمد الشركة على نفسها .



اللواء عزت الحاج؛

القرار سيؤدي إلى

دفع عجلة الاستثمار

بالمدين الجديدة..

ولكن له أيضا عيوب



د. حروت باسيلي؛

نؤيد تحويل هيئة

المجتمعات العمرانية

الجديدة إلى شركات

قابضة..

اللواء عزت الحاج رئيس جهاز مدينة ١٥ مايو يؤكد أن أفضل ماني الموضوع هو الإبقاء على هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة لإنشاء مدن جديدة واستكمال المدن القديمة.

أما عن تحويل هذه المدن إلى شركات فإن الأمر يخلو من المميزات ، ومن العيوب، فالمميزات تتمثل في أن الشركات القابضة سوف يكون لديها من الصلاحيات واللامركزية لدفع عجلة الاستثمار بهذه المدن، وسيكون إنشاء مشاريع جديدة من اختصاصها . لذلك ستكون الإجهادات الخاصة بإنشاء المشاريع سهلة، أما عن العيوب في المشروع، فإن بيوت الحكومة سوف تتحول على الشركة، وهنا لابد من التخلص منها ، بالإضافة إلى الفوائد المتراكمة عليها .

وبالتالي سوف تضطر إلى جمع المتأخرات سواء المتراكمة على السكان ، أو المستثمرين عن طريق دفع الأقساط الموجودة على الشقق ، أو الأراضي الصناعية .

ويستطرد اللواء عزت الحاج قائلاً : إن الشركة سوف تضطر إلى صيانة كل شيء في المدينة وهذا سوف يؤدي إلى مطالبية السكان بدفع مبالغ إضافية بسيطة

الحائز مهم

ويضيف نائب رئيس مجلس إدارة شركة مصر الجديدة للسكان والتعمير: إن الإدارة في الشركة القابضة يجب أن تشمل نسبة ١٠٪ من العاملين بالشركة، و١٧٪ للمستثمرين و٧٢٪ ملك الشركة القومية القابضة، وبذلك يشترك الجميع في الإدارة، بحيث يكون أسلوب إدارة العمل هو الصواب، لكن يتم ربط العمل بالإنتاج، وهذا هو الأسلوب الأمثل لأي إدارة تطلب التنمية.

ربط الاستثمار بالتسويق

ويستعرض المهندس عادل عبدالمعطي قائلاً: إنه من الضروري ربط الاستثمار بالتسويق في ظل الشركة الجديدة، حيث إن الوجود حالياً هو عكس ذلك تماماً، فالقروض والفوائد متراكمة على معظم المشاريع، بسبب عدم التسويق، لذلك فالإدب من اهتمام الشركة الجديدة بهذه الجزئية، حتى لاتقع في هذا الخطأ مرة أخرى، ولابد أن يكون هناك توازن بين الموارد والمصروفات.

كما يؤكد على أن الإدارة علم، ولابد عند تفصيل هذه الشركات أن يكون هذا العلم مبرساً، لكي يبقى إلى تتأجل إيجابية، مؤشراً أن إستاذ إدارة أمور مصر الجديدة لشركة قابضة كانت أهم العوامل التي ساهمت في إعمار هذه المنطقة عن طريق التخطيط العلمي المدروس، وليس الفكر الجامد، مشيراً إلى أن جميع المدن الجديدة يجب أن تحول إلى شركات قابضة سواء كانت صناعية أم سكنية أو الاثنين معاً.

الأسعار سترتفع

ومن جانبه يؤكد المهندس حسن عبد الفتاح رئيس جمعية الصناعات الصغيرة بمدينة السادات: إن تحويل المدن الجديدة إلى شركات قابضة موضوع له شأن، أحدهما سلبي والآخر إيجابي، فالشئ الأول بعيد أن الخدمات في ظل الشركة القابضة سوف ترتفع مثل مياه الشرب والصرف الصحي، والكهرباء، والنظافة.. إلخ، عما كانت عليه

في ظل إدارة جهاز المدينة الحالي، لأن الشركة سوف تهدف هنا إلى الربح، وهذا يتعارض مع أهداف هيئة المجتمعات العمرانية التي أنشئت من أجلها، وهو الاهتمام بالبعد الاجتماعي لتوفير حياة كريمة لمحدوي الدخل والفقراء، وذلك عن طريق الدعم الحكومي لجميع الخدمات الموجودة في هذه المدن.

أما الشئ الثاني في الموضوع وهو الإيجابي، فمقابلة أن هذا القرار سوف يؤدي إلى اهتمام هذه الشركات بتحسين الخدمات المقدمة، لذلك سوف تتبع نظاماً جديدة من أجل تنفيذ ذلك الهدف، لذلك سوف تشهد المواصلات تحسناً لأنها من أهم المشكلات التي تواجه السكان في معظم المدن الجديدة، وهذه نقطة مهمة، فمثلاً عند تحويل مدينة نصر ومصر الجديدة، والمعادى إلى شركات قابضة، كانت أولى الخطوات الاهتمام بالمواصلات وهذا يعتبر سر إعمار هذه المناطق.

الالتزام بقوانين التنمية **ويطالب رئيس جمعية الصناعات الصغيرة بمدينة السادات** بضرورة إلزام الشركات الجديدة بقوانين التنمية عن طريق القطة القومية الشاملة للبلاد، كما أنه لابد من الإشراف الحكومي على أسعار الخدمات التي تقدمها الشركة

القابضة وجوبتها في نفس الوقت، ولابد من تقديم الدعم المادي لها لتقديم خدمات مدعومة، حتى لا ترتفع الأسعار، وبالتالي تزداد الأعباء على سكان هذه المدن، خاصة وأن السواد الأعظم منهم من محدودى الدخل والشباب.

هيئة اقتصادية

النكتور ثروت باسبلى وكيل لجنة الصحة بمجلس الشورى **وعضو جمعية مستثمري مدينة العبور** يرى أن الشركة القابضة يجب أن تتبع هيئة اقتصادية من حيث كونها سوف تهدف إلى الربح، ويؤكد سيادته على ضرورة اخضاع المرافق العامة في ظل هذه الشركة للدولة لحساب التكلفة، بالإضافة إلى الربح سحوت تمل الخدمات إلى المواطنين بأسعار مناسبة للجميع، وفي هذه الحالة سوف ينتهي دعم الدولة لها، حيث تعتمد الشركة على تمويل نفسها بطريقتها الخاصة، فالدولة تقوم بتقديم سعر الأراضي ثم تبيعها للشركات، ممكناً حدوث في مدينة نصر ومصر الجديدة والمعادى.

القضاء على التسقيع

ويشير وكيل لجنة الصحة بمجلس الشورى: إلى أن أسعار الأراضي سوف تكون ثابتة، وسيتم في هذه الحالة القضاء على عملية التسقيع والمضاربة على أسعار

الأراضي، وسوف تسرع الشركة الجديدة بإقامة خدمات جديدة لعمل نوع من الترغيب للسكان، كما أن التسويق سوف يكون على أساس علمي مدروس.

ويضيف الدكتور ثروت باسبلى قائلاً: إن تحويل المدن الجديدة إلى شركات قابضة في الوقت الحالي مهم جداً، نظراً للظروف الاقتصادية الصعبة التي تمر بها البلد حيث سترفع عبئاً كبيراً عن الدولة أقصده "الدوين" وسوف يتحسن الدين المحلي، كما أنه في هذه الحالة يمكن إقامة مشاريع إسكان جديدة لأن من أهم أهداف هذه الشركات إقامة مشاريع إسكان جديدة.

أو .. بمرع التكلفة

ويؤيد منير الليثي عضو مجلس أمناء مدينة العبور قرار تحويل المدن الجديدة إلى شركات قابضة لأن ذلك سوف يمنع خضوع هذه المدن للمطبات، وهذا سوف يتيح دوراً أكثر فاعلية لمجالس الأمناء وجمعية المستثمرين، حيث لايزيد عن كونه رأياً استشارياً في ظل الإدارة الحالية، والتي من المفترض أن تكون مثابة بنسبة ٢٠٪ للمستثمرين و١٩٪ للسكان و٥١٪ للشركة القومية القابضة.

ويؤكد عضو مجلس أمناء مدينة العبور: إن الأسعار هنا لابد أن



المهندس حسن عبد الفتاح:
أسعار الخدمات في ظل الشركة الجديدة سترتفع بشكل مغالى فيه



بدر الدين عبد الفتاح:
الإدارة الجديدة لن تفهم مشاكل المواطنين مثل السابقة



منير الليثي:
النظام الجديد سوف يتيح دوراً أكثر فاعلية لمجالس الأمناء والمستثمرين

استفسار

تقديم :

محمد نعيمان إبراهيم

مدير مكتب عمل قادي

مادى إلزامية العلة الاجتماعية اللى بصدر بها تعليمات من وزارة القوى العاملة والهجرة بناء على الاتفاق الجماعى الذى يبرم بين منظمات أصحاب الأعمال والعمال بشأن تقرير منح العاملين بالقطاع الخاص علة خاصة بنسبة ١٠٪ من الأجر الأساسى فى ٢٠٠٧/٢٠٠٨ متعجباً من أول يوليو أسوة بما تقرر للعاملين بالدولة والقطاع العام وقطاع الأعمال العام ، جدد أنى ١٠ جنيهات وحد أقصى ٢٥ جنيه وفقاً لطرف كل منشأة.

أولاً :صدر القانون رقم ١٤٩ لسنة ٢٠٠٢ بمنح العاملين بالدولة علة خاصة شهرية بنسبة ١٠٪ من الأجر الأساسى لكل منهم فى ٢٠٠٢/٢٠٠٣ أو فى تاريخ التعيين بالنسبة لمن يعين بعد هذا التاريخ ، ولا تعتبر هذه العلة جزءاً من الأجر الأساسى للعامل ، ولا تخضع لأية ضرائب أو رسوم ، وتضم هذه العلة إلى الأجر الأساسى للخاصين لأحكام هذا القانون اعتباراً من أول يوليو ٢٠٠٧ ، وقد بينت المادة الثانية من القانون سالف الذكر المقصود بالعاملين بالدولة فى تطبيق هذا القانون :- العاملون داخل جمهورية مصر العربية الدائمون والمؤقتون بكافلات شاملة بالجهات الإدارية للدولة ، أو ويحدث الإدارة المحلية أو بالهيئات العامة أو بالمؤسسات العامة أو بشركات القطاع العام أو بشركات قطاع الأعمال العام وكذلك العاملون بالدولة الذين تنظم شؤون توظيفهم قوانين أو لوائح خاصة ونحو المناصب العامة والمرتبط الثابت.

ثانياً :عانت الحكومة خلال الأعوام السابقة على منح العاملين بالدولة علة خاصة بصدر بشأنها قانون يحدد تسميتها وضوابط صرفها ، ويسرى على العاملين بالجهات الإدارية للدولة والهيئات العامة ووحدات الإدارة المحلية والقطاع العام وشركات قطاع الأعمال العام.

وتطبيقاً للحكمة التى تقصدها الدولة ونوايا التشريع الذى يمنح هذه العلة الخاصة وسيراً على نفس هذا النهج ، فيقدم السيد وزير القوى العاملة والهجرة بتوجيه الدعوة لأصحاب الأعمال وممثلهم وكذلك العمال وممثلهم بفتح اجتماع لتقرير منح هذه العلة الخاصة للعاملين بالقطاع الخاص والاستشارة ، وقد ينتهى الاجتماع بعد التفاوض إلى الاتفاق بإجماع الآراء على الموافقة على صرف علة خاصة شهرية للعاملين بالقطاع الخاص ، ويتم توقيع عقد مشترك (اتفاقية جماعية) طبقاً لأحكام قانون العمل ١٣٧ لسنة ١٩٨١ ، ويتم قيد هذا الاتفاق بوزارة القوى العاملة كاتفاقية جماعية إعمالاً لحكم المادة ٨٢ من قانون العمل سالف الذكر.

ثالثاً :لذلك فى إلزامية هذه العلة ، حيث إن مصدر الالتزام بها ومنشأ الحق فيها هو الاتفاق الجماعى الذى يحتج به فى مواجهة الكافة ، وبعد قيد الاتفاق الجماعى بالإدارة العامة بعلاقات العمل بالوزارة كاتفاقية جماعية فى السجل المخصص لهذا الغرض ، فيخضع هذا العقد لأحكام عقد العمل الملتزم -عقود واتفاقيات العمل الجماعية .

وأخيراً :تسعى بعض المنشآت بأن المركز المالى المنشأة لايسمح بصرفها ، وتحتج بالعبارة التى ترد بمشور وزارة القوى العاملة والهجرة والتى ينص عليها فى صلب الاتفاقية الجماعية وهى (وفقاً لطرف كل منشأة).

والحقيقة فى هذا الشأن لايمكن التسليم بوجهة نظر المنشأة التى تحتج بأن مركزها المالى لايسمح بصرفها ، بون تقديم موقفها المالى ومدى تحقيقها لأرباح من عهده طبقاً للميزانيات الملمدة ثلاث سنوات سابقة ، أو تعرضها لقوة القاهرة ذات اتصال بالظروف الاقتصادية . والوضع الصحيح للعسالة وفقاً للظروف كل منشأة إنما يصرف إلى مقدار العلة الخاصة والتى تقرره المنشأة والتى يتراوح ما بين الحد الأدنى عشرة جنيهات والحد الأقصى خمسة وعشرون جنيهات.

صحيح أن الحد الأدنى للأجور فى ٢٠٠٢/٢٠٠٣ هو ٨٤ جنيهات وحد حساب نسبة ١٠٪ من هذا الأجر تكون ٨.٤ جنيهات وطبقاً للاتفاقية الجماعية تزداد إلى عشرة جنيهات ، كما أن الحد الأقصى للأجور فى هذا التاريخ هو ٦٠٠ جنيهات وتكون النسبة ٦٠ جنيهات فتتخطى إلى ٢٥٠ جنيهات .

لكن الصحيح أيضاً أن جميع المنشآت اعتباراً من أول يوليو وهو تاريخ سريان الاتفاقية الجماعية تعيد حساب تكلفة الأجور لترفع تكلفة المنتج بقيمة هذا الإلتزام المفروض عليها وهو العلة الخاصة بون معارضة من الحكومة وأجهزتها المعنية ، فلايتبقى أمام هذه المنشآت سوى صرفها لعمالها والذين يعتبرون متجهون ومستملكون فى نفس الوقت.

خامساً :يتبقى التساؤل حول ماهو المل عندما ترفض للمنشأة صرف هذه العلة لعمالها فى موعد استقلالها ؟

المل هو يكون المنظمة النقابية التى يتبعها عمال هذه المنشأة أو العمال فى حالة عدم انضمامهم لتنظيم نقابى اللجوء إلى القضاء لرفع الدعاوى الناشئة عن الإخلال بهذه الاتفاقية وذلك إعمالاً لنص المادة ٩٢ من قانون العمل ١٣٧ لسنة ١٩٨١ .

فلقانون العمل قد اكتفى بأن يتم قيد عقد العمل الجماعى لدى الجهة الإدارية ، ويجوز الاستفادة غير المتعادين من الطرق الجماعية بإمكانهم الانضمام إليها بعد انضمامها .

تخضع العرض والمطلب والشركة الجديدة سوف تقدم خدمات جديدة معظمها يهدف إلى الربح، وهذا سوف تظهر مشكلة ارتفاع أسعار المساكن مما يفوق إمكانات عدد كبير من المواطنين، وبالتالي سوف يهرب عدد كبير من سكان هذه المدن .

ولحل هذه المشكلة يرى الليثى أنه يجب على الحكومة أن تعطى الأراضي للمستثمرين بدون مقابل، أو بسعر التكلفة، لإقامة مشاريع خدمية لهؤلاء السكان على أن تشترط عليهم ضرورة تقديم هذه الخدمات بأسعار تناسب السكان، وإذا لم يحدث ذلك، فإن الشركة الجديدة لن تقوم ببناء مدارس جديدة، أو مستشفيات حكومية وسوف تكون كل الخدمات هدفاً المكسب على حساب السكان.

لن يحل المشكلة

يقول المحاسب بدر الدين عبد الفتاح أحد المستثمرين بمدينة ١٥ صباحاً : إن المشروع الجديد لن يستطيع حل مشاكل المدن الجديدة ، والإدارة الجديدة لا تستطيع خدمة السكان والمستثمرين ، مثل الإدارة الحالية ، فهي تخدم كل المواطنين دون انتظار أى مكسب من ذلك . ويضيف قائلاً : إن جميع الخدمات سوف تتأثر حيث ستحكم الشركة القابضة فى مصير السكان، وهذا سوف يتم الاستفادة من عدد كبير من العمالة الموجودة بها .

وهو يرى أنه من الضروري معاملة كل مدينة حسب إمكاناتها ، واحتياجاتها ، لأن كل المدن ليست متساوية فى ذلك .

ويقترح بدر الدين عبد الفتاح :

أن يتم تحديد عدد من الصناعات لتلزم بها كل مدينة وتمييزها عن غيرها من المدن ، وهذا يتيح فرصة أكبر لنمو الصناعات التكميلية والصغيرة، مؤكداً على ضرورة أن تعمل هذه الكيانات فى إطار قواعد ولوائح التخطيط العمرانى لتنمية هذه المدن .

كما يطالب بضرورة وجود جزء كبير من الإدارة الحالية لإدارة هذه الكيانات ، لأنها سوف تنهض طبيعة هذه المدن عن غيرها.

المنصرية المناهضة .. في بلد يدعى المساواة !!



من أعجب العجائب .. أن البلد الذي يعد أكبر قوة في العالم .. والذي يعتبر نفسه قلعة الحريات والمبادئ من حرية الإنسان في جميع أنحاء العالم هذا البلد الذي يشهر اليوم كل أسلحة العنوان ضد التمييز العنصري والمداخلة من حقوقها .. تحت أسماء محاربة الإرهاب - رغم أنه يمارس إرهاب الدولة ضد الآخرين

نقول .. من أعجب العجائب .. إن السلطات داخل هذا البلد .. تقف عاجزة وتتخذ موقف المتفرج وهي ترى أحد ضباط الشرطة من الجنس الأبيض يعتدي بالضرب على شاب من المواطنين السود ويوجه له الإهانات. وهذه التفرقة العنصرية الواضحة لم تحرك في سلطات ذلك البلد الذي يدعى الديمقراطية والعدالة والمساواة .. ساكتا .. الأمر الذي جعل المثات من المواطنين الغاضبين من نوى الأصول الأفريقية يخرجون في مسيرات صاخبة جابت الشوارع .. مطالبين بتوقيع أقصى العقوبة على الضابط الأبيض .. مردين شعارات تتدد بالمنصرية والعنف الذي تنقسم بها سلوكيات الضباط البيض إزاء الأقليات العرقية المختلفة .. وعلى رأسها العرق الأفريقي .

ولقد أشار عمدة المدينة الأمريكية التي شهدت هذا الاعتداء والذي تعود أصوله إلى أفريقيا إلى مدى الإذلال والمهانة التي تعرض لها مواطن ينتمي لهذا البلد الذي يدعى المساواة .. ليجرد أن لون بشرته يختلف عن لون الأسباج من البيض.

إنها عنصرية متصلة رغم الأسماء الكاذبة بالديمقراطية والحرية والمساواة في بلد هو في الحقيقة " البلطجي الأعظم " الذي يعمل موازين مختلفة يحاول من خلالها أن يحكم العالم . من الواضح أنكم عرفت أن هذا البلد هو الولايات المتحدة .. وأن العمدة الأسود هو عمدة مدينة " أنجلوس " في " لوس أنجلوس " وعلى رأي المثل ... " اللي بيته من زجاج .. لا يرى الناس بالطوب " فهل يأتي اليوم الذي يتكسر فيه بيت الزجاج الأمريكي ؟



ثورة شابة .. رغم مرور السنين

.. فاستجاب له القدر .
وثورة يوليو - الضالدة
بإنجازاتها التي تحققت على
أرض مصر .. وفي المقدمة منها
.. الصمد العالي العظيم - رمز
الصمود والتصميم والإصرار ..
والذي كان له فضل حماية مصر
من أخطار الجفاف وأخطار
الفيضانات المدمرة .. سوف يظل
شاهدا على أن هذه الثورة .. هي
ثورة الخير .. التي فجرت بتابعي
الأمل في نفوس أبناء شعبنا ..
الذي التحم مع هذه الثورة منذ
اللحظات الأولى لانبثاق فجرها ..

العظيم الذي بدأ يعبر قواتنا
السلطة الباسلة لغتة السويس
وتحطيم خط برلين وكسر شوكة
العدو الإسرائيلي المتفطرس ..
ورفع راية النصر فوق سيناء
المحررة .. إيدانا بتحرير كل شبر
من أرض مصر المزيقة حتى
الصدود النولية مع الكيان
الصهيوني .

إن ثورة الثالث والعشرين من
يوليو عام ١٩٥٢ ستظل علامة
مضيئة في تاريخنا الحديث ..
وستظل صرخا شامخا يجسد
إرادة شعب أراد الحرية

السنين أن يخط ولو خيطا واحدا
من خيط الضيق في كيان الثورة
ولا ممانتها ولا مكاسبها ولا في
التفكير الثوري الذي سكن عروق
أبناء الشعب المصري منذ
تفجرت الثورة البيضاء في تلك
اللسحات الخالدة التي بدأت مع
إعلان البيان الأول للثورة المباركة
على لسان أنور السادات .. الذي
كان القدر يهيئته لخلافة قائد
الثورة الخالد بعد رحيله في
الثامن والعشرين من سبتمبر عام
١٩٧٠ .. ليقود بعد ذلك مسيرة
الزحف المقدس نحو الانتصار

مرور خمسين عاما على بزوغ
فجر الثورة الكبرى .. ثورة
شعب مصر العظيم .. ذلك
الشعب الذي قامت الطليعة منه
.. والمتصلة في قواته المسلحة
الباسلة بقيادة الضباط الأحرار
وعلى رأسهم ابن مصر البار
جمال عبد الناصر بلك الثورة
المباركة في فجر ذلك اليوم
الخالد .. وهو الثالث والعشرون
من يوليو عام ١٩٥٢ .. إنما يمثل
استمرارا متفقا لشباب الثورة
الدائم .. الذي لم تستطع
الأحداث للمتابعة ولا مرور

ليتهم في أمريكا يستيقظون من تأثير النوم شارون ..

■ إلى الرئيس ياسر عرفات ..

إن ماتم به الآن ليس أول أو آخر حمة تمر بها .. فهكذا الإبطال دائما .. يموتون أو يعيشون .. وهم واقفون .

■ إلى السفاح أوريل شارون ..

سوف تغمض الأيام .. وحتما ستجد نفسك في مزلة التاريخ .

■ إلى مبنى ماسبيرو .. كان

الله في عوئك .. فقد كان توقيتا قاتلا .. ذلك الذي أعلنت فيه فضيحة الرشوة والفساد في قطاع الأخبار .. أثناء فعاليات المهرجان الثامن للإذاعة والتلفزيون!

■ إلى برنامجنا التلفزيونية ..

مبدوك .. فقد أصابك عقدة الضراعة .. وأصبح لديك سهرات بفنونا :

■ ولك الله .. ومساتيفيه..

وأصبحت مقدمات البرامج

العربية تكتب بالزفوف

اللاتينية .. تماما .. معلما

حدث مع اللغة التركية !!

■ عاشت

أنا إن قدر الإله ماتى

لاترى الشرق يرفع الرأس بعدى

مارماني رام وراح سليما

من لنجم .. غناية الله جندى

■ حكمة العدد

" لو لم أكن مصرياً ..

لوددت أن أكون مصرياً "

الزعيم مصطفى كامل

تعمضى في تنفيذ مخططاتها العدوانية ضد شعوب المنطقة . ومن الغريب أن أحدا لا يملك حتى الآن أى دليل على إدانة القاصمة أو إدانة تلك القوى المخبرانية المعادية للعالم العربي الإسلامي ولكننا .. من الممكن أن نقسم هنا .. وبعد مرور عام كامل على تلك الأحداث الدامية .. ما هو السبب الذي جعل أكثر من ثلاثة آلاف موظف يهودى من موظفى مركز التجارة العالمى بنينويروك يتعجبون من أعمالهم فى ذلك اليوم ؟

إن الإجابة عن ذلك السؤال يمكن أن تؤول إلى الفسوة الذى يضيء أول النفق المظلم .. ثم إلى الحقيقة .. وباليتمه فى أمريكا يستيقظون من سيطرة النوم المخفانيسى .. شارون .. أو نيزون!!

تمتلك القدرة المالية أو الفنية أو التنظيمية أو التنفيذية لئلا هذه العملية الكبرى التى استخدمت فيها الطائرات المنيعة كصواريخ موجّهة إلى تلك الأهداف المستحيلة.

إن هذه العملية - كما يرى الخبراء - لا يمكن أن يقوم بها إلا عناصر محلية مدربة تدريباً عالياً وبمرجعة كركيا وعقائياً لتفجير نفسها مع انفجار الطائرة .. أو عناصر تم التفجير بها وإفهامها أشياء أخرى غير التى حدثت .. وهذا الأمر لا يقدر عليه ولا يستطيع التصديق لتفجده بعد إتمام تخطيطه إلا قوى مخبرانية يهيمها فى المقام الأول الإيقاع بين الولايات المتحدة والعالم العربى والإسلامى حتى نستطيع تلك القوى - وهذا ماحدث - أن

عام مر على أحداث الحادى عشر من سبتمبر .. تلك الأحداث المعروفة .. والتي ما إن حدثت حتى وجهت أصابع الاتهام فوراً وبلا تفكير إلى عناصر ما سمي " بالقاعدة " .. حتى قبل أن ينقشع غبار الدماء الناتج عن اصطدام الطائرات بمبنى التجارة العالمى وخبنى البنطاجون .. لقد وجهت التهمة بسرعة غريبة وكان شيئاً ما .. أو كان سيناريو تلك الأحداث كان مدداً من قبل ..

وفى الغالب .. كان هناك من يعرفون بأن تلك العملية التخريبية سوف تحدث .. وكانوا يعلمون كل شيء عن مخططاتها وسنذيرها .. وكان سيناريو الاتهام جاهزاً لتوجيه التهمة إلى عناصر أو قيادات " القاعدة " التى هى فى الحقيقة وبكل المعايير لا يمكن أن

نسين !!

حتى شاء القدر أن يتسلم أمانة المحافظة عليها رئيسنا الحكيم .. محمد حسنى مبارك .. الذى كان القدر ينخره أيضاً ليقوم بقيادة نسور مصر فى حرب أكتوبر عام ١٩٧٣ .. ليكون صاحب الضربة الجوية الأولى التى فتحت طريق الانتصار أمام قواتنا المسلحة الباسلة التى سجلت فى ذلك اليوم أروع آيات البسالة والتضحية .. وليكون أمينا على مكاسب ثورة يوليو ومبادئها العظيمة .

مسابقة العدد :

اشترك الرئيس الراحل جمال عبد الناصر فى حرب عام ١٩٤٨ ضد الكيان الصهيونى عندما كان ضابطاً بالجيش المصرى .. وحوصلت لكثيرة التى كان ضابطاً فيها . - ماذا كانت رتبته فى ذلك الوقت .. وما هى البائدة الفلسطينية التى

حوصلت فيها كتيه ؟

- فى أية سنة تم التوقيع على اتفاقية الجلاء بين مصر وبريطانيا ؟ ومن

الذى وقعها من الجانب المصرى ؟

- متى أعلنت الجمهورية العربية المتحدة بين مصر وسوريا ؟ ومن كان آخر رئيس للجمهورية فى سوريا قبل قيام الوحدة ؟ ومن هو أول رئيس للجمهورية العربية المتحدة ؟

- ماذا تعرف عن " الهستروت ؟

الجوائز :

- اشترك فى مجلة العمل لمدة ستة أشهر

- مجموعة من الكتب الثقافية للثلاثين الثلاث الأوائل

نسبة المسابقة الأخيرة :

١- حمدي سعيد محمد

أسبوع - ميدان النوبك - مديرية الثقافة قسم الثقافة العامة

٢- محمود فؤاد إسماعيل

١٢ بجوار الخلية لأمون بتشية البكرى - القاهرة

٣- البراء محمد خليل إبراهيم

الإسكندرية - ٢٦ شارع القنايين خليف شارع ٢٠ من شباط ٢٠٠٥

المصاهرة قنلى

موسوعة العاملين

إعداد:

عبد الوهاب محجوب

وردت إلى المجلة مجموعة من الاستفسارات الوظيفية المرتبطة بالتعيينات والعلاوات والترقيات والحوافز وغيرها من الأمور التي تدور في فلك الحياة الوظيفية لمجموع العاملين في الحكومة والقطاع العام وقطاع الأعمال العام والقطاع الخاص ، ونود الإشارة بأن المجلة أصدرت ثلاثة أجزاء تحت مسمى دليل بالمبادئ العملية في تسوية حالات العاملين وبها الكثير من الرد على عدد كبير من تلك الاستفسارات .. ونحاول في هذا الباب الإجابة عن الاستفسارات التي لم يرد نكسرنا في الدليل بأجزائه الثلاثة.

النظام القانوني لشغل وظائف الإدارة العليا

وردنا استفسار حول النظام القانوني لشغل وظائف الإدارة العليا - مدير عام لما فيها من المكملة والقطاع العام وشركاته وقطاع الأعمال العام وشركاته ، وهل يجوز لمنطق على قرارات التعيين في هذه الوظائف أمام جهة القضاء المختصة ؟

- وجواباً للاستفسار نشير إلى أن القانون رقم ٥ لسنة ١٩٩١ في شأن الوظائف المدنية القيادية في الجهاز الإداري للدولة والقطاع العام قد تضمن في مادته الأولى ، أن يكون مشغل الوظائف المدنية القيادية في الحكومة ومعدات الإدارة المحلية والهيئات العامة والأجهزة الحكومية التي لها موازنة خاصة وهيئات القطاع العام وشركاته وبنوك القطاع العام والأجهزة والبنوك ذات الشخصية الاعتبارية العامة لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد ، وذلك كله في عدم الإحلال بأحكام القوانين واللوائح فيما يتعلق بباقي الشروط اللازمة لشغل الوظائف المذكورة .

وبقصد بهذه الوظائف تلك التي يتولى شغلها الإدارة القيادية بانشطة الإنتاج أو الخدمات وتصريف شؤون الجهات التي يعملون فيها من درجة مدير عام أو الدرجة العالية أو الدرجة الممتازة أو الدرجة الأعلى وما يعادلها وقد نصت المادة الثانية من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٩١ السالف الذكر إلى أن تنتهي مدة تولي الوظائف المدنية القيادية بانقضاء المدد المحددة في قرار شغل العامل لها مالم يصدر قرار من السلطة المختصة بالتعيين بتجديدها .

فلذا انتهت مدة تولي الوظيفة المذكورة شغل وظيفة أخرى غير قيادية لاتصل مرتبتها من درجة وظيفته ويرتبته الذي كان يتقاضاه مضاف إليه البدلات المقررة للوظيفة المنقول إليها .. ويكون النقل داخل الوحدة بقرار من السلطة المختصة وإلى خارج الوحدة بقرار من رئيس الوزراء ويجوز للعامل خلال الثلاثين يوماً التالية لانتهاء مدة شغل الوظيفة القيادية إنهاء خدمته بناء على طلبه ، وتسعى حقوقيه على أساس مدة اشتراكه في التمتع الاجتماعي مضافاً إليها مدة خمس سنوات أو الدة الباقية لبلوغه السن المقررة قانوناً تترك الخسمة أيهما أقل ، ويعامل فيما يتعلق بالمشاء الذي يستحقه من الأجر الأساسي أو الأجر المتغير في وظيفته القيادية السابقة معاملة من تنتهي خدمته ببلوغ هذه السن وتتضمن لفترات العامة بالزيادة في الحقوق التأمينية الناتجة عن تطبيق أحكام هذا القانون أو يجب أن تتخذ الإجراءات اللازمة لتجديد مدة شغل الوظيفة القيادية بالنقل منها طبقاً للأحكام السابقة قبل انتهاء المدة المحددة لشغل الوظيفة بستين يوماً على الأقل ، ويصدرت القرارات التنفيذية لقانون الخزانة العامة بالزيادة ٢٨/١/١٩٩١ ، ونصت هذه اللائحة التنفيذية على أنه يقصد في تطبيق هذه اللائحة بالوحدات الخاصة لهذا القانون .

والشاي بما تقدم أن قانون القيادات المدنية بما تضمنته من أحكام وقواعد خاصة باختيار شاغلي الوظائف المدنية القيادية ابتداء من درجة مدير عام عن طريق الإحلال من تلك الوظائف كل ثلاث سنوات واختيار لجان لاختيار القيادات وجعل غير الصالحين لوظائف قيادية سواء كان

النقل داخل الوحدة بقرار من السلطة المختصة أو إلى خارج الوحدة بقرار من رئيس الوزراء هذه القواعد جميعاً لتتطابق على العاملين بشركات قطاع الأعمال سواء كانت شركات قابضة أو تابعة.

وقد صدر القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٩١ في شأن شركات قطاع الأعمال العام والذي عمل به اعتباراً من ١٩٩١/١٢/٢٠ وقانون الأعمال العام هو الذي يحكم هذه الشركات بنص صراحة على أن تضع كل شركة قابضة أو تابعة بالاشتراك مع النقابة العامة المختصة اللوائح المختصة بنظام العاملين سواء بالنسبة للتعيين والترقية والأجور والعلاوات والبدلات والإجازات وخلافه .

ومقتضى ذلك أن شؤون شركات قطاع الأعمال العام تنظمها وتحكمها اللوائح الخاصة التي تضعها هذه الشركات لها بالاشتراك مع النقابة العامة المختصة إذ إن المستهدف من إصدار قانون الأعمال هو بالدرجة الأولى استبعاد التدخل الحكومي في تسيير أمور هذه الشركات وإدارتها وتحرير مجالس إدارتها وجميعيتها العمومية سواء في الشركات القابضة أو الشركات التابعة لها عن السيطرة الحكومية وتدخلاتها المخلّة في شؤونها ، وكذلك لضمان ثقل عنصر الاختيار للأعضاء من ذوي الكفاءة والخبرة على عنصر الأعضاء ذوي الأقدمية شاغلي الوظائف العليا في شركات قطاع الأعمال العام .

فطبقاً لأحكام هذا القانون لا يتمتع رئيس وأعضاء مجالس إدارات الشركات المذكورة من العاملين بالشركة بإذن علاقتهم بالشركة في علاقة تعاقدية يحكمها العقد بينهما وليس علاقتهم تنظيمية تحكمها القوانين واللوائح وحدها .

وجعل القانون المذكور حرصاً من الدولة على تحقيق الهدف المنشود مدة مجلس الإدارة محدودة بثلاث سنوات لا يجوز تجديدها إذا لم تحقق الشركة الأرباح المحددة لها سلفاً في خطة السنوية .

وبناءً على ذلك أن أحكام وأوضاع وقواعد العاملين في الوظائف القيادية في شركات قطاع الأعمال العام تخضع لاختلاف جوهري عن تلك التي تطبق على شركات القطاع العام والأجهزة الحكومية التي يحكمها القانون رقم ٥ لسنة ١٩٩١ بشأن شغل الوظائف المدنية القيادية السالف ذكره .

وعلى ذلك تنتهي خدمة أعضاء مجالس الإدارة والجمعيات العمومية حسب المنصوص عليه في عقودهم مع الشركات أو بانقضاء ثلاث سنوات لا يجوز تجديدها إلا إذا حققت الشركة أهدافها المحددة بينما تنتهي مدة خدمة غير الصالحين لتولي الوظائف القيادية في القطاع العام أو الأجهزة الحكومية وإنما ينتقلون إلى وظائف غير قيادية يحتفظون فيها بمرتباتهم وبدلاتهم وأجورهم أو يحالون إلى المعاش بناء على طلبهم مع منحهم ميزات أخرى نص عليها القانون .. كل ذلك الذي قدمناه يؤكد اختيار أحد العاملين لتولي وظيفة قيادية في قطاعات العمل الثلاثة المذكورة الحكومية - القطاع العام - قطاع الأعمال العام - لتولي وظيفة قيادية لا يمنع باقى العاملين المتساويين معه في الخدمة أو الأقدمية منه في مدة خدمته ، أو التخرج الحق في طلب معاملتهم بالمثل وذلك لأن هناك معايير إضافية تنظم

بها لجان الاختيار وهي معايير تتسم بالوضوح وتتفق مع متطلبات شغل الوظيفة القيادية ولادخل للرأي الشخصي للجان الاختيار وإن يكون هناك تدخل في عملها .

وكل ذلك يتم تحت رقابة المشروعية للقضاء الإداري .

ومع ذلك فمن الأفضل أن تباين الحكومة بتقديم مشروع قانون العاملين الجديد إلى مجلس الشعب تمهيدا لإصداره في أقرب وحدة لما يتفهمه من قواعد وأحكام لاختيار وترشيح القيادات في قطاعات العمل الثلاثة وفقا لمعايير واضحة المناصب القيادية.

العلاقة بين العاملين بالمؤسسات الصحفية ومؤسساتها

ورد سؤال من بعض الإخوة الصحفيين حول طبيعة العلاقة بين العاملين بالمؤسسات الصحفية والمؤسسات الصحفية التي يعملون بها وهل هذه المؤسسات مؤسسات خاصة وهل تخضع علاقاتهم القانون رقم ١٣٧ بشأن عقد العمل ؟

- وجوابا لذلك نشير إلى أن المؤسسات الصحفية هي بمثابة مؤسسات خاصة ، يتم تأسيسها لمباشرة نشاطها وتنظم العلاقة بها وفق القواعد المقررة بالنسبة للمؤسسات العامة وقد اعتبرها القانون في حكم هذه المؤسسات العامة فيما يتعلق بمسؤولية مديرها ومستغنيها الجنائية وفيما يخص بمزاولة الاستيراد والتصدير .

ومن ثم فقد استقر رأي القضاء على اعتبار المؤسسات الصحفية فيما يجاوز هذه المسائل من أشخاص القانون الخاص وبالتالي تخضع لعلاقتها بالعاملين فيها لأحكام قانون العمل ١٣٧ لسنة ١٩٨١ .

ولتسري عليها أحكام نظام العاملين بشركات المؤسسات العامة أو القطاع العام أو قطاع الأعمال العام وتوجد تشريعات خاصة لتنظيم علاقة الصحفيين بالمؤسسات الصحفية وأصحاب الأعمال ومن ثم تصعب هذه التشريعات وأجبت التطبيق فإن خلت هذه التشريعات من نص بعض الأحكام فإنه يسرى إلى هذا الشأن ما جاء في قانون العمل .

وهذه التشريعات الخاصة هي :

١- القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٦٠ بإنشاء نقابة الصحفيين .

٢- القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٨٠ بشأن سلطة الصحافة

حقوق الموقوفين في التعيين

وبدنا استفسار حول حقوق الموقوفين في التعيين في ظل قوانين العمل والعاملين في الحكومة والقطاع العام والقطاع الأعمال العام .

- وجوابا لذلك نقول إن المقصود بالموقوف هم الأشخاص الذين هم غير قادرين على الاعتماد على أنفسهم في مزاولة عمل أو القيام به والاستقرار فيه ونقص قدرته على ذلك نتيجة لقصور عضوي أو عقلي أو حسي أو نتيجة عجز خلقي منذ الولادة وهذا التعريف الذي نص عليه في قانون العمل ويسري في ذلك الفكر والأثر.

وقد أوجب قانون العمل على أصحاب الأعمال الذين يستخضعون خسعين عمالا أو أكثر ، ويسري عليهم قانون العمل سواء أكانوا يشتغلون في مكان واحد أو مدينة واحدة أو أمكنة في مدن متفرقة استخدام الموقوفين الذين ترشحهم مكاتب العمالة من واقع سجل قيد الموقوفين بها وذلك بنسبة خمسة في المائة من مجموع عدد العمال في الوحدة التي يرضعون للعمل بها وتُسرى هذه النسبة على كل فرع على حدة من الفروع التابعة للمركز الرئيس صاحب العمل .

ويجب إصدار وزير النولة للتنمية الإدارية قرارا إلى كافة الجهات الإدارية في الحكومة والهيئات الاقتصادية والقطاع العام أن تلتزم هذه الجهات بالإعلان عن الوظائف الخاصة بالموقوفين نذعة واحدة في تاريخ موحد من كل عام .

أثر تجنيد العامل عسكريا على عقد العمل

ورد إلى المجلة استفسار المواطن عبد الستار محمد محمود بالاسكندرية حول أثر تجنيد العامل عسكريا على عقد العمل طبقا للقانون؟

وجوابا لذلك نشير إلى أنه لم يرد في قانون عقد العمل ما يبين أثر تجنيد

العامل على عقد العمل وذلك اكتفاء بما ورد في المادة ٤٢ من القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨٠ بشأن الخدمة العسكرية والوطنية .

وتقرر هذه المادة أنه يجب على أصحاب الأعمال الذين لا يقلل عند العاملين لديهم من عشرة أو يحفظوا لمن يجند من العاملين بوظيفته أو عمله أو بوظيفته أو بعمل مماثل إلى أن ينتهي من أداء الخدمة العسكرية والوطنية.

ويجوز شغل وظيفة الجند أو عمله بصفة مؤقتة خلال هذه المدة ، ويعاد الموظف أو العامل إلى الوظيفة أو العمل المحقق له به إذا طلب ذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ تسريحه من الخدمة العسكرية أو الوطنية ، ويجب إعادته للعمل خلال ستين يوما من تاريخ تقديم الطلب ، ويعتبر تاريخ تقديم الطلب هو تاريخ عودته للعمل.

أما إذا أصبح غير لائق بسبب عجز أصابه أثناء الخدمة العسكرية ولكنه يستطيع القيام بوظيفته أو عمل آخر فيعاد إلى هذا العمل أو تلك الوظيفة على أن يجري وضعه في المركز الذي يلائم وظيفته الأصلية من حيث المستوى والأقدمية والمرتب.

وإذا لم يقدم الموظف أو العامل طلبه في الميعاد أو لم يتسلم عمله خلال ثلاثين يوما من تاريخ أمر العودة للعمل جاء رفض طلب إعادته مالم يكن التخليح لآخر مقبول ، وعلى ذلك يلتزم صاحب العمل بالاحتفاظ العامل الجند بوظيفته خلال مدة التجنيد.

ولايسرى هذا الالتزام القانوني إلا على عقود العمل غير محددة المدة وذلك بالنسبة للعامل في القطاع الخاص.

أما بالنسبة للعاملين بالحكومة وقطاع الأعمال فيحتفظ بوظيفته الجند له سواء كان من العاملين بعقد مؤقت أو محددة المدة وذلك إلى نهاية عقودهم وفي هذا الشأن قضت محكمة النقض بأن عقد العمل المحدد للمدة ينتهي بحلول أجله أثناء مدة التجنيد ولا يكون للعامل الحق في طلب إعادته إلى عمله بعد تسريحه ، لأن تجنيد العامل ليس من شأنه إحداث تغيير في طبيعة عقد العمل وفي الشروط المتفق عليها فيه ، ولأن نصوص القانون تخلو مما يفيد مدة عقد العمل المحدد للمدة بقدر مدة التجنيد أو صيرورة هذا العقد غير محدد المدة .

فلقد العمل ويضطر أثناء مدة التجنيد في عداد العقود الموقوفة طبقا للقواعد العامة في القانون المدني إذ يستحيل على العامل القيام بعمله خلالها ، وفي المقابل لا يلزم صاحب العمل بأداء أجره ، لأن الأصل في استحقاق الأجر أن لقاء العمل الذي يقوم به العامل ولم يستثن المشرع من هذا الأصل سوى حالات معينة أوردتها على سبيل الحصر وليس من بينها حالة استدعاء العامل لأداء الخدمة العسكرية .

وقد قضى النقض في هذا الموضوع أيضا .. على أن العامل لا يستحق أجرا خلال فترة وقف العقد بسبب الاستدعاء ، لأداء الخدمة العسكرية الإلزامية ويعفى من أداء اشتراكات التأمين الاجتماعي وفقا لنص المادة ١٣٢ من قانون التأمين الاجتماعي.

وعند عودة العامل للعمل يحتفظ له بكافة المزايا من حيث الأقدمية والملاوات والمرتب والمركز ولكن لا يجوز أن يرتب على حساب مدة التجنيد أن تزيد مدة أقدمية الجند أو مدة خدمتهم على أقدمية أو مدد خبرة زملائهم في التخرج من أصحاب المناصب والذين عينوا في ذات الجهة . ويجب لعودة العامل إلى عمله أن يتقدم بطلب بذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ تسريحه فإذا لم يقدم الطلب وكان التأخير الغير عن مقبول جاز لصاحب العمل أن يرفض إعادته إذا تقدم بطلب العودة بعد ذلك .

وإذا تقدم بالطلب وصرح به بالعودة يجب عليه تسلم العمل خلال ستين يوما من تاريخ أمر العودة وإلا جاز لصاحب العمل أن يرفض عودته . أي متى له أن يهني أي يكون له نقابة لعقد العمل مشروعا في هذه الحالة .

أما إذا تقدم العامل بطلب العودة في المواعيد ورفض صاحب العمل فإن هذا يخول العامل الحق في التعويض فقط ولا يجوز الحكم بإعادته للعمل.

حماية الطفولة

في التشريعات العمالية

القانون ليدع العمل هو السن الذي ينتهي عنده التعليم الإلزامي (الابتدائي) وذلك حرصاً على إعطاء الأطفال شيئاً من الثقافة، ويقضى التشريع الفرنسي تمام السنة الرابعة عشرة من عمرهم، وفي الهند ومستعمرات شمال أفريقيا تمنع القوانين هناك تشغيل الأحداث قبل تمام السنة الثانية عشرة من عمرهم.

حماية الأحداث

في الجمهورية العربية المتحدة أما في بلانا فقد وقف المشرع بالنسبة لأحداث سوق التدرج بالنسبة لأعمارهم، فحظر تشغيل الأحداث قبل تمام سن الثانية عشرة وعدم السماح لهم بمجرّد التواجد في أماكن العمل. ولا يستثنى من هذا الحظر إلا العمل في الزراعة والعمل في المنزل مع باقي أفراد الأسرة (المواد ١٢٤ و ١٢٩ من القانون ٩ لسنة ١٩٥٩)، لا يجوز تشغيل الأحداث ليل من سن الثانية عشرة إلى الخامسة عشرة وذلك من الساعة السابعة

في تحقيق تحت عنوان الطفولة والتشريعات العمالية تعرض الأستاذ محمد أبو الأسرار لهذه القضية فقال: «عني المشرع المصري بالطفولة وأكد هذه العناية في الفصل الرابع من القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ في شأن تشغيل النساء فاستحدثت المادة ١٢٩ منه إلزام صاحب العمل الذي يستخدم مائة عاملة فأكثر في مكان واحد أن يوفر داراً للحضانة، يحدد شروط إنشائها ونظامها وماتحملة العاملة مقابل انتفاعها بها بقرار من وزير العمل ثم تطرق التحقيق إلى حماية الأحداث دولياً حيث كانت الأحداث أول ضحية للثورة الصناعية التي قامت في إنجلترا في ختام القرن الثامن عشر، ثم سرت منها إلى غرب أوروبا ثم إلى بلاد آسيا وأفريقيا .. وكان أصحاب الأعمال يقبلون على استخدام الأطفال بلا رحمة ولا شفقة حيث كانوا يعملون عشر ساعات واثني عشرة ساعة في اليوم.

السن القانوني

المفروض أن السن الذي يحدده

الطاقة البشرية هي أساس عملية الخلق والإبداع والاهتمام بها يفتح الطريق أمامنا لنغزو الأفاق الجديدة في التصنيع، وتتيح فرصاً أوسع للعمالة .. وتشير الأرقام أن تعداد الجمهورية العربية المتحدة في عام ١٩٦١ قد بلغ ٢٦ مليوناً و ٥٨٨ ألفاً منهم ٢ ملايين و ٧٩٩ ألفاً تتراوح أعمارهم بين ٥ سنوات و ٥ سنوات، و ٢ ملايين و ١٧٨ ألفاً تتراوح أعمارهم بين ١٠ سنوات و ١٤ سنة .. ونظراً لهذه النسبة المرتفعة للأعمار الصغيرة كان الاهتمام كبيراً بالطفولة باعتبارها كنز الحاضر والمستقبل ويجب علينا أن نعتني بهم لتطوير مجتمعنا ولذلك كانت قضية عمالة الأطفال على رأس القضايا التي ألقتها اللجنة اهتماماً بالغا منذ صدورها وحتى الآن.. وفي هذا التحقيق لنلقي الضوء على الاهتمام بهذه القضية منذ أعداد المجلة الأولى.

حول العالم

سنة ١٩٦١

• الجزائر:

طلب اتحاد عمال البترول الجزائريين الانضمام إلى اتحاد عمال البترول العرب الذي يضم عشرة آلاف عضو، وقد قدم طلب الانضمام السيد مصطفى الغابلي عضو الاتحاد وبعض الوفد الذي وافق الرئيس بن بيلال في زيارته الرسمية للقاهرة.

• جنيف:

أقر مؤتمر العمل الدولي عدداً من الاتفاقيات بخصوص الحرية النقابية، المساواة في الأجر بين الأيدي العاملة في الرجال والنساء للعمل المتكافئ، منع التفرقة العنصرية في الاستخدام.

• أثينا:

تم عقد اتفاقية بين اتحاد عمال وموظفي البترول في اليونان وبين شركات النفط فيها، تنص الاتفاقية بالإضافة إلى عدد من المكاسب على زيادة في الأجر نسبتها ٦٪ ووضع نظام أفضل للتقاعد واقتطاع الرسوم النقابية من الأجر رأساً.

مجلة العمل - سبتمبر ١٩٦٢

إذا نسب إلى العامل ارتكاب جنائية أو جنحة إضراب غير مشروع أو التحريض عليه أو أية جنحة أخرى داخل دائرة العمل، وأوقفه صاحب العمل فإن مكافأة نهاية الخدمة تحسب لهذا العامل عن مدة الإيقاف إذا رأت السلطة المختصة عدم تقديمه للمحاكمة، أو قدمت المحاكمة وقضى ببراءته، وأعيد العامل بالتالي إلى عمله.

تشريعات رقابة
يقدمها:
محمود صاب

من فتاوى إدارة
التشريعات العمالية

تقدم عمال الشركة الشرقية للأطمان (محلج منيا التمح) وعدمهم ٢٧ عاملاً بشكوى ضد الشركة تتضمن طلب تكوين لجنة لبحث مطالبهم التي تتلخص فيما يلي:-
١- طلب صرف مرتب شهر مكافأة تشجيعية بحد أقصى ٥٠ جنيهاً وحدث أدنى ١٥ جنيهاً.
٢- طلب صرف مرتب شهر من حساب الأرباح بحد أقصى ١٥ جنيهاً.
٣- قامت الوزارة بتشكيل لجنة مكونة من اثنين من السادة مفتشى مكتب علاقات العمل والأجور بالقاهرة وقد توصلت اللجنة إلى إجابة مطلبى العمال وصرف المبالغ المستحقها.

مجلة العمل - ديسمبر ١٩٦٢

دراوس

يقدمه:
السيد الهدي الشرييني

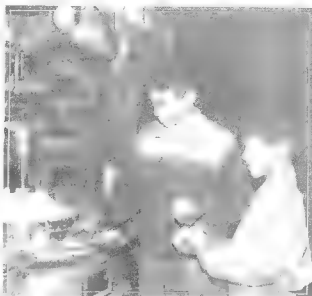
المهنية التي تؤثر على العامل ومو
في سن كبيرة يستطيع أن يتحملها
إلى حد ما ويقاوم تأثيرها الخطير
بمعكس الصنت إذا تعرض لنفس
العوامل فإنها ستقت حائل دون
استكمال نموه ويلوغ تكوين
الرجال.

أما القنابي السيد أحمد لهيم
رئيس الاتحاد العام للعمال
بالجمهورية المتحدة فيقول إنه من
الأفضل أن تتاح للأحداث فرصة
التعليم والتدريب قبل دخولهم
ميدان العمل، حتى يكونوا قد المرأ
بالعلم والصناعة إلماماً يعلمهم
للعمل بنجاح وكفاءة.

وأكد الأستاذ عبد الغني سعيد
مدير عام التخطيط بوزارة العمل
أن صغار العمال هم القوة العامة
الاستقبلية وكلما أحسن إعدادهم
وتهيأت من الإمكانيات مايساعدتهم
على اكتمال نموهم وزيادة
مهاراتهم وخبراتهم كلما نجحنا في
تحقيق الاستخدام الأمثل لوارثنا
البشرية.

وفي النهاية أكدت المجلة أن
التوسع في إنشاء مراكز التدريب
المهني من أهم الأسباب التي تؤدي
إلى القضاء على مشكلة تشغيل
الأحداث في الصناعة إلى حد
كبير.

وأن صدور قانون التلمذة
الصناعية سيفضي على مشكلة
تشغيل الأحداث في الصناعة
قضاء نهائياً.



◆ الأحداث أول ضحية للثورة الصناعية ◆ صدور قانون التلمذة الصناعية سيقضي على مشكلة تشغيل الأحداث نهائياً

تقل سنهم عن ١٥ سنة في
صناعة كثيرة تم تحديدها في ١٠
صناعة.

الأثار الصحية

وأكد الدكتور محمود لبيب
المدرس بمدير إدارة الصحة
الصناعية بوزارة العمل(حينذاك) أن:
الحكمة من منع الحدث من العمل
في هذه الصناعات هي أن الإنسان
لايبلغ جسمه مبلغ النمو الكامل
قبل سن ١٧ إلى ١٨ سنة ، وفيها
يتكامل بناء الجسم ونمو العضلات
وتكلس العظام، وإلا ذلك فالأضرار

محمد محمد علي ، أن أرقام
إدارة القوى العاملة بوزارة العمل
تقول إن عدد الأحداث الذين
يعملون في الصناعة نحو
١٠,٣٦,٠٠٠ حدث في المدن
والقرى.

وقد خصص القانون رقم ٩١
لسنة ١٩٥٩ فصلا كاملا لتشغيل
الأحداث نص فيه على تصيد
ساعات العمل اليومية لهم يسع
ساعات تتخللها راحة لمدة ساعة
كاملة.

كما حرم تشغيل الأحداث الذين

مساء حتى السادسة صباحا، أو
أكثر من ست ساعات في اليوم،
يتخللها ساعة للراحة، بحيث
لايحمل المحدث أكثر من ٤ ساعات
متوالية.

كما يجب ألا يتواجد في مكان
العمل أكثر من ٧ ساعات متصلة
(المادة ١٢٥) ، وقد خول القانون
لوزير العمل بقرارات تصمد منه أن
يحظر تشغيل الأحداث ما بين ١٢
و٥ سنة فسي بعض
الصناعات(مادة ١٢٦)

كما يحظر تشغيل من لم يبلغ
١٧ سنة كاملة في صناعات أخرى.
استخدام الأحداث في الملاهي
لا يجوز أن يعمل في الملاهي
الذكور الذين تقع سنهم بين الثانية
عشرة والصادية والعشرين ولا أن
تعمل الإناث اللاتي تقع سنهن بين
الثانية عشرة والثامنة عشرة إلا
بموافقة أولياء أمورهن ، بالإضافة
إلى الحصول على موافقة وزارة
الداخلية وإدارة العامة للوائح
والرخص.

التلمذة الصناعية

نظم تشريع العمل رقم ٩١ لسنة
١٩٥٩ التشديري المهني في عدة
(حكام منها :

أن يكون عقد التدرج
(التدريب) بالكتابة وتحدد فيه مدة
تعمل المهنة ومراحلها والأجر الذي
يستحقه(المترن)

بالأرقام

وتحت عنوان تأثير تشغيل
الأحداث في الصناعة أكد الأستاذ

اليوم في سعر إنتاج القطعة
الواحدة، ذلك بشرط ألا يقل الأجر
اليومي مهما قلت وحدات الإنتاج
عن ٢٥ قرشا يوميا بالنسبة للعامل
البالغ ثمانية عشرة سنة في
المنشآت الصناعية التي تسرى في

شأنها أحكام المادتين ٨ و ٩ من
القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في
شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها.
مجلة العمل سبتمبر ١٩٦٣

أما إذا ثبت إدانته وفصل
العامل نتيجة لذلك فإنه يعتبر
مفصولا من تاريخ وقته، ويتقطع
علاقته بالمنشأة من هذا التاريخ
وبالتالي لايتخضع مدة الإيقاف في
مكافأة نهاية الخدمة.

- يماثل عامل الإنتاج كتقاعدة
أصلية حسب الإنتاج اليومي له،
بمعنى أنه لتقدير أجره اليومي
يقرب في القطع التي انتجها في

وظائف شاعرة

● منطقة عمل القويبة

- ٣-فرجى العهد العالي
- الصناعي قسم ميكانيكا
- المؤسسة المصرية العامة
- الصناعات المعدنية بمسطرد
- ١-ميكانيكي قسم هندسة قسم
- ميكانيكا لشركة النصر لصناعة
- الزجاج والبلاستيك

مجلة العمل سبتمبر ١٩٦٣

● مكتب قوى عاملة الجيزة

- ٩- سائق عمومي
- ٥- خراط
- ٩- براد مواسير
- ١٨- مرض
- ١-ميكانيكي ميكانيكي أو كهرباء
- ٣٠- رسام ثالث ميكانيكي أو كهرباء
- ٢- مساعد كهربائي في لف

المواتير الكهربائية

العولة .. قضايا ومفاهيم



يسرني أن تلقى عزيزي القارئ- في هذا الركن الصغير لنستعرض كتاباً أو بحثاً أو دراسة مما تضمه أرفف المكتبة من إنتاج الفكر الإنساني . . ويسرني أن أقدم اليوم كتاب العولة : قضايا ومفاهيم الذي شارك في إعداده ستة من أساتذة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة ، قدموا لنا ستة موضوعات تشرح العولة كظاهرة ، وعلمية وقسدية ، تلقى عليها الضوء في السطور التالية:

العولة والنظام الإقليمي العربي للأستاذ الدكتور أحمد يوسف أحمد: حيث يشير في مقمعة الموضوعة إلى الفرض من إثارة هذه النقطة التي لم يسيق أن حظيت بنصيب كاف من البحث والحوار، فإذا كان الحديث عن العولة وتأثيرها على العرب حديثاً شائعاً ، فلن الحديث من خلال إطار تحليلي يعكف على ملاحظة تأثير العولة على النظام الإقليمي العربي تحديداً يكاد يكون غائباً،

الدولى قد نالت بلاشك من مبدأ السيادة الوطنية ونظام تطبيق، إلا أن الصود على مبدأ السيادة ليست وليدة تطورات السنوات الأخيرة فحسب ، بل تشكلت وتراكمت تباعاً منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

ثانياً: أن عملية التأثير المشبوبة إلى هذه التطورات على مبدأ السيادة الوطنية ليست نمطية ، وعن ثم وجب التمييز بين وضع الدول المصغرى ووضع الدول الكبرى ، ذلك التمييز الذى سيجلنا حتماً إلى أشكال التأثير ورجته وغاياته.

ثالثاً: أن التوجه التعاطف نحو تطبيق كل ما هو على حساب كل ما هو محلى أو يعنى لاينبغي النظر إليه بالفرضية- على أنه يمثل شراً محضاً بالنسبة إلى الدول كافة، ذلك أن تعظيم المكاسب أمر وارد في ظل المزايا الاقتصادية ومشاكل ذلك من أمور ، إلا أن هذا التعظيم عملية تتطلب جهداً متواصلاً ومتراكماً.

رابعاً: أنه على الرغم من أن هذا التوجه نحو العالمية "العولة" قد جاء على حساب دور الدولة وانصاف نوعها في مقابل التزايد المطرد في تفوذ مؤسسات أخرى كالضركات دولية النشاط ، ومؤسسات المجتمع المدنى الوطنية والدولية ، إلا أن ذلك لاينفى أن العولة كنظام قانونى سياسى هى بسبيلها إلى الاختفاء .

خامساً: أن العولة في النهاية، وإن كانت تعجيراً عن معطيات

مالية، وعلى هؤلاء الذين يرون فى العولة المسار المقبول أن يستغفروا نقاط الضعف بحيث لا تتم عملية الإلصاق الكاملة والشاملة للنظام الإقليمي العربي بمراكز الهيمنة العالمية.

العولة ومبدأ السيادة الوطنية : للأستاذ الدكتور أحمد الرشيدى: وموضوع بحث ليس بعيداً عن البحث السابق ، بل يحاول توضيح أحد مستوياته بتحليل مدى تأثير التطورات الراهنة في النظام الدولى ظاهرة العولة بالنسبة لبدا السيادة الوطنية، سواء كان هذا التأثير فى الحالة العاصرة أو حال المستقبل المنظور، ويعرض الأستاذ الباحث المقصود بكل من هذين المفهومين الساكدين فى الموضوع ، ضمن تدبر أصول العلاقة بينهما ، وهما مفهوم العولة من جانب ، ومبدأ السيادة الوطنية من جانب آخر، ثم انتقل من إدراك جوهر المفهومين إلى تصور العلاقة بينهما مجيباً على تساؤل من خلال شسقين: الأول يتطرق إلى أثر التطورات الراهنة على الجدا ذاته، والثانى يتناول أثر العولة على بعض المفاهيم الأساسية ذات الصلة، بمبدأ السيادة الوطنية أو المنبثقة منه ومنه.

وفى سياق الإجابة عن التساؤل ذى الشسقين، استخلص بعض النتائج المهمة ، التى تتعلق بتأثير هذه التطورات على السيادة الوطنية:-

أولاً: أن العولة بما تشير إليه من تطورات راهنة فى النظام

خريطة معالجة الموضوع على نحو منهجى يتنقل فيه من التنظير إلى التطبيق، وكان عليه أن يجيب على أربعة أسئلة حددها لنفسه.

السؤال الأول: سؤال نظرى حول العلاقة بين العولة والأقلية، ومفاده: ما هو تأثير عالمى أو محلى على ما هو إقليمي؟

أما السؤال الثانى : فإنه من طبيعة تطبيقية إلى حد كبير وجوهره : ما هو تأثير العولة على العناصر الممكنة للنظام العربى ، أى على الدولة العربية؟

والسؤال الثالث: يتكامل مع سابقيه فى إطار استكشاف الإشكالات التى تتعلق بتطبيق من حيث تأثير العولة على هوية النظام الإقليمي العربى؟

أما السؤال الرابع والأخير: فيهدف إلى الوقوف على التفاعل بين التنظير والتطبيق وذلك فى سياق تساؤل جامع: ما هو تأثير العولة على نموذج النظام العربى ذات؟

ويعد أن يطرح الباحث الإجابات ، فيبحث بحثه بقوله: علينا أن نتصور أن هذا هو حال النظام الإقليمي العربى، حال يملك بعض مقومات الممانعة، ولكن تقيد عنه بعض المقومات، وبالتالي فإن على أولئك الذين يرون أن الخير فى أن يتقوى النظام العربى ويتماسك ضمن عملية مواجهة هذه العملية العالمية السمتة بالعولة، عليهم أن يتصوروا نصب أعينهم المهام التى يتعين عليهم الوفاء بها لئى يخرج النظام الإقليمي العربى أفضل

ثم يعرض الباحث موضوعه على قسمين، ينصرف الأول إلى التطور "حديث عن العولة وخصائصها" أما الثانى فيعالج جوهر موضوعه وهو تأثير العولة على النظام الإقليمي العربى . . ويشير إلى طريقتين مختلفتين للنظر إلى العولة، واحدة منهما تنظر إلى العولة كتطور طبيعى ، والأخرى ترى العولة عملية مقصودة تهدف إلى إشاعة نمط معين، واستقرت رؤية الباحثة إلى تبني الطريقة الثانية القائمة على وجود قوة فعل عمدية تسعى إلى إشاعة نمط معين ، هى الأقرب لتصور تأثيراتها على النظام الإقليمي العربى.

ثم استعرض نوعين من التعريفات، الأولى : التعريفات الأحادية والتى تركز على أحد أبعاد العولة مؤكدة عليها ، والثانية: التعريفات الشاملة والتى تتصور العولة كعملية متعددة الأبعاد وشاملة لكافة نواحى الحياة الاقتصادية والسياسية والثقافية والفكرية والإعلامية والمعلوماتية، ثم يناقش أربع خصائص انصرفت إلى اعتبار العولة :

قديمة أم معاصرة-انتقالية أم متبادلة-موضوعية أم انتقالية- حتمية أم قابلة للارتداد.

ثم عرج الباحث إلى بيان آثار العولة على النظام العربى ، موضحاً أن جوهر الانطلاق إلى البحث فى الموضوع يرتبط بإثارة السؤال المنهجي والذى مفاده: كيف ندرس تأثير العولة على النظام الإقليمي العربى؟ . ثم يرمم

واقعية حاصلة شعلا ، إلا أنها في الوقت ذاته ظلت تعبيراً عن رغبة أكيدة لدى بعض القوى الدولية لغرض هيمنتها ومنطق حياتها على الدول الأخرى ، وهذا بدوره يعطي قضية التمسك بالهوية الثقافية والحضارية وزناً مهماً في عملية التعامل مع الدولة من دون إهمال ضرورة الإنفاذ الحقة من كل ما تنتجته من مصادر القوى المادية . ويختتم الأستاذ الباحث بحثه بالتنبية إلى ضرورة النظر المثالي لهذه العلاقة وفحص مكوناتها ، ومتابعة مآلاتها وآثارها ، ضمن عمل بحثي عميق ودقيق يتبين أصول هذه العلاقة ، وأهم متغيراتها ، ورصيد مظاهرها وأشكالها وتقويم نتائجها ومستقبلاتها ، عمليات بحثية بعضها من بعض ، إذا ما أردنا أن نتبين منح النظر الرصين والقيم لكثير من مفاهيم العلاقة التي تشبع في هذا الزمن ، قاندين على الوعى الدافع إلى إدراك سليم ووسعي قويم .

المولة والتحول الديمقراطي :
الأستاذ الدكتور مصطفى كامل السيد الذي بدأ بحثه بتحديد المفاهيم ، بتعريف الدولة من جانب وتعريف الديمقراطية من جانب ثان ، ثم تطرق من الإدراك لصور المفهومين إلى تصور العلاقة وفق أصول منهجية صادقة إلى تحليل العلاقة بين المفهومين في سياق التأثير والتأثر ، ويوضح الفرق بين مفهوم الدولة والعالمية وذلك أن الدولة يقصد بها الإشارة إلى عملية -سرياً- عمليات- تجرى على أرض الواقع لها ثلاثة مستويات : الأولى : يشير إلى تزايد مسرعة انتقال مفردات عديدة في الحياة الدولية مثل البضائع ، الخدمات ، رؤوس الأموال ، الأشخاص ، الأخبار ، المعلومات ، الصور .. إلخ **الثاني :** ظهور شبكة تقال مثل مايجرى من تقال بين المنظمات غير الحكومية ومنظمات حقوق الإنسان ، المصنع العالمي ، شبكات الجريمة ، شبكات المعلومات .. إلخ **الثالث :** ظهور ويزون نظم عالمية ،

فهناك نظام عالمي للطاقة النووية ، ونظام مالي ، ونظام نقدي .. إلخ أما عن مفهوم الديمقراطية فمن الضروري التمييز فيها بين وبين الليبرالية ، فالديمقراطية ثقافة تجمع بين نظام سياسي ونظام اجتماعي قائمة على صعامتين أساسيتين : الحرية من ناحية ومنها تنشرك الديمقراطية مع الليبرالية) . والمساواة من جانب آخر) وهي ماتييز الديمقراطية عن الليبرالية) . ثم تعرض الأستاذ الباحث لمناقشة العلاقة بين الدولة والديمقراطية على ثلاثة مستويات : العالمي والإقليمي والمحلي ، ويصل بنا بعد تحليل شيق إلى نتيجة هامة -غير متوقعة- وهي أن الدولة لم تقتزن غالباً بانتشار القيم الديمقراطية .

المولة والمعلوماتية : للأستاذ الدكتور حازم حسني الذي يبدأ بحثه في إطار ثلاث ليسات ، فيشير إلى أن الدولة ليست الأمركة ، كما أنها ليست الهيمنة ، وهي أخيراً ليست التوجهات الرأسمالية ، وكما يهبط الدولة بهذه اليسات ، فإنه أيضاً يهبط مفهوم المعلوماتية بثلاث ليسات أخرى ، ويؤكد أن المقصود بالمعلوماتية في جوهرها أنها انتقال إلى مرحلة تقال شبكي بين المعلومات ، ويحل الدكتور حازم حسني الأسباب التي تؤدي إلى تعامل دول العالم الثالث مع مفهوم الدولة من موقف الضعف وليس القوة ، لأننا مازاننا تصور أننا نعيش عصر تدفق الأوامر ، كما أن مفهوم الاقتصاد الجديد يقوم على قاعدة أن المعرفة ومنسدة بث المعلومات ، وضرورة وجود رؤية تنظيمية لمعالجة المعلومات ، ويوضح كذلك الكيفية التي يمكن من خلالها تبين أثر الدولة على الدولة مشعرا أن الدولة لا تخفى بالضرورة ، ولكنها تتحول إلى عقدة من عقد التنظيم الولي الشبكي الكوكبي ، وأن قدرة الدولة على البقاء خاضعة لقدرتها على استقبال وإرسال المعلومات ووجود رؤية مصرية للتعامل مع التحديات الجديدة

بعقلية جديدة ، المهم في هذا المقام فهم الآليات التي نشأت فيها ومنها الظاهرة الكوكبية أو ظاهرة الدولة ، من جملة تفاعلات جزئية ، قد يبدو كل منها على حدة تافهاً أو بسيطاً ، ولكن جملة هذه التفاعلات هي التي أدت إلى حدوث هذه الظاهرة الكوكبية الشاملة ، وبالتالي لا بد لنا من ملاحظة هذه التفاعلات الجزئية وتفعيلها ، لأنها هي التي تسهم في صنع عالما الذي نعيشه ، وعدم إخضاعها للأوامر العليا الهابطة من أعلى إلى أسفل ، إن ذلك مخفي الشبكية التي يجب أن نعيه ونقتفي آلياته ، كما علينا أن نتفهم فاعلياته ومآلاته .

المولة والاقتصاد السياسي
الدولة القومية : للأستاذ الدكتور جودة عبد الخالق الذي يدعو في بداية بحثه إلى ضرورة التعرف على الأبعاد المتشابهة والمتعددة ومنها الاقتصادية التي يشهد تدفقات هائلة في التجارة والتسويق والإنتاج ، ومنها الاجتماعي التي يشهد إعادة تشكيل القاتات وتظهر مائيسم بالجماعات الافتراضية ومنها الثقافي التي يشهد تسميت القديم والتوجهات الاستهلاك والمفاهيم .. كل هذه الأبعاد المشار إليها هي تقاعها ومستوى حركتها ، يترك آثاراً ونتائج واضحة منها :

- ١- زيادة الاستقطاب على كافة الأصعدة في العلاقات الدولية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية .
 - ٢- أن حيز الدولة يتعرض للاتكشاف تقريبا ، مع احتمال التمدد في بعض الاتجاهات .
 - ٣- تأسيس ما يسمى بالمعايير التي يطلق عليها صفة الدولية ، كمعايير العمل والبيئة والتجارة .
 - ٤- ربما منسهد في المستقبل -و- استعمر اتجاه الدولة دون ضابط- تقلص الاستقلال الوطني في مجال السياسات الوطنية بالمعنى الشامل .
- كما يؤكد الأستاذ الدكتور جودة عبد الخالق أنه لا يمكن فهم التأثيرات للدولة على الاقتصاد**

السياسي الدولة القومية إلا من خلال فهم والتعرف على تفاعلاته ، ويضيف أنه من المهم أن نرصد للواقع من الدولة . وهذا الموقف لا بد أن يستند إلى استرجاع التبين بين عملية خطاب الدولة . فعملية الدولة لها محددات في الواقع الموضوعي ، المعلوماتية والتكنولوجيا وغيرها ، أما خطاب الدولة فإنه يقتزن بمفاهيم مثل التنافسية والحكم الطيب والشفافية والخصخصة ، ويحتاج الأمر إلى كشف الأخطاء والأضرار التي ينوط عليها هذا الخطاب .

المسألة بين الدولة والبيروقراطية للأستاذ الدكتور أحمد رشيد والذي يبدأ بحثه بتعريف البيروقراطية ، باعتبارها مؤسسة خدمية ، وليست مؤسسة حكم ، وتقتض بإيصال السياسات العامة بشكل كفء وفعال ، وهذا التعرف يرتبط بشروط مهمة تتعلق بالبيئة السياسية القوية الديمقراطية ، فالمجتمع السياسي الضعيف مهما كانت مظاهره ، هو مجتمع غير ديمقراطي ، ومجرد غياب الديمقراطية يعد مؤشرا خطيرا على تحول البيروقراطية إلى مؤسسة حكم وليست مؤسسة خدمية ، لذلك يجب الإهتمام بدراسة البيروقراطية كمؤسسة قوية ، رغم ما قد يبدو في بعض تجلياتها من إنهاك أو عدم مهارة .

ويعد أن يحل الأستاذ الدكتور أحمد رشيد علاقة الدولة بالإدارة يصل بنا إلى ضرورة تتبع عناصر أربعة مهمة هي المنافسة والخصخصة والحقوق المدنية والبيئة ، وفي إطار تحليل هذه العناصر ومجالاتها المعيرة التي ترتبط به توصل الأستاذ الباحث إلى نتيجة مفادها بأن لا النظام الثنائي ولا العيلة ولا أي شكل يحكم الحياة الدولية يجب أن يشير الضوف ، بل إن سايثير خوفنا بالفعل هو نقص الديمقراطية ، وهو ما يؤثر بالتالي على دور البيروقراطية فيعملها لا بقيد أو حدود تقفل مانتشاء بالجمع .



جسوة ني مديریات القوى العاملة

إعداد: مجيب رشدی

تدريب الطلبة بالبحيرة



محمد قاید

تقوم مديرية قوى عاملة البحيرة حالياً بتنفيذ مشروع تشغيل ما يقرب من ١٧٠٠ طالب من طلبة الثانوية العامة والجامعات والمعاهد العليا في ١٨٠ منشأة من منشآت القطاع الخاص بمدن ومراكز محافظة البحيرة بتكلفة إجمالية قدرها ٢٢٥.٧٠٠ جنيه يتحملها أصحاب الأعمال من ٧/١ إلى ٢٠٠٢/٩/١٥ ، كما يتم تدريب ١٥٠ طالباً من طلبة الثانوية العامة والجامعات والمعاهد العليا بمركز التدريب المتنقل التابع لمديرية على مهن البرادة والخراطة والأجهزة الدقيقة وميكانيكا الجرارات والسيارات وكهرباء السيارات خلال نفس الفترة السابق ذكرها .. صرح بذلك السيد محمد قاید مدير قوى عاملة البحيرة .

حوار سريع مع مدير قوى عاملة مطروح :

التدريب هدفنا الأول !!



مصطفى إبراهيم

تم الاتفاق بين المديرية ومشروع موارد مطروح على تدريب شباب الخريجين من المؤهلات العليا والمتوسطة على عدد ٢٨ مهنة متصلة بأعمال الزراعة والحاسب الآلي .

بدورات مكثفة لمدة شهر وعلى أن تقوم مديرية القوى العاملة باستدعاء الخريجين على المهن الراغبين التدريب عليها .. وهذا وقد قامت المديرية باستقبال وترشيح عدد ١٩٨ (مؤهل متوسط) وعدد ١٥١ (مؤهل عال) بإجمالي ٣٤٩ ، هذا وسيتم صرف مبلغ ٣.٢٥ جنيهاً للمؤهلات المتوسطة وه جنيهاً للمؤهلات العليا كحافز تدريب .

في حوار سريع مع السيد مصطفى إبراهيم مدير قوى عاملة مطروح .. أكد سيادته أن التدريب المهني هو الهدف الأول للمديرية في الوقت الحالي وأن إعداد العمالة الفنية الماهرة هو أساس أي تقدم وإزدهار .

تعقد برامج تدريبية متخصصة للعاملين تتراوح لأكبر عدد من المصالحين ، وفي هذا الإطار تم وضع خطة تدريب عاجلة انتهت في يونيو الماضي وتم تنفيذ الخطة بمقدار دورة تدريبية مكثفة لتنمية قدرات العاملين بديوان عام المديرية والمكاتب التابعة لها في مجالات التفقيش العمالي وعلاقات العمل والتفاعلات والقوى العاملة خلال الفترة من ١٢ إلى ٢٠٠٢/٤/١٥ ، وتم عقد دورة ثانية خلال المدة من ١١ إلى ٢٠٠٢/٥/١٢ في نفس الموضوع لباقي المفتشين بالمديرية والمكاتب .

جارى الإعداد لدورة تدريبية لتتمة مهارات مديري الإدارات والمكاتب كما سيتم إعداد برنامج تدريبي للعاملين بوحدة الشئون المالية والإدارية وشئون العاملين يتم تنفيذها في نفس الخطة .

قامت المديرية في عام ٢٠٠٢ باستكمال مشروع مركز التدريب المهني بحي الشرق التابع للمديرية باستكمال المعدات والآلات وتشغيل المركز وإعداده لتنفيذ النوات التدريبية به ، وهذا وقد بدأت المديرية استيعاباً من ٢٠٠٢/٢/١ في تشغيل المركز تشغيلاً تجريبياً بتنفيذ ٥ دورات تدريب سريع على المهن المتاحة بالمركز وهي (ميكانيكا وكهرباء سيارات ، كهرباء توصيلات .. لحام معادن .. سباكة صمغة) وقد انتظمت العملية التدريبية بالمركز تم الصرف على هذه الدورات من واقع دورة التشغيل الأولى .

بناء على توجيهات الوزير أحمد العماوى .. وزير القوى العاملة والهجرة بضرورة وضع خطط مدروسة للتدريب الإداري للعاملين بالأجهزة التابعة للوزارة وعلى أن

مبروك ..

لصوص .. وخلف
.. وشحاتة

تهنى أسرة مجلة العمل الدكتور إبراهيم محمود محمد عوض وكيل وزارة القوى العاملة والهجرة بالقاهرة على حصوله على درجة الدكتوراه في الإحصاء السكانى ولاختلالات في سوق العمل الحصر وأساليب الموازنة بين العرض والطلب في مارس ٢٠٠٢

كما تهنى السيد عبد الرحمن خلف على ترقيته ليصبح مديراً عاماً لمديرية القوى العاملة والهجرة بنسبوط .. والسيد شحاتة سليمان أحمد المايح لقيام بعمل مدير مديرية القوى العاملة والهجرة بالوادي الجديد ألف مبروك

فى إطار مشروعات المستثمر الصغير تفريج ٢٩ متدربا بمرکز تدريب الشرايية

كتب - عبد الموجود شحاته :

صرح الدكتور إبراهيم محمود عوض وكيل الوزارة بمديرية القوى العاملة والهجرة بمحافظة القاهرة بأن مركز تدريب الشرايية التابع للمديرية قد اتم تدريب عدد ٢٩ متدربا بالدورة التدريبية رقم ٩ للمستثمر الصغير بمرکز تدريب الشرايية وتم تخريجهم فى أول شهر أغسطس المنصرم وذلك فى عدة مشاريع مختلفة أهمها :

مشروع تصنيع الأخصاب ، ومنتجات الالبان ، ومطابخ الألوست ، وتصنيع شطط اليلاستك ، وأيضا تربية الدواجن والمواشى ، والتدريب على صيانة الأجهزة المنزلية وعمل اصططبات اليلاستك ، وكذلك التدريب بمحلات السوبر ماركت .

وأن مدة التدريب ٣١ يوما ، وكان المركز يقوم بصرف مكافأة للعامل للتدريب قدرها ستة جنيهات يوميا علاوة على وجبة غذائية ، كما يصرف له المركز افرول للعمل به أثناء فترة التدريب وقد تخرج هذا العدد من المركز ليشق طريقه فى

العمل بالمشروع الذى ترب عليه ، وقد كان المركز يعد هؤلاء المتدربين بجميع الأدوات الكتابية والكتب الخاصة والمحاضرات ومن أهم الكتيبات التى كان يصرفها المركز هى الكتب الخاصة بكل مشروع ، وكتب لدراسة السوق والمحاسبة وإدارة الأعمال والتسويق ودراسة الجوى علاوة على صرف استمارة سوق لكل متدرب .

ويتم صرف القروض الخاصة لكل منهم لتحويل هذه المشاريع عن طريق الصنوق أو التحويل الذاتى وذلك حسب قيمة كل مشروع والذين يعملون فيه وعلى جانب آخر صرح الدكتور إبراهيم محمود عوض وكيل الوزارة بمديرية القوى العاملة بالقاهرة بأن مركز تدريب الشرايية قام بتدريب وتخرج عدد ١٢٠ من طلبة الكليات والمعاهد الفنية والمدارس المتوسطة وذلك فى المهن التالية :

ميكانيكيا سيارات ، والصام ، وإحام الكهرياء ، وإحام الغاز ، والتبريد والتكييف ، وكذلك الأجهزة

المنزلية ، والآلات الدقيقة ، وكذلك البرادة والخراطة . وكانت مدة التدريب بالنسبة للتدريب السريع أربعة شهور ومدة التدريب الأساسى والتتشفة المهنية سبعة شهور أما بالنسبة لسن كل متدرب فى التدريب الأساسى والتتشفة المهنية من سن ١٢ سنة حتى ٢٠ سنة .

وبالنسبة للتدريب السريع تكفى سن الطالب أكثر من عشرين عاما ويحصل كل متدرب على مبلغ جنيهين يوميا كمصاريف انتقال ، كما يحصل كل طالب على افرول للعمل به طوال فترة التدريب للعمل به داخل الورش ويحصل الطالب فى نهاية الدورة على شهادة يحصلوه على الدورة التدريبية وينجاح فيها .

ويقدم المركز بمساعدتهم فى الحصول على عمل وفقا للمهن التى زاول كل منهم التدريب فيها وذلك عن طريق تجهيزه فى مكتب القوى العاملة التابع له سكن كل منهم وذلك على أن يكون لهم الأولوية فى التعيين

دورة تدريبية للمتسربين من التعليم بالإسكندرية

مطابقا من حرص مديرية قوى عاملة الإسكندرية على إعطاء الأهمية الفعالة لعملية التدريب المهنى من خلال مراكزها التى تنتهج فيها الأنشطة التدريبية عن المهن التى يحتاجها سوق العمل صرح المستشار عادل الدويانى وكيل وزارة القوى العاملة بالإسكندرية بأن المديرية تبدأ فى تنفيذ نورة تدريبية للتتشفة المهنية للمتسربين من تعليم بمرکز التدريب التابعة للمديرية عن المهن الآتية

أولا - مركز تدريب مهنى محرم بك ١٠٠ شارع محسن باشا محرم بك المهن : ميكانيكيا سيارات - سبائك صحية - راديو وتلفزيون - نقش ورخرفة - لف موتورات .

ثانيا : مركز تدريب مهنى الخضرة : شارع محطة السوق الخضرة البحري المهن : الخراطة - تبريد وتكييف - نقش ورخرفة - السبائك الصحية - كهرياء سيارات - راديو وتلفزيون - كهرياء تراكيبات .

ثالثا : مركز تدريب مهنى شرق ، شارع المحصة أمام مستشفى الأطفال . المهن : التثغيف على الماكينات وخراطة وقرايز - صيانة الأجهزة المنزلية - صيانة الأجهزة الدقيقة - لف موتورات - سبائك صحية .

الشروط : الواجب توافرها فى المتقدمين أن يكون السن من ١٢ حتى ١٩ سنة أن يجيد القراءة والكتابة مدة البرنامج ٧ شهور .

نجانج حصول المتدرب على شهادة تقدير معتمدة من المديرية حافز يومية جنيهان بالإضافة إلى بلدة تدريب

أسبوع السلامة والصحة المهنية بالبحيرة

قامت المديرية بإعداد أسبوع للسلامة والصحة المهنية على مستوى المحافظة فى مجال قطاع المستشفيات خصمه مندوبو الوزارة فى قطاع السلامة والصحة المهنية ورعاية القوى العاملة ووكيل أول الوزارة وذلك بغرض رفع الوعى الوقائى بين العاملين بقطاع المستشفيات والتأكد من تنفيذ كافة اشتراطات السلامة والصحة المهنية وذلك بغرض تقليل عدد الحوادث وبعسد المعشرين للإصابات المهنية ، كما تم عمل دائرة حول تقييم أداء جهاز السلامة والصحة المهنية فى مختلف القطاعات بالشركات الواقعة بدائرة المحافظة وتم إخطار الوزارة بصورة من هذه الدراسة وإخطار الشركات أيضا بالنتيجة حتى يتسنى اتخاذ اللازم من قبلهم لمراماة ومتابعة تنفيذ التوصيات التى أوردتها الدراسة صرح بذلك السيد ، محمد قايد مدير عام مديرية قوى عاملة البحيرة .

■ الدقهلية

صرف تعويضات جديدة لعرب الخليج

صرح السيد أبو بكر حسان مدير قوى عاملة الدقهلية بأنه قد تم الانتهاء من صرف تعويضات حرب الخليج لعدد ١٨٦ شيكا من المجموعة (ج) أساسى مرتبة قيمتها ١٧٢٥٣٦ جنيهها ومبجد ٣٧٧ شيكا من المجموعة (أ) أساسى مرتبة قيمتها ٢٥٦٩٣١ جنيهها وعدد ١٥٣ شيكا من المجموعة (ج) استكمال قيمتها ١٠٨٩٠٢٣١ جنيهها .



يقدمها : محمد محمد على



عادل الصبيحي



م. حمدي الشايب



أحمد العماوي

أخبار النقابات

نقابة النقل البحري

تطالب بـ :

إنشاء مجلس أعلى للمبحارة

افتتح بالأسكندرية النقابي أحمد العماوي وزير القوى العاملة والهجرة والمهندس حمدي الشايب وزير النقل المؤتمر العلمي حول رعاية المبحارة على السفن وفي الموانئ البحرية الذي نظمته الأكاديمية العربية للعلوم والنقل البحري بالاشتراك مع منظمة العمل العربية والنوابة والنقابة العامة لعمال النقل البحري .. ناقش المؤتمر الذي استمر خمسة أيام كافة القضايا الخاصة بنظم العمل والعاملين في الموانئ في ضوء التشريعات الخاصة بذلك والتي أقرتها مؤتمرات العمل العربية والدولية .. ورأس النقابي عادل الصبيحي رئيس النقابة العامة للعاملين بالنقل البحري ، جلسة العمل التي خصصها المؤتمر لدراسة المخاطر التي يتعرضون لها وكيفية تطبيق الاتفاقية رقم ١٧٩ بشأن تشغيل المبحارة .. كما طالبت النقابة بإنشاء مجلس أعلى للمبحارة يضم كافة الأجهزة المعنية بتشغيل المبحارة .

النقابة العامة للمرافق :

الاتحاد التعاوني العام :

تدريب أبناء العاملين بمراكز التدريب

ليون جيه مساعدات للشعب الفلسطيني



محمد مرسى

في إطار جهود النقابة العامة للمرافق لخدمة العاملين ، استطاعت النقابة الاتفاق مع الشركة القابضة لكهرباء مصر على قبول دفعة جديدة من الطلبة أبناء العاملين بالقطاع الحاصلين على الشهادة الإعدادية العامة عام ٢٠٠٢ للاتحاق بالفصول



أحمد عبدالظاهر

المركزية للكفاح أجده عبد الظاهر عثمان نائب رئيسي الاتحاد العام لعمال وريسي الاتحاد التعاوني العام ، أن خطة الاتحاد القومية الثانية التي بدأت منذ أول يوليو الماضي وحتى ٢٠ يوليو عام ٢٠٠٧ تستهدف تنفيذ استثمارات ذاتية

المشتركة بين الشركة القابضة ووزارة التربية والتعليم بكل من مراكز تدريب المحطات بشمال القاهرة والشبكات بجنوب القاهرة ، وذلك بشرط أن يتم التنسقب طبقا للحد الأدنى الذي يتم تمديدته بواسطة قطاع التعليم الفني بمحافظة القاهرة وتكون الأولوية لأبناء العاملين بمواقع عام الشركة .. صرح بذلك النقابي محمد مرسى رئيس النقابة فوكيل مجلس الشورى وأضاف أن السيد المهندس جيتي رئيس اتحاد على طلب النقابة بتصرف جزء من حساب الأرباح لصالح تدريب العاملين بهذه المراكز وذلك بالتنسيق مع الجهات المعنية

تصل إلى ٢٣ مليون جنيه وتوفر ٢٠ ألف فرصة عمل للشباب وتسهم في تنمية المجتمع الفلسطيني من خلال أحداث التظاهرات السبعية للوطن

وقال إن الاتحاد التعاوني المركزي قد اتفق مع جمعية الهلال الأحمر التي ترأسها السيدة الفاضلة سوزان مبارك على تقديم ما يقرب من مليون جنيه مساعدات إنسانية لتمريرها إلى الفلسطينيين على ١٠ دفعات في خلال تمديد الزلفة الأولى بقيمة ٢٠٠ ألف جنيه وتضمنت أيضا



رئيس الاتحاد العام للعمال يلتقي مع مجلس إدارة نقابة التجارة

شهد النقابي السيد راشد رئيس الاتحاد العام للعمال اجتماع مجلس إدارة النقابة العامة للتجارة برئاسة النقابي فؤاد محمد توما .
تم خلال الاجتماع مناقشة التحولات الاقتصادية التي تمر بها مصر وأثرها على العاملين بالتجارة وشرح السيد رئيس الاتحاد الأبعاد الاقتصادية لهذا التحول وأهمية إعداد أنفسهم لذلك ، وأضاف أن الإعداد يجب أن يكون من التشكيلات القاعدية وذلك عن طريق التثقيف التخصص الذي نحن في حاجة إليه .
وقال رئيس الاتحاد إن التنظيم النقابي طرف أصيل في المفاوضة مع أصحاب الأعمال والحكومة وأنه في ظل قيادة الرئيس مبارك فإن

وعى تام بالآثار المرتبة عن عملية التحول الاقتصادي وأن النقابة تقدم بإعداد الكوادر القاعدية بالدورات المتخصصة والمكثفة للملاحظة التطور في مجال التجارة .

التنظيم النقابي يتمتع بالرعاية من السيد الرئيس شخصيا ، ولن يضار عامل من هذه التحولات وأن حقوق العمال ومكاسبهم لن تمس .
وتحدث رئيس النقابة العامة فقال إننا على

الاتحادات العمالية :

خطة عمل جديدة للمرحلة القادمة



حسنى زهران

بمناسبة بدء الدورة النقابية الجديدة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ وإعادة تشكيل الاتحادات المحلية بالمحافظات قام النقابي حسنى زهران سكرتير الاتحادات المحلية بالاتحاد العام للعمال بوضع تصور أو خطة لمنهاج عمل الاتحادات المحلية في المرحلة

القادمة .. تشمل الخطة .. متابعة حجم العضوية باللجان النقابية التابعة ، كيفية الربط بين الاتحاد المحلي واللجان النقابية بالمحافظات من خلال عقد لقاءات دورية معهم .. ومحاولة الربط بين القيادات العمالية المحلية والقيادات التنفيذية بالمحافظات .. والاستجابة الفورية لأي مطلب نقابي أو عمالي لإيجاد الحلول المناسبة ومشاركة في إنجاز الثقافة العمالية في وضع الخطط والبرامج التي تكفل تثقيف العمال النقابيين ، ومحاولة الربط بين القيادات النقابية المركزية والقيادات النقابية المحلية ، وتفعيل دور المرأة من خلال سكرتارية المرأة العاملة والطفل ، وفتح العناصر الجديدة إلى عضوية المجالس الشعبية المحلية في دائرة الاتحاد والمشاركة في محاولة إيجاد الحلول الكفيلة لحل مشكلة البطالة وضرورة وجود متابعة دورية للوحدات الإنتاجية ، ومبادرة عمال القطاع الخاص والعمل على ضمهم إلى التنظيم النقابي وأهمية العمل على وجود علاقة قوية بين محافظ الإقليم والأجهزة الأمنية بالمحافظة

نقابة البنوك والتأمينات :

وفد النقابة في زيارة للبنان



سيد قاسم

قام وفد النقابة العامة للبنوك والتأمينات بجمهورية مصر العربية بزيارة بروتوكولية لاتحاد نقابات موظفي المصارف في لبنان ، وجاءت الزيارة بناء على دعوة تلقفتها النقابة العامة في مصر، وذلك لاستكمال الخطوات التي تم الاتفاق عليها في

بروتوكول التعاون والتنسيق الذي وقعته المنظمتين في عام ٢٠٠١ في جمهورية مصر العربية .

وصرح النقابي سيد قاسم رئيس الوفد ونائب رئيس النقابة العامة للبنوك بأن الوفد المصري قام خلال وجوده في لبنان بزيارة مقر جمعية مصارف لبنان حيث أطلع على دور الجمعية وأنشطتها ، ثم قام بزيارة مركز الدراسات المصرفية كما قام بزيارة مقر الاتحاد العام للعمال واجتمع مع رئيسه غسان غصن وتبادلوا آراء حول مستقبل العلاقات العمالية بين المنظمات العربية كما التقى الوفد بالسيد وزير العمل اللبناني الاستاذ علي فاضل الذي رحب بالوفد متمنيا له إقامة ممتعة بالبروج اللبنانية .. وأضاف رئيس الوفد المصري أن الوفد عقد في مقر اتحاد نقابات موظفي المصارف اجتماعا مشتركا ضم الوفد المصري وأعضاء الاتحاد اللبناني حيث جرت مناقشة الأوضاع العمالية والنقابية في كل من القطرين .



المستشار عدلى حسين



جمال يوسف

اللجنة النقابية للعاملين بصناعات البناء والأخشاب - بنها - القليوبية

تتقدم اللجنة بأسمى آيات التهنية إلى السيد

عدلى حسين

محافظ القليوبية

والى جميع القيادات الشعبية والتنفيذية والسياسية

والى شعب القليوبية

بمناسبة

العيد القومى للقليوبية

كما يسعدنا أن نتقدم بالتهنئة للسادة

أحمد أحمد العماوى وزير القوى العاملة والهجرة

السيد راشد رئيس اتحاد عمال مصر

سيد طه حسن رئيس النقابة العامة



محمد حسنى مبارك



سيد طه

أمين الصندوق

خالد على جمعة دياب

الأمين العام

على محمد عبد السلام

مستشار اللجنة

أ. إبراهيم البنبى

رئيس مجلس الإدارة

جمال يوسف سيد هاشم

الأعضاء: **عبيد منصور محمود - مها صلاح على - محمد محمود عبد الحميد - وداد عبد العزيز شرينى**



صالح مأمون



رمضان مصلحى عبد العزيز



عبدالله عبد العظيم

اللجنة النقابية للعاملين بمنطقة القليوبية الأزهرية

تتقدم اللجنة بأسمى آيات التهنية إلى السيد

عدلى حسين مستشار محافظ القليوبية

والى جميع القيادات الشعبية والتنفيذية والسياسية والى شعب القليوبية

بمناسبة

العيد القومى للقليوبية

كما يسعدنا أن نتقدم بالتهنئة للسادة

أحمد أحمد العماوى وزير القوى العاملة والهجرة

السيد راشد رئيس اتحاد عمال مصر

محمد وطنى عوض رئيس النقابة العامة



محمد وطنى عوض



أحمد محمد رزق

الأمين العام

عبد المقصود عبد الرحمن

وكيل اللجنة

محمد عباس إبراهيم

رئيس اللجنة

صالح مأمون حسن صالح

سكرتير اللجنة

أحمد يوسف عبد الجيد

أمين الصندوق المساعد

حلمى عرفة على

أمين الصندوق

أحمد محمد رزق

الأمين العام المساعد وعضو النقابة العامة

رمضان مصلحى عبد العزيز

الأعضاء: **وجيه محمد محمود أنفا - أحمد محمود عباس شمس - عبد الله عبد العظيم نور الدين**

رضا مغاوى عبد الرحمن - أحمد عزت على - أحمد محمد عبد الطالب



المستشار عدلي حسين

المؤسسة الاجتماعية العمالية بشبرا الخيمة

رئيس مجلس الإدارة والمدير العام

وأعضاء مجلس الإدارة وجميع العاملين يتقدمون بأسمى
آيات التهاني للسيد المستشار

عدلى حسين

محافظ القليوبية

ويتمنون لشعب القليوبية مزيدا من الرخاء والتقدم



فتحي نعمة الله



عبد المنعم العزالي

بمناسبة

العيد القومي للمحافظة

وتفتتح هذه المناسبة لتتقدم بوالفر التهنئة للسادة،

أحمد العماوى وزير القوى العاملة والهجرة

السيد محمد راشد رئيس الاتحاد العام لعمال مصر

والى جميع عمال مصر الأوفياء

رئيس مجلس الإدارة
عبد المنعم العزالي

مدير عام المؤسسة
فتحي نعمة الله

المغرب

توتو

توتو جيتال



• مسودة لخط مودم بلاتيكام 2 جيل
• مسودة التتال (أو 16 أو 16) مسودة
• مسودة التتال (أو 16 أو 16) مسودة
• مسودة التتال (أو 16 أو 16) مسودة
• مسودة التتال (أو 16 أو 16) مسودة
• مسودة التتال (أو 16 أو 16) مسودة
• مسودة التتال (أو 16 أو 16) مسودة
• مسودة التتال (أو 16 أو 16) مسودة

8400.11

بالعربي (X)

إنفجروا مع بعض في نفس الوقت
إنتم تشوف الهاتفش... وإنتي تشوف المسلسل



إنتم منسوط.. وإنتي منسوط